السيد السيستاني

ودوره السياسي في العراق

د.صلاح عبد الرزاق

دار المحجة البيضاء

السيد السيستاني
ودوره السياسي في العراق

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

ISBN: 978-614-480-108-6

الرويس - خلف محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ١٤/ ٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/ ٢٨٧١٧٩ /٠١/ ٥٤١٢١١ - تلفاكس: ٠١/ ٥٥٢٨٤٧

E-mail: almahajja@terra.net.lb
info@daralmahaja.com
www.daralmahaja.com

السيد السيستاني
ودوره السياسي في العراق

د. صلاح عبد الرزاق

دار المحجة البيضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

مقدمة

ربما كان من قدر العراق أن يكون له مرجع منفتح على الحياة العامة وشؤون الناس أكثر من انكبابه على طلابه ودروسه الفقهية والأصولية، ومهتماً بطلاب حوزته وأمورهم ووكلائه وممثليه.

السيد علي السيستاني الإيراني المولد، العربي النسب يعيش في العراق منذ عام ١٩٥١ وعاصر خلال أكثر من ستة عقود كل الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق من العهد الملكي إلى جمهورية قاسم، ثم جمهورية عارف، ثم حكومة حزب البعث في عهد البكر ثم فترة صدام التي دامت ٢٤ عاماً. وشاهد كل المآسي والكوارث والمظالم والمعاناة التي مرّ بها الشعب العراقي وتهجير وإعدام العلماء وطلاب الحوزة إضافة إلى مئات الآلاف من المعارضين لنظام صدام. كما أن السيستاني نفسه تعرض للاعتقال في أعقاب الانتفاضة الشعبانية في آذار ١٩٩١ ومورست معه فنون التعذيب النفسي والجسدي.

وعندما استلم دفة زعامة المرجعية الدينية عام ١٩٩٢ بعد وفاة أستاذه المرجع السيد أبو القاسم الخوئي (١٨٩٩ ـ ١٩٩٢) كانت المرجعية تعاني من آلام الحصار الأمني والاقتصادي الذي عاشه

الشعب العراقي. فكان عليه إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مدارس الحوزة العلمية وفضلائها وطلابها ليبقى النجف الأشرف منارة للعلم والفقه، وقيادة تاريخية للمجتمع الشيعي تواجه حكومات الظلم والطغيان على مر العصور.

وبعد سقوط النظام الصدامي أتيحت للسيستاني فرصة للتعبير عن ضمير الأمة والمواقف الحقيقية للشعب العراقي، ويترجم طموحات وآمال العراقيين تجاه الأحداث المتغيرة والمتسارعة والتي تكون الحاجة فيها ماسة إلى قيادة محنكة تنظر إلى المستقبل بكل ثقة وعزم. بعد سقوط النظام جاءت الإدارة الأمريكية بقواتها ومؤسساتها لتحكم العراق بالقوة وتفرض شروطها وقراراتها على سلطة عراقية وليدة بالكاد تنهض بالعراق من تحت أنقاض الحروب والتدمير والقتل والتهجير وكل صنوف العذاب التي مارسها صدام وأزلامه ضد العراقيين.

بقي السيستاني ثابتاً كالطود الشامخ، لا تهزه التهديدات ولا الأزمات، بل كان يتعامل معها بحنكة وصبر ووضوح. ولم يهتم بالظروف الآنية الشديدة وتحديات النظام الجديد والاضطرابات المناطقية وبدايات الفتن ومشاعر الانتقام من أزلام النظام البائد. إضافة إلى تصديه لمخططات الأمريكان وفرض سياستهم على العراق. فكان يستنجد بالأمم المتحدة لمواجهة الضغط الأمريكي، وقد نجحت سياسته عندما صار للأمم المتحدة دور مؤثر. وكان سماحته يؤكد على دور الأمم المتحدة وميثاقها، ويستقبل ممثلي السكرتير العام للأمم المتحدة في العراق. ويبعث الرسائل إلى الأمين العام كوفي عنان. كما أنه أصدر بياناً يعزي كوفي أنان بمقتل

ممثله في العراق سيرجيو دي ميللو (١٩٤٨ ـ ٢٠٠٣)[١] حيث أكد فيها على أمله بأن (تتولى الأمم المتحدة دوراً مركزياً في إقامة الأمن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من أن يحكموا بلدهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة عليه)[٢]. هذا في الوقت الذي لم يلتق فيه السيستاني بأي مسؤول أمريكي أو بريطاني أو غربي عدا المسؤولين في المنظمات الدولية كالصليب الأحمر وغيرها.

كان للسيد السيستاني دوره في القيادي المؤثر في الأزمات والقضايا المصيرية التي واجهها النظام السياسي الجديد. وكان بحنكته يوجه وينصح ويسدد ويقترح ما يعالج به تلك المشاكل التي لا يبدو لها حل في الأفق أو تدخل في نفق مغلق. فلم يتردد في دعم النظام الجديد وتشكيل المؤسسات الدستورية ويدعم الانتخابات واختيار المرشحين الصالحين. وكما كان يفتح بابه وصدره للسياسيين لمساندتهم في إدارة الدولة لكن كان يغضب عليهم، ويترجم غضبه بإغلاق بابه على السياسيين العراقيين بدءً من عام ٢٠١٠. ولما وجد نصائحه التي تضمنتها خطب جمعة كربلاء المقدسة لا تجد لها سمعاً في آذان المسؤولين أعلن أنه يمتنع عن تناول الشؤون السياسية. ففي خطبة الجمعة يوم ٢٢ كانون الثاني

---

(١) دي ميللو دبلوماسي برازيلي عمل في الأمم المتحدة لمدة ٣٤ عاماً. قتل مع قرابة عشرين شخصاً بينهم عراقيين وأجانب بسيارة مفخخة في ١٩ آب ٢٠٠٣. وقد تبنى العملية تنظيم الجهاد والتوحيد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي الذي أصبح فيما بعد جزءاً من تنظيم القاعدة.

(٢) بيان مكتب السيد السيستاني في ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٢٤ هجري.

٢٠١٦ أعلن خطيب كربلاء بألم ومرارة عن تباطؤ الحكومة في قيامها بالإصلاحات المنشودة بقوله ((لقد بحت أصواتنا بلا جدوى ونحن نكرر دعواتنا للإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين وبضرورة تحقيق السلم الأهلي والتعايش السلمي وحصر السلاح بيد الدولة)).

يبقى السيد السيستاني صمام أمان للعراق والمسلمين بما يحظى من مكانة عالية واحترام كبير في العالم. وستبقى بصماته واضحة في تأسيس النظام الديمقراطي في العراق. ويبقى معلماً للسياسيين والقيادات الدينية في كيفية تعامله مع أشد القضايا حساسية، وحرصه على أهمية احترام القانون وإنصاف كل المواطنين بلا تمييز على أي أساس كان.

الدكتور صلاح عبد الرزاق
بيروت ـ آذار ٢٠١٩

توطئة:
علماء الشيعة رواد الإصلاح الديمقراطي

لقد كان علماء الشيعة أول من نادى في العراق وإيران بتدوين دستور دائم وتأسيس برلمان منتخب من قبل الشعب، يراقب الحكومة ويحاسب الحاكم.

إيران: ثورة الدستور وتطور الفقه السياسي

لقد تطور الفكر السياسي والفقه السياسي في إيران منذ ثورة الدستور عام ١٩٠٥ وما تلاها من تطورات في مسيرة الأحداث باتجاه ترسيخ مفاهيم الحرية والتمثيل النيابي والرقابة البرلمانية. في البداية تأثر الفقهاء والمثقفين الإيرانيين بالأفكار الدستورية الواردة من أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، وبالأفكار التحررية التي بثها السيد جمال الدين الأفغاني في نهاية القرن التاسع عشر.

وتطور الفكر السياسي في إيران من خلال أحداث تاريخية رافقت هذا التطور الفقهي وهي ثورة الدستور عام ١٩٠٥ المعروفة باسم (المشروطة). وكانت الثورة قد بدأت بمطالبة مجموعة من علماء النجف مظفر الدين شاه تأسيس مجلس لممثلي الشعب. ثم أخذت تنمو تلك الأفكار بين الناس، ودخلت منعطفاً كبيراً عندما

انضم اثنان من كبار العلماء هما السيد عبدالله البهبهاني والشيخ فضل النوري، ثم تطورت لتدخل مرحلة الصراع السياسي مع السلطة، لتصل إلى المواجهة بعد لجوء المنادين بالدستور إلى السفارة البريطانية في طهران، مما اضطر الشاه إلى قبول مطالب الجماهير والعلماء، فوافق على إقرار الدستور في ١٥ آب ١٩٠٦، ثم جرت أول انتخابات تشريعية في ١٢ أيلول ١٩٠٦. وبذل العلماء جهودهم في تدوين أول دستور إسلامي معاصر يؤسس لدولة ملكية دستورية وحياة نيابية.

حاول الشاه التملص من الإلتزامات المدرجة في الدستور، فحدثت مواجهات أدت إلى قصف مجلس الشورى الإيراني بالمدافع من قبل جنود القوزاق الروس عام ١٩٠٨. ومارست مرجعية النجف كل جهودها واتصالاتها الدولية والاقليمية، واستخدمت سلاح الفتاوى الدينية للضغط على الشاه. وانتهت الأمور لغير صالح المرجعية حيث استولى على السلطة مجموعة من عملاء بريطانيا وروسيا من شيوخ القبائل.

الشيخ النائيني وتأصيل الملكية الدستورية

وكان لآية الله الشيخ محمد حسين النائيني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٦) دور في التنظير الشرعي لدولة إسلامية ملكية دستورية وذلك في مؤلفه القيم (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) عام ١٩٠٩. وهو أول كتاب في الفقه السياسي يعالج مسائل الحكم والدولة بخلفية سياسية وأرضية فقهية قوية ونظرة جديدة. فهو يؤسس لقيام حكومة إسلامية شرعية تعتمد القانون أو الدستور أساساً لعملها، فيؤصِّل لمبانيها من خلال استدلالاته الفقهية. ويرى النائيني أن النظام السياسي البرلماني الذي يعتمد على آراء الشعب هو أفضل نظام يمكن تعقله.

أما أهم الأسس والمبادئ التي اعتمدها النائيني في الدولة الإسلامية هي:

١ ـ الدولة تقوم على قاعدة الشورى كأساس للدولة الإسلامية، رغم إيمانه بولاية الفقيه الحسبية.

٢ ـ النظام الملكي الدستوري (أو الرئاسي الدستوري) هو نظام إسلامي إذا كان الحاكم متقيداً باحترام الدستور والقوانين.

٣ ـ يتم وضع دستور دائم للبلاد يحدد صلاحيات الحاكم والحكومة، ويبين طبيعة الحكم وتوزيع السلطات.

٤ ـ المجلس التشريعي هو المؤسسة الرئيسية في النظام. فهو الذي يتولى سن التشريعات والقوانين في البلاد ومراقبة عمل الحكومة والحاكم.

٥ ـ تمثيل الشعب عبر الانتخابات التي توصل نواب الشعب إلى البرلمان.

٦ ـ تمثيل الأقليات الدينية، الموجودة في البلاد، في المجلس التشريعي.

٧ ـ وجود هيئة من كبار المجتهدين تتولى مطابقة قرارات البرلمان مع الشريعة الإسلامية. (نص دستور ١٩٠٦ على وجود خمسة مجتهدين).

٨ ـ الفصل بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية.

٩ ـ المساواة بين جميع أفراد الشعب، مسلمين وغير مسلمين.

١٠ ـ الحرية لجميع أفراد الشعب، فالحرية لا تنافي الدين.

تأثير الحركة الدستورية في العراق

كما تطور الفكر الدستوري في العراق الذي حملت لواءه المرجعية الشيعية في النجف الشرف، ومواقف العلماء إزاء المشروطة، حيث انقسموا إلى جبهتين، جبهة مؤيدة للدستور على رأسهم المرجع الديني الملا كاظم الخراساني، والشيخ النائيني، والشيخ جواد الجواهري والسيد أبو القاسم الكاشاني، الشيخ عبد الكريم الجزائري.. وعارضها آخرون على رأسهم المرجع الديني السيد كاظم اليزدي، إضافة إلى مجموعة تحفظت في مواقفها.

وجاء إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ليعطي دفعة قوية لأنصار الدستور. ومن الغريب أن علماء الدولة العثمانية كانوا ناقمين على الدستور بينما كان المثقفون وخاصة جمعية (الاتحاد والترقي) هي التي قادت التيار الدستوري. في حين أن علماء الشيعة هم الذين قادوا حركة إعلان الدستور الإيراني وتابعهم المثقفون والوجهاء والعامة.

وظهر دور العلماء الشيعة في تصديهم للغزو البريطاني للعراق عام ١٩١٤ حيث أعلنوا الجهاد، وعبئوا العشائر، وشاركوا شخصياً في المعارك. واستطاعت حركة الجهاد العلمائية أن تؤخر الزحف البريطاني ثلاث سنوات حتى سقطت بغداد في عام ١٩١٧.

علماء الشيعة وتأسيس الدولة العراقية

وبرز دور العلماء الشيعة عام ١٩١٨ عندما أرادت الإدارة البريطانية، ونتيجة لما ورد في البلاغ الفرنسي ـ البريطاني الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ بتحرير الشعوب التي خضعت لتركيا، أن

تقوم باستفتاء حول الدولة فطرح علماء الشيعة مفاهيم الدستور والبرلمان المنتخب في المذكرات (المضابط) التي رفعوها للسلطة. فقد طالبوا (بحكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي، على أن يكون مقيداً بدستور ومجلس تشريعي منتخب).

ولما أخذت بريطانيا تماطل في تحقيق مطالب الشعب العراقي بدأت المرجعية تصعّد من المواجهة حتى توجت بثورة العشرين ١٩٢٠. ففي ١ مايس ١٩٢٠ أعلن الإنتداب البريطاني على العراق، وبعد ثلاثة أيام أعطى الشيخ محمد تقي الشيرازي الإذن بالثورة المسلحة، فانفجرت في ٣٠ حزيران ١٩٢٠. وكلفت الثورة بريطانيا خسائر مالية وبشرية أدت بها إلى الإنصياع وتأسيس الدولة العراقية، وتعيين عبد الرحمن النقيب كأول رئيس وزراء عراقي، ثم جيء بالملك فيصل بن الحسين ليصبح ملكاً على العراق. ويعترف الكثير من الساسة العراقيين والباحثين أنه لولا ثورة العشرين لبقي العراق مستعمرة تابعة لبريطانيا مفتقداً لشكل الدولة.

أول برلمان ودستور عراقيَين

وكان للمرجعية موقفها الواضح من تأسيس أول برلمان عراقي الذي أريد له هدف وحيد هو التصديق على المعاهدة البريطانية ـ العراقية، فرفضت المرجعية المشاركة في الانتخابات حيث أصدر السيد أبو الحسن الأصفهاني فتوى بحرمة الإنتخابات، فجرى مقاطعتها من قبل العراقيين جميعاً، حيث إن المقاطعة لم تقتصر على المناطق الشيعية بل امتدت إلى المناطق السنية، وبل وحتى المسيحيين. ولم تتمكن السلطة من تحقيق أغراضها إلا بعد نفي

عشرة من كبار العلماء في النجف وبغداد من العراق إلى إيران في تموز ١٩٢٣.

أما تدوين أول دستور عراقي فقد وضعت مسودته (دار الاعتماد البريطاني) في بغداد، ثم أرسلته إلى وزارة المستعمرات في لندن حيث أجرت عليه تعديلات هامة، ثم ناقشته لجنة مختلة من بريطانيين وعراقيين، ثم تم تقديمه إلى المجلس التأسيسي العراقي ليصوت عليه في نيسان ١٩٢٤. إن مواد الدستور نوضح طبيعة النفوذ البريطاني المدرج فيه، والصلاحيات الواسعة للحكومة التي صارت هي المراقب للبرلمان وليس العكس كما في بلدان العالم الأخرى.

الفصل الأول

دور المراجع في المجتمع الشيعي

يقوم الشيعة عادة بمراجعة المراجع الدينيين في أغلب شؤونهم اليومية. إذ يرجعون إليهم في شؤونهم الشخصية كالصلاة والصوم والحج والزكاة والخمس، أو الشؤون الشرعية أو الشؤون الاقتصادية والمالية. كما يرجعون إليهم في الشؤون السياسية. ويتمتع المراجع بسلطة كبيرة حيث إنهم يحظون بطاعة كبيرة من قبل الجماهير الشيعية التي تجد فيهم قادة ومفتين وزعماء دينيين وأحياناً سياسيين.

ويقف المراجع غالباً إلى جانب الشعب والدفاع عن مطالبه. ولذلك بقيت علاقتهم بالحكام أو الحكومات المركزية تعتمد على طبيعة العلاقة بين الحكام والشعب. إذ بقي المجتهدون الشيعة يوصفون بأنهم طبقة وطنية تمثل رأي الجماهير وطموحاتهم[1].

ويقوم المراجع بإرسال رجال دين يدعون بالملا أو المؤمن إلى القرى ومناطق العشائر في العراق في أشهر رمضان ومحرم وصفر.

---

(1) Edward Browne (1953), A Literary history of Persia, vol. 4, pp 371-372, Cambridge.

كما يقوم المجتهدون بإرسال طلابهم وأنصارهم إلى مختلف البلدان في العالم يدعون لهم ولمرجعيتهم. فإذا ما حالفهم الحظ وارتفعت أسهم مرجعيتهم وسمعتهم يحصلون على اعتراف باعتبارهم مراجع كباراً. وكلما زادت شهرة مرجعيتهم كلما زاد عدد مقلديهم. الأمر الذي يعني ارتفاع مدخولاتهم المالية التي ينفقون قسماً منها على مدارسهم وطلابهم وعلى الفقراء في المدن المقدسة حيث يقيمون.

يحظى المرجع الأعلى بمنصب ديني رفيع المستوى يصل إلى مستوى مقدس فهو ((نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله))[١].

((فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعاً في الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه في الحكم والفصل والقضاء، وذلك من مختصاته لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه، إلا بإذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود والتعزيرات إلاّ بأمره وحكمه. ويُرجع إليه أيضاً في الأموال التي هي من حقوق الإمام ومختصاته))[٢].

هذا المقام الرفيع الذي يصل لدى بعض الناس إلى مستوى القداسة، منح المراجع دوراً كبيراً في المجتمع الشيعي. تذكر المسز بيل مستشارة الحاكم السياسي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس في تقريرها قائلة: ((يمتلك المجتهد القدرة على إصدار

(١) المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص٥٧.

الفتوى، سواء كانت دعوة إلى الجهاد أو إعطاء الرخصة لمريض باستخدام الكحول، في حالة عدم وجود علاج آخر. كما أنه يستطيع، وقد فعل ذلك حقاً، إجبار الحكومة الإيرانية الشيعية على إلغاء قرارات))[1].

عندما يتوفى المرجع الأعلى تبدأ المنافسة بين المراجع الآخرين الأقل شأناً منه في سبيل الفوز بمنصبه وتزعم الحوزة العلمية وقيادة المرجعية الدينية. وقد تطول أو تقصر فترة التنافس حتى يتم ترشيح الأكثر حظاً من حيث الصيت والشهرة. إذ لا يوجد نظام لانتخاب المرجع الأعلى كما هو نظام اختيار بابا الكنيسة الكاثوليكية. وقد تخدم الظروف بعض المجتهدين ليصبحوا مراجع كباراً لجميع الشيعة في العالم أمثال الميرزا محمد حسن الشيرازي في نهاية القرن التاسع عشر، ثم الملا كاظم الخراساني (ـ ١٩١١/١٢/١٢) ثم السيد كاظم اليزدي (١٩١١ ـ ١٩١٩)، الشيخ محمد تقي الشيرازي (٣٠ نيسان ١٩١٩ ـ ١٩٢٠/٨/١٧)، الشيخ فتح الله الأصفهاني (١٩٢٠/٨/١٧ ـ ١٩٢٠/١٢/١٨)، السيد أبو الحسن الأصفهاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)، السيد محسن الحكيم (١٩٤٦ ـ ١٩٧٠)، السيد أبو القاسم الخوئي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢)، السيد علي السيستاني (١٩٩٢ ـ).

المرجعية والسياسة

يعود الوعي السياسي واهتمام العلماء الشيعة بالنشاط السياسي إلى عام ١٨٩٠، عندما قام ناصر الدين شاه بمنح شركة إنكليزية

(1) Gertrude Bell (1920), *Review of Civil Administration of Mesopotamia*, p. 28.

امتياز انحصار التبغ في جميع أنحاء إيران. فقام الميرزا محمد حسن الشيرازي (١٨١٥ ـ ١٨٩٥)[١] المقيم في سامراء آنذاك بإصدار فتوى تحرم التدخين بجميع أشكاله. وكان الشاه ناصر الدين القاجاري قد اتفق مع شركة ريجي البريطانية منحها فيه امتياز زراعة وتجارة التبغ في كل إيران. وقد تضرر المزارعون والتجار الإيرانيون بشكل كبير فلجأوا إلى المرجع الشيرازي. وحدثت تظاهرات حاشدة واضطرابات في عدة مناطق. وقد لقيت فتواه استجابة واسعة بين صفوف الشعب الإيراني حتى اضطر شاه إيران إلى إلغاء الامتياز عام ١٨٩٢.

ولعب الفقهاء الشيعة دوراً هاماً في ثورة الدستور عام ١٩٠٥ التي تسمى بالمشروطة، حيث قادوا ثورة شعبية ضد الشاه، طالبوا فيها بالحرية والمساواة والشورى[٢]. الأمر الذي أجبر الشاه على الرضوخ لمطالبهم وأمر بإجراء انتخابات تشريعية حيث قام الشعب الإيراني بانتخاب ممثليه في البرلمان (مجلس الشورى الوطني). قام البرلمان بسن دستور جديد جعل الحكومة مسؤولة أمام مجلس

---

(١) السيد محمد حسن الشيرازي المعروف بالمجدد الشيرازي والشيرازي الكبير ولد في شيراز ودرس الفقه والأصول فيها. سافر إلى أصفهان ودخل في مرسة الصدر للعلوم الدينية وبقي فيها عشر سنوات. في عام ١٨٧٩ سافر إلى العراق ليواصل دراسته الحوزوية في كربلاء، ثم غادرها إلى النجف واستقر فيها. نال درجة الاجتهاد من الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري (١٧٨٥ ـ ١٨٥٠). بعد وفاة المرجع الأعلى الشيخ مرتضى الأنصاري (١٨٠٠ ـ ١٨٦٤) توجهت الأنظار إلى تلميذه الشيرازي. انتقل إلى سامراء ونقل الحوزة العلمية معه وبقي فيها حتى وفاته عام ١٨٩٥.

(٢) علي الوردي، مصدر سابق، ج ٣، ص١٠٩.

الشورى، كما قام بتحديد سلطات الشاه في اتخاذ القرارات أو إصدار قوانين. ونصت المادة الثانية من دستور ١٩٠٥ على وجوب أن تكون جميع القوانين غير مخالفة للشريعة الإسلامية، وتشكيل لجنة من خمسة فقهاء للرقابة على تطبيق هذه المادة[١].

كان للحركة الدستورية في إيران تأثير في أوساط العلماء والفقهاء في العراق، كما ذكرنا آنفاً. في ٢٤ تموز ١٩٠٨ أعلن السلطان العثماني عبد الحميد تطبيق الدستور كنتيجة للنجاح الذي حققته ثورة ضباط جمعية تركيا الفتاة. يلاحظ عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي أن الطبيعة الاجتماعية للدستور التركي تختلف عنها للدستور الإيراني. إذ إن الدستور التركي كانت طبقة المتنورين (الأفندية) تقف وراءه، في حين أن الحركة الدستورية الإيرانية قد قادها الفقهاء ثم اتبعتهم الجماهير في المدن والأرياف[٢].

المرجعية والاحتلال البريطاني

كان للمرجعية الشيعية دور كبير في مواجهة الغزو البريطاني للعراق عام ١٩١٤ إبان الحرب العالمية الأولى. إذ تصدى المرجع السيد محمد كاظم اليزدي وأصدر فتوى الجهاد، فاستجاب له العلماء والفقهاء ورؤساء العشائر وأبناء المدن. وتمكنت حركة الجهاد التي قادتها المرجعية من إعاقة تقدم القوات البريطانية لثلاث

(١) المصدر السابق، ص١١٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٨.

سنوات، وألحقت بها خسائر في بعض المعارك، حتى سقوط بغداد في ١١ آذار ١٩١٧.

بعد الاحتلال البريطاني قادت المرجعية حركة المطالبة بتأسيس دولة حديثة تتضمن تشكيل حكومة يقودها ملك عربي مسلم يخضع لدستور مدون ومجلس تشريعي يحاسب الحكومة. ولما ماطلت الإدارة البريطانية في تحقيق هذا الأمر حدثت احتجاجات واجتماعات تطالب بالاستقلال. وبعد أن أعلنت عصبة الأمم الانتداب البريطاني على العراق أصدرت المرجعية فتواها الشهيرة التي كانت الشرارة التي أشعلت ثورة العشرين ١٩٢٠. بعد الثورة أدرك الإنكليز أنه من الصعب الاستمرار بالإدارة البريطانية العسكرية المباشرة لبغداد وبقية المدن العراقية. الأمر الذي أدى إلى تشكيل أول حكومة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب وتضم عشرة وزراء. وكانت الخطوة الثانية هي استدعاء الملك فيصل بن الشريف حسين ليكون أول ملك على العراق (١٩٢١ ـ ١٩٣٣). بقي العراق تحت الانتداب حتى أعلن الاستقلال في تشرين الثاني ١٩٣٢ ودخوله عصبة الأمم المتحدة.

بعد جولتي (حركة الجهاد) و(ثورة العشرين) بقي التوتر يسود العلاقة بين المرجعية والحركة الوطنية من جهة وبين الحكومة والسفارة البريطانية من جهة أخرى. إذ عارض بعض المراجع تشكيل المجلس التأسيسي العراقي الذي كان الهدف منه المصادقة على المعاهدة العراقية ـ البريطانية، التي عدوها انتهاكاً لسيادة العراق وحقوقه وحريته. في عام ١٩٢٣ أصدر وزير الداخلي عبد

المحسن السعدون قراراً بإخراج خمسة من كبار المجتهدين[١] باعتبارهم لا يحملون الجنسية العراقية. تم نقلهم إلى إيران، وبقول بضع سنوات هناك ثم عادوا بعد توقيعهم تعهد بعدم التدخل بالسياسة.

خلال العقود الثلاثة اللاحقة بقيت المرجعية الدينية بعيدة عن القضايا السياسية، وتجنبت الاحتكاك بالحكومة العراقية، وانصرفت كلياً إلى الفقه والتدريس في الحوزة العلمية. ولكن بتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية بدأت تظهر بعض المواقف الشجاعة والمعارضة للحكومة نوعاً ما من قبل بعض المراجع. ويعود ذلك إلى شخصية المرجع وأفكاره وشعوره بالحاجة إلى مواقف واضحة تجاه بعض الأحداث.

المرجعية وحرب فلسطين

في ١٤ أيار ١٩٤٨ تم تأسيس الكيان الصهيوني في إسرائيل كدولة مستقلة. الأمر الذي أثار الدول العربية فأعلنت ست دول (العراق، سوريا، مصر، الأردن، لبنان والسعودية) الحرب على إسرائيل. وشارك فيها المقاتلون الفلسطينيون والمنظمات اليهودية ومتطوعون من الاتحاد السوفياتي. كما شارك متطوعون من الإخوان المسلمين المصريين ومن اليمن والباكستان والسودان. دامت الحرب قرابة عشرة أشهر (١٥ أيار ١٩٤٨ ـ ١٠ آذار ١٩٤٩). وبسبب فساد الأنظمة العربية خسرت الحرب وتوسعت إسرائيل على

(١) وهم كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني، الشيخ محمد حسين النائيني، السيد ميرزا علي الشهرستاني والسيد محمد علي الطباطبائي.

٧٥٪ من أراضي الانتداب. فكانت صدمة للجماهير العربية وكشفاً لطبيعة الأنظمة الحاكمة وخيانتها لقضايا المسلمين. كما تصدى العلماء المسلمون لهذه التطورات. إذ أرسل الإمام الحكيم برقية إلى الأمم المتحدة مستنكراً اعترافها بإسرائيل. وقد تدخل السيد مرتضى العسكري[١] (١٣٣٢ ـ ١٤٢٨ هـ) والشيخ محمد رضا آل ياسين[٢] (١٢٩٧ ـ ١٣٧٠ هـ) لدى السيد محسن الحكيم فأبرق للأمم المتحدة[٣].

الكاشاني وتأميم النفط

في عام نهاية عام ١٩٤٧ قررت الحكومة الإيرانية تجديد اتفاقية النفط الموقعة عام ١٩٣٣، فأضيف إليه ملحق وقعه بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٩ وزير المالية الإيراني كلشائيان مع السيد جس Giss ممثل الحكومة البريطانية. وحتى تكون الاتفاقية سارية المفعول يجب أن تحظى بموافقة مجلس الشورى (البرلمان الإيراني).

---

(١) السيد مرتضى العسكري، عالم مؤرخ وفقيه جليل، ولد في ٨ جمادى الثانية عام ١٣٣٢هـ في سامراء. درس في الحوزة العلمية في النجف الأشرف. أسس مدارس ابتدائية أهلية في مدن عراقية، وأسس كلية أصول الدين في بغداد. له كتابات كثيرة في التاريخ الإسلامي نفى فيها العديد من الشخصيات والأكاذيب والأساطير. هاجر في السبعينيات من النجف إلى إيران وأنشأ هناك المجمع العلمي الإسلامي. توفي في عام ١٤٢٨ هـ.

(٢) الشيخ محمد رضا آل ياسين، عالم وفقيه معروف. ولد في ٢٥ ذي الحجة ١٢٩٧هـ في الكاظمية. درس الفقه في الكاظمية ثم في كربلاء والنجف. وهو من المشجعين لمشروع منتدى النشر الإصلاحي. تخرّج على يديه العديد من العلماء والفقهاء. له مؤلفات في الفقه والأصول. توفي في الكوفة في ٢٨ رجب ١٣٧٠ (١٩٥١).

(٣) محمد هادي الأسدي (الإمام الحكيم)، ج١، ص١٦٨.

واجهت الاتفاقية صعوبات في المجلس في الدورة ١٥ بسبب معارضة بعض النواب أمثال أبوالحسن حائري زادة والدكتور مظفر بقائي كرماني وحسين مكي. وكانت انتخابات العاصمة طهران قد ألغيت بسبب التزوير. كان الشاه وحكومته يرغبون بموافقة المجلس بأية وسيلة، فأخذت السلطات تمارس سياسة ضغط وإرهاب للمعارضين لاتفاقية النفط. وكان الشاه قد تعرض لمحاولة اغتيال في ٤ شباط ١٩٤٩، فاتخذها ذريعة لاتّهام خصومه، فصدر قرار يعتبر حزب تودة غير قانوني، وجرى اعتقال أعضاءه. من جانب آخر جرى اعتقال السيد أبو القاسم الكاشاني، ووضع في سجن قلعة الأفلاك في خرم آباد، ثم تم نفيه إلى لبنان. ولما جرت انتخابات الدورة ١٦ للمجلس كان الدكتور محمد مصدق والسيد أبو القاسم الكاشاني والنواب الثلاثة المذكورين آنفاً على رأس الفائزين بمقاعد مدينة طهران، إذ شكلوا أقلية وطنية مقابل أكثرية أنصار السلطة. كان الكاشاني في المنفى حين تم انتخابه، فعاد إلى إيران في ١١ حزيران ١٩٥٠ ليقود المعارضة.

كانت اتفاقية النفط أهم القضايا التي على مجلس الشورى البت فيها، وإعطاء رأي نهائي بها. في أول جلسة ألقى الكاشاني، بعد أن انتخب رئيساً للبرلمان الإيراني، كلمة رفض فيها قرارات المجلس السابق لعدم شرعيته، ومنها الموافقة على اتفاقية النفط مع بريطانيا. وكان رأي محمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية مؤيداً لموقف الكاشاني. فشكلا بذلك جبهة سياسية تضم القوميين والإسلاميين. كانت الأحداث تسير باتجاه تأميم النفط وجعل الصناعة النفطية تحت إشراف وإدارة الحكومة الإيرانية. فقد أصدر السيد الكاشاني بياناً جاء فيه:

(إن تأميم النفط هو السبيل الوحيد أمامنا، أولاً: لاسترجاع الثروة، التي أعطاها الله للشعب الإيراني، من أيد الأعداء الذين لا يهمهم سوى الاستغلال ومص دماء الشعوب الضعيفة، وإعادتها إلى أصحابها الحقيقيين والمستحقين. وثانياً: تطبيق السيادة الوطنية عملياً، بحيث لا تتمكن الشركة (البريطانية) الغاصبة من تسليط عملائها على أرواح وأموال وأعراض الناس. أنها ما زالت تهدف إلى استمرار نهجها ولكن الأوضاع الدولية اليوم لا تسمح بذلك بسهولة. فالشعوب اليقظة وتقاطع السياسات الدولية لا تساعد على تكرار هذه الجرائم.

أما أولئك الذين ما زالوا مترددين وشاكين بهذا الأمر، فلينظروا للشعوب الأخرى أمثال إيرلندا والهند والباكستان وبورما ومصر، وكيف أجبروا الحكومة البريطانية الظالمة إلى الكف عن مظالمها، وأن نتائجها سياستها تلك ستعود نتائجها الوخيمة عليها (بريطانيا)... وبهدف توضيح التكليف الشرعي والوطني للشعب الإيراني المسلم، أقول إن الأمل المشترك، ومن أجل سعادة الشعب الإيراني، وبهدف المحافظة على السلام العالمي، فإن جميع أفراد الشعب يريدون تأميم الصناعة النفطية في كل إيران دون استثناء؛ أي أن جميع عمليت اكتشاف واستخراج وتسويق النفط يصبح بيد الحكومة).

ما إن أعلن الكاشاني موقفه بصدد تأميم النفط حتى بادر الفقهاء والمراجع الشيعة إلى تأييده وأصدروا فتاوى بتأميم النفط. فقد أصدر آية الله العظمى محمد تقي الخوانساري فتوى جاء فيها:

(إن تسلط الأجنبي على النفط الذي يمثل روح حياة الأمة، لا يعني سوى السذاجة، والإنفصام عن المجتمع، وعدم رعاية المقررات والواجبات الدينية، وضعف الإدراك، وعدم رعاية مصالح المجتمع. وفي حين يقول الرسول ﷺ: من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمؤمن ولا مسلم. فهل الاهتمام بأمور المسلمين يعني ترك ملايين المسلمين في الفقر المدقع؟ ولو قال أحد إن هذه ليست من شؤون الاهتمام بأمور المسلمين، فقوله خلاف الوجدان. وإذا لم يكن حديث الرسول ﷺ لا يشمل هذه الأمور، فماذا يشمل إذن؟ فإذا لم يقبلوا ذلك فهم يردون على حكم رسول الله ﷺ. إن حضرة آية الله الكاشاني (دامت بركاته) مجتهد عادل، شهم، ومضحي من أجل مصالح الناس في دينهم ودنياهم، ويبذل جهده في توعية الناس، فلا يبقى عذر لأحد).

وأصدر مراجع إيران فتاوى تأييد لفتوى الكاشاني مثل آية الله بهاء الدين محلاتي والسيد محمود الروحاني القمي وآية الله عباس علي الشاهرودي.

طرح قرار تأميم النفط في مجلس الشورى وكان لصالح السيد أبو القاسم الكاشاني والوطنيين. فجرى التصويت والموافقة على تأميم صناعة النفط بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٥١. واعتبر ذلك انتصاراً للشعب وتحريراً لثرواته من أيدي الغرب. بعد ذلك الانتصار أصبحت قضية رئاسة محمد مصدق مسألة وقت، فقد تم ترشيحه في المجلس وحصل على رأي الأكثرية، فأصبح رئيساً للوزراء بتاريخ ٥ مايس ١٩٥١، أي بعد شهر ونصف من قرار التأميم.

الإمام الحكيم وحرب السويس

في عام ١٩٥٦ قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بشن حرب على مصر بما سمي بالعدواني الثلاثي. وجاءت الحرب بعد قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس. ولم تتوقف الحرب وتنسحب القوات الأجنبية إلا بعد إصدار الاتحاد السوفياتي إنذاراً بضرب لندن وباريس وواشنطن وتل أبيب.

لقد أثارت وقائع الحرب حماسة الشعوب العربية والإسلامية لأنها تمثل صفحة مواجهة بين معسكر الاستقلال والتحرر ومعسكر الاستعمار والعدوان. وعبرت النخب العربية عن تأييدها ومساندتها للموقف المصري من خلال الشعر والأدب والسينما والمسرح والأناشيد الثورية. كما تأثرت النخب الإسلامية والسياسية بأجواء الحرب والإصرار على مواجهة الاستعمار الغربي والعدوان الإسرائيلي، وأهمية ذلك في تعبئة الجماهير المسلمة باتجاه حمل قضايا الأمة والدفاع عن مصالحها وثرواتها.

تعاطفت الجماهير العراقية مع مصر، حيث كانت النجف من المدن التي شهدت اضطرابات وتظاهرات كبيرة منددة بالعدوان ومنددة بالحكم أيضاً. وقد هاجمت الشرطة إحدى المدارس الثانوية في النجف (متوسطة الخورنق)، وأطلقت النار على الطلبة المتحصنين في المدرسة. وسقط نتيجة ذلك عدد من الطلبة بين قتيل وجريح. واعتقلت الشرطة عدداً من الطلبة أيضاً، فهاجت المدينة لهذا الأمر، وخرجت التظاهرات في المدينة، وحمل المتظاهرون القتلى والجرحى وطافوا بهم في أرجاء المدينة، وتجمعوا قرب دار الإمام الحكيم بهدف تحشيد الرأي العام وإثارة المشاعر ضد

الحكومة. الأمر الذي جعل الإمام الحكيم يعلن إيقاف الصلاة جماعة في الصحن الحيدري الشريف. كما تعطلت الأسواق، واستجابت المدن القريبة لما حدث في النجف.

جلس الإمام الحكيم[١] (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠) في منزله مجلساً مفتوحاً، واستقبل العلماء والمراجع والوفود التي تضامنت مع موقفه، والتي جاءت من مختلف مناطق العراق. واستمر إضراب الإمام الحكيم عدة أيام إمعاناً في إظهار الغضب والاستنكار على ما حدث. وأرسل برقية شديدة اللهجة إلى الملك فيصل الثاني[٢] (١٩٣٥ ـ ١٩٥٨) يطالبه فيها بإنزال أشد العقوبات بالذين ارتكبوا تلك الأعمال. جاء في البرقية:

---

(١) السيد محسن مهدي صالح الحكيم، مرجع وزعيم شيعي. ولد عام ١٣٠٦هـ في مدينة النجف لأسرة تعود أصولها إلى جبل عامل في لبنان. ويعود لقب الحكيم إلى جده علي الذي كان طبيباً. درس في الحوزة العلمية في النجف، وتسلم المرجعية بعد وفاة السيد أبو الحسن الأصفهاني عام ١٩٤٦، وأصبح المرجع الأعلى في العالم بعد وفاة المرجع السيد حسين البروجردي. شارك الحكيم في حركة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٥. عرف بتوجهه الإصلاحي وتبني العلماء والشباب المتدين الواعي. اشتهر بفتواه بتحريم الانتماء للشيوعية عام ١٩٦١، وفتواه بحرمة قتال الأكراد. توفي في ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٠هـ ودفن في النجف.

(٢) الملك فيصل الثاني بن الملك غازي ابن الملك فيصل الأول. ملك العراق للفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. ولد في بغداد في ١٩٣٥/٥/٢ والدته الملكة عالية بنت الملك علي بن الحسين. درس العلوم واللغة العربية والأدب العربي على أيدي أساتذة مختصين. درس الابتدائية في مدرسة المأمونية في منطقة الميدان، ثم التحق بكلية هارو في لندن للدراسة الثانوية. أصبح ملكاً عام ١٩٣٩ وعمره أربع سنوات، وكان خاله عبد الإله وصياً على العرش. تم تتويجه ملكاً على العراق في ١٩٥٣/٥/٢ عندما أصبح سنه ١٨ عاماً. قتل مع عائلته في ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد ثورة عبد الكريم قاسم.

((جلالة الملك ـ بغداد

إن إراقة الدماء البريئة بشكلها الوحشي الفظيع في بلدنا المقدس ليدعو إلى القلق والاستنكار العظيمين. ومن المؤسف إغضاء الحكومة عن ذلك، وسلوكها طريق الإرهاب لجميع الطبقات)).

وقد أجاب الملك في ١٩٥٦/١٢/٣ ببرقية جاء فيها:

((سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد محسن الحكيم الطباطبائي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، فقد أحطنا علماً ببرقيتكم بشأن الحوادث المؤسفة التي وقعت في النجف المقدس. وقد أمرنا الحكومة بما يقتضي))[١].

من جانب آخر أرسل الشيخ محمد رضا المظفر[٢] (١٣٢٢ ـ ١٣٨٣هـ) برقية إلى شيخ الأزهر تضمنت تأييد النجف والشعب العراقي للشعب المصري، حيث جاء فيها:

((بسم الله الرحمن الرحيم

محافل النجف الأشرف تعج صارخة إليه تعالى بدعائها لإنقاذ

---

(١) محمد هادي الأسدي (الإمام الحكيم)، ج١، ص١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) الشيخ محمد رضا المظفر، عالم عراقي وإصلاحي معروف. ولد في ٥ شعبان ١٣٢٢هـ في النجف الأشرف لأسرة علمية. درس في الحوزة العلمية تحت إشراف أخويه المحققين الشيخ عبد النبي والشيخ محمد حسن. درس علوم الحساب والهندسة والجبر والفلك. امتاز المظفر بتوجهه الإصلاحي في تطوير مناهج الحوزة العلمية. أسس (جمعية منتدى النشر) ثم أنشأ (كلية الفقه) عام ١٣٥٥هـ. له مؤلفات عديدة في الفقه والأصول والتاريخ الإسلامي والعقائد والفلسفة والمنطق. توفي عام ١٣٨٤ ودفن في النجف الأشرف.

مصير الأمة المسلمة، وتبتهل إليه أن يأخذ بنصركم ويرفع لواءكم، والقلوب تقطر دماً من الاعتداء الصارخ الذي تقوم به وحشية أعداء الإسلام والإنسانية. والمسلمون في جميع البلاد يد واحدة في شد أزركم.

محمد رضا المظفر
عميد كلية منتدى النشر
تشرين الثاني ١٩٥٦))[١]

يعلق المؤرخ السيد حسن شبّر، الذي عاصر تلك الفترة، على الموقف الشعبي والعلمائي تجاه حرب السويس بأنه يمثل (حداً فاصلاً بين الجمود والوعي، بين السبات واليقظة، بين الخوف والرجاء.... وأن الحرب هزت النفوس المتوثبة للانتفاضة على الواقع الخامل. فلقد كان هناك بعض الأشخاص الذين يريدون أن يتنفسوا بالإسلام وحاكمية الإسلام، ولكنهم يجدون صدوداً عظيماً. فالقوم نشأوا على أن الحديث بالسياسة، بل التفكير بها، يعد خروجاً عن الورع والتقوى. لقد بدأ الوعي الإسلامي عام ١٩٥٦ يتململ ويتحرك كالميت الذي نفخت فيه الروح من جديد، ولكن بأنفاس بطيئة متقطعة[٢].

خلال فترة العهد الملكي تأسست العديد من الأحزاب السياسية وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إذ تأسس حزب الاستقلال الذي يعبر عن التوجه القومي العربي، والحزب

(١) حسن شبّر (حزب الدعوة الإسلامية)، ج١، ص٩٦.
(٢) حسن شبّر (حزب الدعوة الإسلامية)، ج١، ص٩٧.

الوطني الديمقراطي الذي اعتبر نفسه وريثاً لجماعة الأهالي والتي تعبر عن التوجه الديمقراطي الوطني ذات التوجه الاشتراكي المعتدل، وحزب الأحرار الذي وصف بأنه معبر عن الفكر الليبرالي في الأوساط الاجتماعية العراقية، وحزب الشعب الذي تبنى أفكاراً اشتراكية، ولكن المؤسسين لم يكونوا بالضرورة شيوعيين.

وحرم الحزب الشيوعي من إجازة العمل السياسي بسبب التوجه الحكومي المناوئ للماركسية والاتحاد السوفياتي. وكان الحزب الشيوعي قد تأسس عام ١٩٣٤ ويعمل بشكل سري. وفي الأعوام التالية تم تأسيس حزب الأمة الإشتراكي من قبل صالح جبر (١٩٤٩)، وحزب الاتحاد الدستوري من قبل نوري السعيد (١٩٥٠).

وتأسس حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) عام ١٩٥٣ عندما تشكلت أول قيادة قطرية برئاسة فؤاد الركابي[١] (١٩٣١ ـ ١٩٧١). وهو حزب قومي عربي يرفع شعارات الوحدة والحرية والإشتراكية. الجدير بالذكر أن حزب البعث تأسس في سوريا عام ١٩٤٧ من قبل ميشيل عفلق.

---

(١) فؤاد الركابي سياسي عراقي ومؤسس للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق في ١٩٥٨/٧/٢٤. ولد في الناصرية عام ١٩٣١، ودرس الهندسة في جامعة بغداد. أصبح وزيراً للإعمار في أول حكومة لقاسم عام ١٩٥٨ وعمره ٢٧ عاماً. هرب إلى سوريا بعد محاولة إغتيال قاسم دبرها حزب البعث. وعاد إلى العراق بعد القضاء على سلطة البعث في ١٩٨٣/١١/١٨ التي جاءت إثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ كان يعد من منظّري حزب البعث، لكن صداماً سجنه، وتم قتله في السجن في مسرحية سخيفة عام ١٩٧١.

الإمام الخميني والحصانة القضائية للأمريكان

الكابيتولاسيون هو اللفظ الفرنسي لكلمة الامتياز Capitulation. وهو المصطلح المستخدم في اللغة الفارسية، ويقصد به امتياز الحصانة القضائية. بدأت فكرة إعادة امتياز الحصانة القضائية للرعايا الأمريكيين المقيمين في إيران، بإقتراح قدمته السفارة الأمريكية في طهران في آذار ١٩٦٢، طلبت فيه إعفاء المستشارين العسكريين والفنيين الأمريكيين وعوائلهم وخَدَمهم من الخضوع للقضاء والقانون الإيراني. كما يقضي بمعاملتهم معاملة الدبلوماسيين والعاملين في السفارات المشمولين بمعاهدة فيينا ١٩٦١ التي تمنحهم الحصانة القضائية.

في ٥ تشرين الأول ١٩٦٣ أصدرت حكومة رئيس الوزراء أسد الله علم قانوناً يقضي بإضافة ملحق إلى معاهدة فيينا خلال تقديمها إلى مجلس النواب. وتضمن الملحق منح موظفي الهيئات الاستشارية الأمريكية في غيران جميع الامتيازات والحصانات المتعلقة بالموظفين الإداريين والفنيين الوارد ذكرهم في معاهدة فيينا. فالملحق يمثل تقنين منح الحصانة القضائية للأمريكيين، الأمر الذي كانت تخشى الحكومة الإعلان عنه بصراحة.

وكان مجلس الشيوخ الإيراني قد وافق على معاهدة فيينا بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٦٤ دون التطرق إلى موضوع الملحق الخاص بها. ولغرض الحصول على موافقة مجلس الشيوخ وتمرير الملحق دون اعتراض، جرى طرحه للتصويت في منتصف الليل في نهاية الجلسة، واعتبر من المواضيع المستعجلة، وأنه (أمر عادي ولا

يحتاج إلى مناقشة)، فصادقت الأكثرية عليه، وأنيطت تفاصيله بالرجوع إلى معاهدة فيينا.

ساد الاعتراض والرفض الأوساط الشعبية والدينية التي رأت فيه إذلالاً للمسلمين وإهانة لعلمائهم. فقد ألقى الإمام روح الله الخميني خطاباً، ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٤، ندد فيه بالقانون: كاشفاً عن الثغرات التي تضمنها فجاء فيه:

(... لقد باعونا، باعوا استقلالنا وراحوا يحتفلون وينشرون معالم الزينة والفرح. لقد سحقونا بأقدامهم... لقد داسوا على كراماتنا وعزتنا، لقد قضي على عظمة إيران..

لقد قدموا قانوناً إلى المجلس، ألحقونا بموجبه، أولاً، بمعاهدة فيينا، ومنحوا الحصانة القضائية، ثانياً، لجميع المستشارين العسكريين الأمريكيين ومعهم عوائلهم وموظفيهم الفنيين والإداريين وخدمهم وكل من يتعلق بهم، فهم مصانون من العقاب مهما ارتكبوا من جرائم في إيران. فلو أراد خادم أو طباخ أمريكي قتل مرجع تقليدكم أو سحقه في وسط السوق، فلا يحق للشرطة الإيرانية منعه، ولا يحق للمحاكم الإيرانية محاكمته عند قيامه بجريمته. فملف القضية يجب أن يُرسل إلى أمريكا وهناك يتخذ أسيادهم القرار بهذا الشأن.

أحدث الخطاب هياجاً واسعاً وتنديداً قوياً ضد قانون الحصانة القضائية على الرغم من محاولة التعتيم عليه إذ إن الصحف ووسائل الإعلام بيد حكومة الشاه. فقد تم توزيع منشورات تضمنت نص الخطاب، فامتلأت المساجد والأسواق والشوارع به. أخذ الإعلام الحكومي بالرد على الخطاب واتهام الإمام وأنصاره بأنهم (عناصر

من الطابور الخامس)، وأخذ رئيس الوزراء حسن علي منصور يهدد باستخدام الجيش (للتصدي لأعداء البلاد المحليين والأجانب). وبدأت بالتضييق على المعارضين الذين أصبحوا يشكلون جبهة قوية، فكان الحل بعزل قائد التحرك أي الإمام الخميني عن الأمة. في مساء ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤ حاصرت قوات المغاوير والمظليين منزل الإمام الخميني في قم، حيث اقتحموا الدار من السطح، ثم دخلوا البيت، ثم اقتادوا الإمام إلى مطار طهران، حيث وضع في طائرة متوجهة إلى تركيا.

أحدث نفي الإمام الخميني استياءً في الشارع الإيراني والأوساط العلمائية الذين أصدروا بيانات يعلنون فيها تضامنهم معه، وتأسفهم لإبعاده عن بلاده. كما تعاطفت المنظمات الدولية مع قضية نفي الإمام، فقد بعثت منظمة حقوق الإنسان رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب فيها بمتابعة الموضوع، وأن نفيه يمثل انتهاكاً للدستور الإيراني الذي تنص المادة ١٤ منه على (عدم إمكانية نفي أي إيراني أو إجباره على ترك محل إقامته أو إجباره على الإقامة في مكان معين إلا في الحالات التي نص عليها القانون). بقي الإمام الخميني سنة في مدينة بورصا التركية، ثم انتقال إلى النجف الأشرف عام ١٩٦٥.

الشهيد الصدر وتحريم البعث

في ظل تصاعد المواجهة بين السيد الشهيد محمد باقر الصدر ونظام صدام، أخذ السيد يفكر بالتصعيد لأن النظام لن يكف عن ملاحقة واعتقال المؤمنين ولن يكف عن القضاء على الحوزة العلمية والحركة الإسلامية. ففي عام ١٩٧٩ اجتمع السيد الشهيد مع

مجموعة من مساعديه وطلابه، وأخبرهم بأنه أصدر فتوى بتحريم الانتماء لحزب البعث. وأن قراره جاء في استفتاء قدمه إليه أحد مقلديه بصدد زوجته المعلمة حيث فرضوا عليها الانتماء لحزب البعث كشرط ضمن الانتماء لنقابة المعلمين، فأفتاه السيد بالحرمة وأن عليها ترك عملها لو توقف ذلك عليه. وأن السيد الصدر أعلن فتواه تلك في اليوم التالي للاجتماع.

ولما انتهى العمل ببناية الجامعة الفرعية في النجف وبدأت مرحلة قبول الطلبة تمهيداً لافتتاحها، جاء بعض الطلبة إلى السيد الخوئي واستفتوه في جواز الانخراط في الجامعة، فأحالهم على السيد الصدر الذي أفتى بعدم الجواز، فطلبوا منه الفتوى كتابياً بخطه وتوقيعه حتى يعرف أهل النجف رأيه في ذلك، فكتب السيد الصدر بتحريم الانتماء لحزب البعث، وكشف النقاب عن حقيقة حزب البعث الذي أسس لهدم شريعة الإسلام. وما إن أخذ بعض الطلبة هذه الفتوى حتى طبعوا منها آلاف النسخ ووزعوها على أهالي النجف.

بعثت الفتوى القلق والخوف الكبير في السلطة لأن الصدر يضع حاجزاً دينياً وشرعياً أمام تمدد حزب البعث وتسلطه على كل الشعب وفي كافة الميادين. لكنها آثرت تأجيل المواجهة لحين استكمال محاصرة الصدر التي كانت حلقاتها قد بدأت. وقد تلقى الصدر تهديداً من أحد أزلام النظام الذي قال له: ((إنّ تحريمكم الانتماء لحزب البعث يكفي لإدانتكم وإنزال عقوبة الإعدام بحقّكم)).

أدرك حزب البعث أن استمرار الفتوى سيولد ضغطاً معنوياً

ودينياً على أتباعه وعناصره، إضافة إلى تقليص مساحة الحزب تدريجياً. لذلك كان مطلب إلغاء الفتوى واحداً من مطالب السلطة كي تفرج عن السيد الصدر. فقبل إقدام النظام على إعدامه أعاد التفاوض معه في محاولة لإسكاته أو تحييده أو إسقاطه في أعين الناس، فأرسل صدام إليه أحد رجال الدين البعثيين هو الشيخ عيسى الخاقاني، الذي اجتمع بالسيد الصدر وذكر له شروط صدام مقابل فك الحصار عنه وعودته للحياة الطبيعية وهي:

١ ـ رفع الفتوى بحرمة الانتماء لحزب البعث والإفتاء بجواز ذلك.

٢ ـ عدم دعم الثورة الإسلامية والبراءة من العلاقة بالإمام الخميني.

٣ ـ البراءة من حزب الدعوة الإسلامية والإفتاء بتحريمه.

رفض السيد الصدر هذه الشروط رفضاً قاطعاً. بعد ذلك أرسل صدام مبعوثاً آخر هو السيد علي بدر الدين، وهو رجل دين شيعي لبناني، فعرض عليه تنازل النظام عن شروطه السابقة والاكتفاء بفتويين هما:

١ ـ تحريم الانتماء لحزب الدعوة الإسلامية

٢ ـ جواز الانتماء لحزب البعث.

فكرر السيد الصدر رفضه، وعاد مبعوث صدام مرة أخرى حاملاً معه تنازلاً آخر حيث قال له: ((إن الرئيس يبلغك تحياته ويقول: إننا نكتفي منك بفتوى واحدة من الفتويين السابقتين)) وأضاف ((إذا أصدرتم مثل هذه الفتوى، فستفك الحكومة عنكم

الحصار، ويزوركم السيد الرئيس بنفسه، ويهدي إليكم سيارته الخاصة، وتنفتح لكم الدنيا)).

غضب السيد الصدر وسخر من هذا العرض التافه، ثم طرد مبعوث صدام، وأمره بعدم المجيء إليه مرة أخرى. وهذا ما يؤكد موقف السيد الصدر من أمرين:

الأول: أن لن يفرط بحزب الدعوة الإسلامية أو يمنع الجماهير من الانتماء إليه.

الثاني: أنه بقي مؤمناً بحرمة الانتماء لحزب البعث ولن يتنازل عن فتواه ولو كلفه ذلك حياته.

تأسيس الأحزاب الإسلامية

يلاحظ أن المشهد السياسي العراقي كان يخلو من حضور علني لأي حزب إسلامي سنياً أو شيعياً. ولا يعني ذلك عدم وجود تيار إسلامي سياسي يعمل سراً من خلال انتمائه إلى أحزاب سرية كجماعة الإخوان المسلمين المصرية (تأسست عام ١٩٢٨) ووجدت لها فرعاً في العراق في بداية الأربعينيات. وكذلك الحزب الإسلامي (تأسس في القدس عام ١٩٥٢) وانتشر في عدد من البلدان الإسلامية ومنها العراق. واكتسبت جماعة الإخوان المسلمين العراقية إطاراً رسمياً عام ١٩٤٦ عندما تأسست تحت اسم (جمعية الأخوة الإسلامية) بعد رفض السلطات منحها رخصة باسم (جماعة الإخوان المسلمين). وقد ترأس الجمعية الشيخ أمجد الزهاوي[1] (١٨٨٢ ـ ١٩٦٧)، فيما كان محمد محمود

(١) أمجد الزهاوي عالم دين عراقي رئيس رابطة علماء العراق. ولد عام ١٨٨٢ في=

الصواف[١] (١٩١٤ ـ ١٩٩٢) مراقباً عاماً لها. وفي عام ١٩٤٨ تأسست (جمعية إنقاذ فلسطين) كرد فعل على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وكان الشيخ الصواف أميناً للسر[٢].

أما النخب الشيعية فلم تكن بعيدة عن الارهاصات الحزبية والسياسية. ففي عام ١٩٥١ تأسست (منظمة الشباب المسلم) في النجف الأشرف من قبل عز الدين الجزائري. وتعرضت المنظمة إلى انشقاق تزعمه محمد صالح الحسيني (توفي ١٩٨١) الذي أنشأ (منظمة العقائديين المسلمين) عام ١٩٥٧. وفي نفس العام تأسست (شباب العقيدة والإيمان) من قبل مجموعة من الشباب المتدين في النجف الأشرف. وفي عام ١٩٥٢ تأسس (الحزب الجعفري) من

=بغداد لأب كان مفتي بغداد هو محمد سعيد. وهو من أسرة كردية تعود إلى عشيرة بابان المعروفة. تخرج من كلية الحقوق ومعهد القضاء العالي بإسطنبول عام ١٩٠٦، وعمل قاضياً في الموصل وبغداد. وترقى في المناصب حتى أصبح رئيس مجلس التمييز الشرعي. وهو أحد مؤسس رابطة العالم الإسلامي الوهابية في مكة المكرمة. توفي في ١٩٦٧/١١/١٧ في بغداد، ودفن في مقبرة الخيزران بالكرخ.

(١) محمد محمود الصواف عالم دين سني ومؤسس لجماعة الإخوان المسلمين في العراق. ولد في الموصل عام ١٩١٥ لأسرة تعمل بالزراعة والتجارة. تخرج من المدرسة الفيصلية عام ١٩٣٦ وعمل معلماً في مدارس الموصل. التحق بكلية الشريعة في الأزهر عام ١٩٤٣. تأثر في القاهرة بجماعة الإخوان المسلمين، ولما عاد إلى العراق أسس فرعاً لها. عمل مدرساً بكلية الشريعة في الأعظمية. وقف ضد تشريع قانون الأحوال الشخصية من قبل عبد الكريم قاسم. أسس (الحزب الإسلامي العراقي) في نيسان ١٩٦٠. توفي في مطار اسطنبول في ١١/ ١٩٩٢/١٠ ثم نقل جثمانه إلى السعودية حيث دفن في مقبرة المعلاة في مكة المكرمة.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٤.

قبل مجموعة من الشباب المتدين وهم السيد حسن شبّر[١]، عبد الصاحب دخيل (١٩٣٠ ـ ١٩٧١)، ومحمد صادق القاموسي. وكانوا يعقدون اجتماعات سرية في بيوتهم بالنجف الأشرف أو في مدرسة منتدى النشر. وتعود تسميته بالجعفري لتفادي الاتهام بالوهابية أو أنه حزب سني. إذ كان الجو العام في النجف يتهم كل توجه حزبي إسلامي بأنه سني أو من الإخوان المسلمين. وقد انحل الحزب بعد سنة واحدة لكن اسمه بقي متداولاً لفترة لاحقة.

(١) حسن شبّر محامي وكاتب ومؤرخ، أحد مؤسسي حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٥٧. وكان عضواً في قيادة حزب الدعوة لأكثر من ٥٠ عاماً. انشغل بتأليف وتوثيق الحركة الإسلامية في العراق وخاصة حزب الدعوة الإسلامية حيث صدرت ثمانية أجزاء.

الفصل الثاني

الدولة في فكر السيستاني

يعد المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (١٩٣٠ ـ)[١]

---

(١) ولد آية الله العظمى السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني في ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٤ أيلول ١٩٣٠م). وينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن علي ابن أبي طالب عليه السلام. فهو من الذرية الحسينية التي استوطنت أصفهان. واشتهر بلقب السيستاني وهو اللقب الذي حمله جده الأعلى السيد محمد الذي شغل منصب (شيخ الإسلام) في مقاطعة سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي. فلما انتقل جده إلى سيستان (شرق إيران) هو وأهله، أطلق لقب السيستاني على أولاده وأحفاده من بعده.

ولد السيستاني في مدينة مشهد عندما هاجر والده السيد محمد باقر إلى هناك لإكمال دراساته في مدرسة الملا محمد باقر السبزواري. ويعتبر والده أحد أعلام الفقه والأصول في النجف الأشرف. سافر إلى سامراء، حيث كان من تلامذة السيد محمد حسن الشيرازي صاحب فتوى التنباك الشهيرة. وتخرج على يدي السيد محمد باقر أعلام كبار أمثال الشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد إسماعيل الصدر.

درس السيد السيستاني العلوم الابتدائية، وحضر دروس بحث الخارج في مدينة مشهد. ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة في عهد المرجع السيد حسين البروجردي، حيث حضر دروسه في الفقه والأصول. في عام ١٩٥١ انتقل إلى النجف الأشرف حيث حضر دروس أساطين العلم والفقه آنذاك أمثال السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد=

من أشهر المراجع الشيعة تأثيراً ونفوذاً، سواء من قبل مقلديه وأتباعه وأنصاره ومحبيه، أو من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الأجنبية والإقليمية. كما أنه من أكثر المراجع تأثيراً في الدولة العراقية المعاصرة بعد سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣. فمنذ اليوم الأول لسقوط النظام توجهت الأنظار إلى السيستاني لاستلام توجيهاته ونصائحه وفتاواه في كل القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية. وبقيت الأمم المتحدة تجد فيه الجهة الأكثر حكمة وحنكة في إدارة الملفات العراقية والمشكلات التي أعقبت سقوط النظام. كما بقي مكتب السيستاني قبلة السياسيين والمسؤولين والزعامات الاجتماعية والعشائرية تناقش معه وتلتزم بما يراه من موقف يخدم المصلحة الوطنية.

ينتمي السيد السيستاني إلى مدرسة يمكن تسميتها بـ(الليبرالية الدينية) التي تنتهج الديمقراطية منهجاً لتحقيق غايات الإسلام وأهدافه. فقد سبقه مراجع ومجتهدون اتخذوا من المدرسة الديمقراطية سبيلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية واختيار ممثلي الشعب، وتشكيل برلمان يراقب أداء الحكومة، ويسن التشريعات، وتدوين دستور دائم. وأن تبقى صناديق الاقتراع هي الخيار في التبدل السلمي للسلطة كل أربع سنوات. إذ يضم التراث الشيعي والمرجعي حركات فقهية ودستورية مثل ثورة الدستور عام ١٩٠٥ في إيران والتي احتضنتها مرجعية النجف الأشرف. وكذلك ما دونه

=محمود الشاهرودي. وحصل على إجازات الاجتهاد من السيد الخوئي والشيخ الحلي والشيخ آغا بزرك الطهراني. تقلد زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة الإمام الخوئي عام ١٩٩٢.

الشيخ محمد حسين النائيني في كتابه الشهير (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) الذي أصدره عام ١٩٠٨.

يميل السيستاني إلى الدولة المدنية التي تحترم الإسلام وعقائده وتعاليمه وشعائره. دولة تسمح لجميع المكونات والطوائف والمذاهب من ممارسة عقائدهم وطقوسهم، وتحترم الحريات والحقوق. تتمثل نظرية السيستاني كما نعتقد فيما يأتي:

أولاً: عدم تدخل المرجعية بشؤون الدولة

إن مدرسة السيستاني لا تتبنى مبدأ ولاية الفقيه وفق النموذج الإيراني الذي يجعل المرجع على رأس السلطة في الدولة، ويتحكم بكل شؤونها. بل يجد سماحته أنه معني بالشؤون الدينية وإصدار فتاوى للناس في مختلف شؤون حياتهم اليومية أو ما يسمى في الفقه بالعبادات والمعاملات.

ففي إجابة لسماحته لصحيفة الواشنطن بوست حول دور المرجع في الحياة، يقول: ((الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية))[1].

والجواب واضح أن المرجع لا يتدخل في قضايا الدولة وشؤون الحكومة والقضاء والمحاكم ومجلس النواب والبنوك والقوات الأمنية والجامعات والمدارس والمراكز الطبية، ولا بالقوانين التي

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٨ في حديث لصحيفة الواشنطن بوست.

تنظم شؤون المجتمع والدولة وأجهزتها ومؤسساتها الدستورية. إذ يقول سماحته بصراحة ((المرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم))[١].

ثانياً: شكل نظام الحكم

انطلاقاً من مدرسته الفقهية، واحترامه لرأي الشعب في تقرير مصيره بنفسه، فإن السيسد السيستاني لا يحدد شكل نظام الحكم طالما يأتي بناء على رغبة كل أبناء الشعب العراقي بكافة مكوناته.

فهو لا يريد تولي الفقهاء زمام الأمور ولا تأسيس دولة دينية ثيوقراطية يتحكم فيها رجال الدين. فسماحته يؤكد موقفه هذا بوضوح بقوله ((أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه ليس وارداً))[٢].

ويؤكد سماحته أن الأحزاب الإسلامية الشيعية لا تدعو إلى تأسيس دولة إسلامية فيقول ((إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل [تدعو] إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين))[٣].

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٨.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٤٣ في حديث لصحيفة آساهي اليابانية بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ٢٧ تموز ٢٠٠٣.

(٣) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٩٨ في حديث لمجلة (دير شبيغل) الألمانية بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤هـ الموافق ١٤ شباط ٢٠٠٤.

ففي وقت مبكر في عام ٢٠٠٣ أوضح السيد السيستاني رأيه بصدد شكل نظام الحكم الذي ستقوم عليه الدولة العراقية بعد سقوط النظام.

يجيب سماحته على هذا السؤال بقوله: ((شكل العراق الجديد يحدد الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه. وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة))[١] فهو لم يذكر أية خيارات مثلاً جمهوري، رئاسي، برلماني، مختلط وغيرها. كما يذكر مشاركة كل العراقيين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم في هذا القرار المصيري للبلد.

وفي مكان آخر يحدد سماحته آلية تحديد شكل الحكم بقوله ((شكل نظام الحكم يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجرى انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يُطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه))[٢].

ثالثاً: طبيعة الحكومة

في نظرته للحكومة ومهامها وطريقة تشكيلها يرسم السيد السيستاني معالمها حسب ما يأتي:

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٦ في حديث لوكالة رويترز بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني الموافق ٢٣ حزيران ٢٠٠٣.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٨ في حديث لوكالة الأسوشييتد برس.

١ ـ حكومة منبعثة من إرادة الشعب حيث يقول سماحته ((الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه))[١] فهي حكومة تمثل جميع المكونات والقوميات والطوائف، وليست حكومة طائفة واحدة أو قومية معينة مهما كان عددها.

٢ ـ حكومة ذات سيادة حيث يؤكد سماحته على أن ((المبدأ هو أن الحكم في العراق يجب أن يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي. والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب))[٢]. من هذا النص يبدي السيد السيستاني حساسية مفرطة من التدخل الأمريكي في الحكومة العراقية. فهو يريد للهوية العراقية أن تترسخ في كل مراحل تأسيس الدولة، ومغادرة الهويات القومية والطائفية.

٣ ـ حكومة مستقلة عن الأجنبي فيقول ((العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم، من الشيعة وغيرهم، موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي))[٣].

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٨.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٠ في حديث لوكالة رويترز.

(٣) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٩ في حديث لوكالة الأسوشييتد برس.

رابعاً: علاقة الدين بالدولة

لما كان السيد السيستاني يمثل رأس المؤسسة الدينية الأكبر والأقوى في العراق، فهو يلزم نفسه بالدفاع عن الإسلام وأحكامه وتعاليمه. وهذا أمر طبيعي وقانون دولي ينطبق على كل الأديان. لكن السيستاني لم يتحدث عن المذهب الشيعي رغم أنه أعلى سلطة في هذا المذهب، لكنه يتحدث باسم الأكثرية المسلمة التي هي العنصر الغالب في الثقافة والمجتمع. يتحدث سماحته عن علاقة الدين بالدولة فيقول ((يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية، وتأخذ بقيمه، ولا تخالفه في قراراتها شيئاً من أحكامه))[1].

الجدير بالذكر أن هذا الموقف قد تجسد في المادة الثانية من الدستور العراقي التي تنص على:

((أولاً: الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع:

أ ـ لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام)).

من جانب آخر يقيّد السيستاني دور رجال الدين في الحياة العامة والدولة. إذ يصرح بوضوح ما يأتي:

١ ـ فهو يمنعهم من تسنم مناصب حكومية تنفيذية أو إدارية فيقول ((لا يصحّ أن يُزجّ برجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية، بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٨ في حديث لصحيفة الواشنطن بوست.

والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة والخدمات العامة للأهالي))[١]. وهو بذلك يبتعد كلياً عن النموذج الإيراني التي يشغل رجال الدين مناصب حكومية وقضائية. بالطبع إن القيد أعلاه لا يشمل الترشيح في المؤسسات التشريعية كمجالس المحافظات ومجلس النواب، إضافة إلى مناصب ديوان الوقف وأمناء العتبات المقدسة والمراقد والمزارات والمقامات الدينية وهيئة الحج والعمرة وهي مناصب تنفيذية في مؤسسات دينية وتسير وفق الأحكام الإسلامية.

٢ ـ وعندما يُسئل سماحته عن وظيفة طلبة الحوزة ورجال الدين عموماً يؤكد أن وظيفتهم دينية واجتماعية وليست حكومية أو تنفيذية فيقول: إن ((وظيفتهم ـ في هذا الزمان كسائر الأزمنة ـ فيما يتعلق بالمجتمع هي السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك، مما يرجع إلى إصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأن لهم بالأمور الإدارية ونحوها))[٢].

للأسف لم يلتزم قسم من رجال الدين بهذا التوجيه، فصاروا يتدخلون بالشؤون السياسية والتنفيذية، بل ويصرحون بالتصويت لهذه الكتلة أو ذلك الحزب أو الامتناع عن التصويت لصالح كيان

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦.

سياسي معين. كما صار بعض خطباء المنبر الحسيني يتحدثون وينتقدون ويهاجمون شخصيات وأحزاب سياسية أو حكومية لأنهم بالضد من قناعتهم الشخصية.

٣ ـ أصدر السيستاني توجيهاً منع فيه وكلاءه من استلام أي منصب تنفيذي في الحكومة. كما طلب من ممثله الشيخ عبد المهدي الكربلائي بالانسحاب من مجلس محافظة كربلاء قائلاً بأنه ((لا يرتأي تدخل المرجعية وممثليها في الشؤون الإدارية)) للحكومة والمحافظات[١].

٤ ـ يرفض السيستاني الاستعانة بالقوة لمراقبة الأخلاق العامة أو مدى التزام الناس بالتعاليم الإسلامية. فهو يرفض تشكيل أي قوة عسكرية مرتبطة برجال الدين تتولى حماية الحوزة العلمية أو لمراقبة وصيانة الأخلاق[٢].

يتضح مما ذكر آنفاً أن السيستاني يجد في الدولة المدنية التي تحترم الإسلام وبقية الأديان والمذاهب ولا تعاديها، وتحترم العقائد والحقوق والحريات لجميع أبناء الشعب العراقي بلا تمييز هي الدولة القادرة على إدارة المجتمع العراقي بتنوعه الديني والقومي والمذهبي. كما أن سماحته لا يمانع في تولي المناصب

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٧٧ في حديث لجريدة العراق اليوم بتاريخ ١٥ رمضان ١٤٢٤هـ الموافق ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٤٥ في حديث لصحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ٢٧ تموز ٢٠٠٣.

العليا في الدولة من قبل أي شخص كفوء ونزيه بغض النظر عن انتمائه السياسي والطائفي.

خامساً: تدوين دستور دائم

يُعد الدستور أعلى وثيقة قانونية واجتماعية يجتمع عليها الشعب لتنظيم أمور الدولة وتوزيع الصلاحيات وإقرار الحقوق والحريات، وآلية إدارة الدولة، والتبادل السلمي للسلطة.

لذلك كان السيد السيستاني ومنذ سقوط النظام في وقت مبكر يؤكد على أهمية تدوين دستور عراقي دائم. إذ كانت بياناته ورسائله بهذا الصدد تؤكد على ما يأتي:

١ ـ أن يكتب الدستور بأيدي عراقية، ولذلك رفض أي تدخل أجنبي في كتابة الدستور. وأن تكون هذه الأيدي منتخبة من قبل الشعب وليست من قبل أشخاص جاؤوا بالتعيين. يقول سماحته مبيناً آلية اختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور((لابد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس. وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه))[١].

وفي أغلب تصريحاته وبياناته يؤكد السيد السيستاني على

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٣٢ بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ الموافق ٢٥ حزيران ٢٠٠٣.

ضرورة اختيار المجلس الدستوري من خلال الانتخابات، ويرفض كل صيغة تعيين ومن أية جهة جاء، فيقول ((ضرورة أن يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنه لا شرعية لأي دستور يُكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم))[١]. وفي مكان آخر يبدي السيستاني إصراره على انتخاب المجلس الدستوري رافضاً الحجج المعارضة للانتخاب عندما يتساءل بقوله ((قد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية باشراف الأمم المتحدة ـ كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد ـ فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق؟!!))[٢].

٢ ـ مبادئ الدستور

إضافة إلى الحقوق والحريات والتعددية السياسية يؤكد السيستاني على أهمية الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي يجب إدراجها في الدستور فيقول ((الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن أن تكون الركائز الأساس

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٤٠، في حديث لصحيفة (سان فرانسيسكو) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ١٣ تموز ٢٠٠٣.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٣٦ في حديث لصحيفة (لوس أنجلوس تايمس) بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٤٢٤ الموافق ١ تموز ٢٠٠٣.

للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك))[١].

سادساً: التعددية والعدالة والمساواة واحترام الرأي الآخر

يرغب السيد السيستاني في دولة ذات تعددية سياسية، دولة تحقق العدالة والمساواة بين جميع العراقيين بلا استثناء. ولم يتوقف عند أيديولوجية معينة أو يفترض أن الأحزاب السياسية كلها إسلامية أو شيعية أو مسيحية أو علمانية أو قومية، بل الجميع يشتركون في إدارة البلاد، ويتنافسون من خلال صناديق الانتخابات لتبادل السلطة بشكل سلمي. يتحدث سماحته بلسان جميع العراقيين بقوله ((ومن المؤكد أن العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم، والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية. كما أنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر))[٢].

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٥١ في حديث لجريدة الزمان العراقية بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٤هـ الموافق ١٥ آب ٢٠٠٣.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٨٣ في حديث لشبكة CNN بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤هـ الموافق ٥ كانون الثاني ٢٠٠٤.

سابعاً: الأغلبية السياسية

في كثير من بيانات وإجابات السيد السيستاني يتحدث عن مفهوم الأغلبية السياسية والأقلية البرلمانية. ورغم رسائله المبكرة للأحزاب السياسية بأهمية تحقيق هذا المبدأ الديمقراطي لكنه لم يجبر الكتل السياسية عليه، بل أراد للدولة الخير والصلاح، لكن العملية السياسية سارت باتجاه آخر نحو التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية والطائفية والقومية، التي عانى منها النظام الديمقراطي الجديد. ففي إجابة له يقول ((الحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات، واحترام الأقلية لرأي الأكثرية، وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على التحكم بهم هو الأساس الذي يجب أن يُراعى في العمل السياسي))[١].

السيستاني والأغلبية البرلمانية

يذكر الدكتور عباس الإمامي أنه التقى سماحته أثناء رحلته العلاجية في لندن وذلك بتاريخ ١٢ آب ٢٠٠٤. وأنه سأله عن تصوراته لمستقبل الوضع السياسي في العراق، فأجاب سماحته: ((أتمنى أن يكون في العراق حزبان كبيران من مختلف مكونات الشعب، ويتنافسان في الانتخابات على أساس البرامج، فالفائز يشكل الحكومة ويبقى الآخر مراقباً للأوضاع، كما في كثير من البلدان))[٢].

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٧١ في حديث لوكالة الأسوشييتد برس بتاريخ ٢١ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٢) عباس الإمامي (الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث) الطبعة الثانية، ص٤٤٢.

إن حديث السيد السيستاني يتضمن المحاور الآتية:

١ ـ وجود حزبين كبيرين يتنافسان عبر برامجهما. وقد يكونا ائتلافين يضمان عدة أحزاب وكيانات سياسية تتفق على برنامج انتخابي وحكومي مشترك.

٢ ـ يتشكل كلا الحزبين من مختلف المكونات العراقية، أي ليست أحزاباً مذهبية أو قومية، بل كل منها يضم الشيعة والسنة والكرد وبقية المكونات.

٣ ـ الحزب الفائز أي الذي حاز على أغلبية مقاعد مجلس النواب يقوم بتشكيل الحكومة. وهذا استحقاق انتخابي وبرلماني للحزب أو الائتلاف الفائز في تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان، أي حصوله على (نصف + ١) من المقاعد البرلمانية.

٤ ـ الحزب الآخر يبقى مراقباً أي ضمن المعارضة البرلمانية. وهذا هو الموقع السياسي والنيابي الذي للائتلاف الخاسر أو الذي لديه مقاعد (نصف ـ ١).

٥ ـ وللتوضيح فقد وردت عبارة (كما في كثير من البلدان) حيث إن السيستاني متابع ومراقب للتجارب البرلمانية المعاصرة، ويجد فيها مثالاً جيداً تتخذه العملية السياسية في العراقي. ولعل أبرز تجربة لحزبين هي في أمريكا (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، وفي بريطانيا (حزب المحافظين وحزب العمال)، وفي إيران (المحافظون والإصلاحيون).

فهذا هو تصور السيستاني للنظام البرلماني العراقي، حيث يؤكد

على تشكيل أغلبية سياسية أي ليست طائفية أو قومية، بل تجتمع الكتل المختلفة ضمن برنامج سياسي مشترك. ويدخل هذا الحزبان أو الائتلافان الانتخابات، وقد يفوز من كان في المعارضة ويقوم بدوره بتشكيل الحكومة، بينما يذهب الحزب أو الائتلاف الخاسر إلى المعارضة. وهكذا يتناوبان على السلطة والمعارضة، ويتنافسان على تقديم الأفضل للمواطن لكسب ثقته واستمرار تأييده لها.

ويؤكد الحديث السابق في عام ٢٠٠٥ ما ورد في استفتاء تم توجيهه عام ٢٠٠٩ إلى مكتب السيد السيستاني جاء فيه:

((نسبت بعض وكالات الأنباء إلى مصدر رفيع في مكتب سماحة السيد بأن سماحته يؤكد على (أن العراق لا يحكم بأغلبية طائفية أو قومية، وإنما بأغلبية سياسية ـ من مختلف مكونات الشعب العراقي ـ تتشكل عبر صناديق الانتخابات). نريد أن نتحقق من صحة صدور هذا التصريح، وشكراً)).

الجواب:

((بسمه تعالى

نعم قد تمّ الإدلاء بالتصريح المذكور))

٧ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ الموافق ٣١ أيار ٢٠٠٩

(ختم مكتب السيد السيستاني)[١]

إن التصريح أعلاه يؤكد الفكرة التي عرضت آنفاً بأن سماحته:

١ ـ يؤيد مبدأ الأغلبية السياسية وليست طائفية أو قومية.

---

(١) لدينا نسخة مصورة من الاستفتاء.

٢ ـ يؤكد أن العراق لا يُحكم بأغلبية طائفية (أي شيعية) ولا قومية (أي عربية). وهذه نظرة واقعية للمشهد السياسي والمذهبي والديموغرافي في العراق. ولذلك يجب الابتعاد عن النعرات الطائفية والقومية في إدارة البلاد أو في توجيه الناخبين، بل يبقى البرنامج الانتخابي للأحزاب السياسية هو ميزان تفضيل واقتناع الناخب فيصوّت لمن يريده.

مانفيستو النجف الديمقراطي

في الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في ١٢ مايس ٢٠١٨ حدث جدل كبير حول المرشحين للانتخابات ورفعت شعارات (المجرب لا يجرب) و(شلع قلع لكل السياسيين المتصدين) وغيرها. صار كل طرف سياسي يدعي وصلاً بالمرجعية، وأنها أقرب لتوجهه السياسي. كما ودعت أطراف أخرى إلى مقاطعة الانتخابات بحجة أن المرجعية غاضبة على السياسيين وترفض لقاءهم. الأمر الذي يهدد بانهيار النظام السياسي الديمقراطي بسبب عدم تحقق أهم أسسه وهي العملية الانتخابية. لم يكن من المرجعية وسط هذه الدوامة السياسية والاجتماعية إلا التدخل ووضع الأمور في نصابها.

في يوم الجمعة الموافق ١٧ شعبان ١٤٣٩هـ الموافق ٤ مايس ٢٠١٨ صدر بيان من مكتب السيد السيستاني يوضح فيه موقفه من المسائل الهامة في النظام السياسي العراقي.

وقد تمت قراءة البيان في خطبة الجمعة في كربلاء من قبل ممثل المرجعية عبد المهدي الكربلائي جاء فيه:

((بسم الله الرحمن الرحيم

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة:

١ ـ لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في أن يحلّ مكانه نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع إلى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، وذلك ايماناً منها بأنه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن أريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الأصيلة ومصالحه العليا.

ومن هنا أصرّت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الأمم المتحدة بالإسراع في إجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة أمام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوَّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين أعضاء الحكومة العراقية.

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من أن سلوك هذا المسار يُشكّل ـ من حيث المبدأ ـ الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وأنه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة أو عنوان.

ولكن من الواضح أن المسار الانتخابي لا يؤدي إلى نتائج مرضية إلا مع توفر عدة شروط، منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها.

ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن القومي أو الطائفي والمزايدات الإعلامية. ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره، وتُشدّد العقوبة على ذلك. ومنها: وعي الناخبين لقيمة أصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين إزاء ثمن بخس ولا اتّباعاً للأهواء والعواطف أو رعايةً للمصالح الشخصية أو النزعات القَبلية أو نحوها.

ومن المؤكد أن الإخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية ـ من سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن انتخبوا أو تسنّموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في أداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه ـ لم تكن إلا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ عند إجراء تلك الانتخابات، وهو ما يلاحظ ـ بصورة أو بأخرى ـ في الانتخابات الحالية أيضاً، ولكن يبقى الأمل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من أبناء هذا البلد واستخدام سائر الأساليب القانونية المتاحة لذلك.

٢ ـ إن المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق إلا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي أن يلتفت إلى أن تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة إضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون

بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة أو عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذه عن وعي تام وحرصٍ بالغٍ على مصالح البلد ومستقبل أبنائه.

٣ ـ إن المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أيّ شخص أو جهة أو قائمة على الإطلاق، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص أو جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية أو أيّ عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الأجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل إنقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال.

والطريق إلى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم ـ ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة ـ لتفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرَّبين أو غيرهم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير البلاد وصلاح العباد إنه وليّ ذلك وهو أرحم الراحمين.

ختم (مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف)

١٧ شعبان ١٤٣٩هـ

٢٠١٨/٥/٤م))

قراءة في بيان السيستاني

بعد خمسة عشر عاماً من سقوط النظام البائد وتأسيس النظام السياسي الجديد، وبعد إجراء عدة انتخابات محلية وبرلمانية وتشكيل ثلاث حكومات دائمة، جاء مانفيستو النجف ليضع النقاط على الحروف وبصياغة واضحة تبين مبادئ الدولة الديمقراطية التني ينشدها السيستاني.

لم يكن البيان جديداً في مضمونه لأن أغلب ما ورد فيه سبق للسيستاني أن أعلن عنه في مناسبات سابقة، لكن البيان جاء شاملاً لجميع ما يؤمن به المرجع تجاه النظام السياسي العراقي والعملية الديمقراطية منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣. إذ سبق للسيستاني أن أعلن (عدم تدخل المرجعية بشؤون الدولة) بقوله ((الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية))[١].

كما سبق أن أعلن بأنه لا يؤمن بولاية الفقيه بقوله ((أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه ليس وارداً))[٢]. كما أكد على عدم وجود نية لإقامة حكومة إسلامية بقوله ((إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٨ في حديث لصحيفة الواشنطن بوست.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٤٣ في حديث لصحيفة آساهي اليابانية بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ٢٧ تموز ٢٠٠٣.

دينية، بل [تدعو] إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين))[١]. وحول شكل نظام الحكم قال سماحته ((شكل العراق الجديد يحدد الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه. وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة))[٢] فهو لم يذكر أية خيارات مثلاً جمهوري، رئاسي، برلماني، مختلط وغيره. وفي مكان آخر يحدد سماحته آلية تحديد شكل الحكم بقوله ((شكل نظام الحكم يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجرى انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يُطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه))[٣].

في نظرته للحكومة ومهامها وطريقة تشكيلها رسم السيد السيستاني معالمها من قبل حسب ما يأتي:

١ ـ حكومة منبعثة من إرادة الشعب حيث يقول سماحته ((الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه))[٤] فهي حكومة

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٩٨ في حديث لمجلة (دير شبيغل) الألمانية بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٤هـ الموافق ١٤ شباط ٢٠٠٤.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٦ في حديث لوكالة رويترز بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني الموافق ٢٣ حزيران ٢٠٠٣.

(٣) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٨ في حديث لوكالة الأسوشييتد برس.

(٤) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٨.

تمثل جميع المكونات والقوميات والطوائف، وليست حكومة طائفة واحدة أو قومية معينة مهما كان عددها.

٢ ـ حكومة ذات سيادة حيث يؤكد سماحته على أن ((المبدأ هو أن الحكم في العراق يجب أن يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي. والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب))[١]. من هذا النص يبدي السيد السيستاني حساسية مفرطة من التدخل الأمريكي في الحكومة العراقية. فهو يريد للهوية العراقية أن تترسخ في كل مراحل تأسيس الدولة، ومغادرة الهويات القومية والطائفية.

٣ ـ حكومة مستقلة عن الأجنبي فيقول ((العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم، من الشيعة وغيرهم، موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي))[٢].

وحول موقف الدين من الدولة سبق للسيستاني أن أعلن ((يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية، وتأخذ بقيمه، ولا تخالفه في قراراتها شيئاً من أحكامه))[٣].

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٠ في حديث لوكالة رويترز.

(٢) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٩ في حديث لوكالة الأسوشييتد برس.

(٣) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص٢٨ في حديث لصحيفة الواشنطن بوست.

من جانب آخر منع السيستاني رجال الدين من تولي مناصب إدارية وتنفيذية بقوله ((لا يصحّ أن يُزجّ برجال الدين في الجوانب الإدارية والتفيذية، بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل فدارة أمور المدينة والخدمات العامة للأهالي))[١].

وبذلك تتمثل معالم الدولة التي ينشدها السيستاني، فهي دولة تخدم الشعب، والشعب يقرر شكل الحكم وانتخاب المسؤولين والنواب عنه في انتخابات مباشرة. ويرفض تدخل الدين بالدولة إلا في حدود من نص عليه الدستور وهو احترام الإسلام وهوية غالبية الشعب.

أهم ما تضمنه مانفيستو الديمقراطية

اتّسم بيان المرجعية في ٤ أيار ٢٠١٨ بالوضوح والشمولية لمجمل قضايا نظام الحكم والعملية السياسية في العراق مثل:

أولاً: الليبرالية الدينية

يستخدم مصطلح الليبرالية الدينية لوصف شكل من أشكال الليبرالية التي تستند إلى القيم الدينية. إذ وجدت داخل الديانات الرئيسة (بوذية، مسيحية، يهودية، إسلام) مبادئ واعتقادات تتناسب مع المبادئ الليبرالية وأفكارها، خاصة فيما يتعلق لاحترام المجتمعات البشرية عموماً، وتركيبة كل شعب من تنوع إثني وديني ومذهبي.

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٢.

وهناك ما يسمى بالليبرالية الإسلامية التي تمثلت بظهور حركات فكرية تنظر إلى الإسلام بأنه ينادي بقيم الحرية وحقوق الإنسان والمساواة الليبرالية وفصل الدين عن الدولة وغيرها من المبادئ التي توصلت إليها الحضارة الغربية. وأن الإسلام قد نادى بهذه المبادئ قبل أربعة عشر قرناً. وقد يسمى بالإسلام الإصلاحي أو الإسلام التقدمي الذي نادى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم[١].

يُعد السيستاني من مدرسة يمكن تسميتها (الليبرالية الدينية) أو (الديمقراطية الإسلامية) ولا ينتمي إلى مدرسة (الدولة الإسلامية) أو (جمهورية ولاية الفقيه) مهما كان نوعها. وقد سبقه فقهاء آخرون كالسيد محمد الطباطبائي، أحد زعامات ثورة الدستور ١٩٠٥، والمرجع الملا كاظم الخراساني (النجف). كما تناولها المرجع الشيخ محمد حسين النائيني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٩) في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة). ودعا النائيني كما الطباطبائي والخراساني إلى تأسيس ملكية دستورية مقيدة بدستور ورقابة البرلمان وتمثيل الشعب من خلال الانتخابات.

أما الإمام الخميني (١٩٠٢ ـ ١٩٨٩) فقد دعا إلى تأسيس جمهورية إسلامية وقد تحقق ذلك عام ١٩٧٩. والسيستاني يختلف عن أسلافه من كبار المراجع بأنه لم يدع إلى إقامة دولة إسلامية، بل حكم مدني لا دور فيه للمؤسسة الدينية، أي جمهورية ديمقراطية. في حين أخذت جمهورية الخميني بالكثير من مفردات

(١) راجع موسوعة ويكيبيديا، مادة (ليبرالية إسلامية).

الديمقراطية كانتخابات مجلس الشورى ورئيس الجمهورية، وتحديد الدورة البرلمانية والرئاسية بأربع سنوات، وتدوين دستور دائم، ومحكمة دستورية، وغيرها. أما جمهورية السيستاني فهي جمهورية ديمقراطية، مدنية، متصالحة مع الإسلام والأديان والمذاهب، ضمان الحقوق والحريات لجميع المواطنين بلا تمييز. هذه الجمهورية تأتي بالرغم من قوة الإسلام السياسي وجماهيرية الأحزاب الإسلامية الشيعية، واستلامها أهم المناصب الحكومية والتنفيذية والتشريعية. ويمنع تولي رجل الدين مناصب تنفيذية وإدارية، عدا ديوان الوقف الشيعي باعتبارها دائرة دينية مختصة.

لقد تبلور التوجه الديمقراطي الذي حمل لواءه الفقهاء الشيعة في ثورة العشرين ١٩٢٠ في العراق عندما أكدت على إقامة دولة حديثة وتأسيس حكم ملكي مقيد بدستور وبرلمان منتخب من قبل الشعب. وقد دافعت المرجعية الشيعية عن الدولة العراقية الحديثة، ورفضت الهيمنة البريطانية ونادت بالاستقلال حتى تحقق عام ١٩٣٢ بدخول العراق في عصبة الأمم المتحدة.

ثانياً: شرعية الديمقراطية فقهياً

بيان السيستاني أغلق باب الجدل حول شرعية النظام الديمقراطي في دولة مسلمة. ذلك الجدال الذي استغرق وقتاً طويلاً وجهوداً كثيرة لاستنباط شرعية النظام الديمقراطي من الأدلة الفقهية وفتاوى العلماء ومواقفهم وكتاباتهم. وكان كثير من الإسلاميين يجدون حرجاً في استخدام كلمة ديمقراطية، رغم أن السيستاني لم يستخدمها، باعتبارها مفردة غريبة عن التراث الإسلامي المقدس. وكان بعض المفكرين الإسلاميين ينظر ضد الديمقراطية عندما

اعتبرها مذهباً سياسياً وليست آلية للتداول السلمي للسلطة عن طريق مشاركة الشعب في اتخاذ القرار عبر الانتخابات.

فالسيد كاظم الحائري يرى (عدم صحة اعتناق المسلم للديمقراطية والعمل بها، حتى في مجال انتخاب الهيئة التنفيذية، إلا أن يأمر الإسلام بذلك ويسمح به)[١]. ومن الإسلاميين السنة رفضها تقي الدين النبهاني عندما قال (لا يجوز أن يكون للدولة الإسلامية أي فكر أو مفهوم أو حكم أو قياس غير منبثق عن العقيدة الإسلامية... فلا يسمح بمفهوم غير منبثق عنها، فلا يُسمح بمفهوم الديمقراطية أن يُتبنّى في الدولة لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية، فضلاً عن مخالفته للمفاهيم المنبثقة عنها)[٢]. وأصدر زعيم حزب التحرير عبد القديم زلوم عام ١٩٩٠ كتيباً عنوانه (الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها)[٣]. وأما الكاتب محمد قطب فيقول (لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية ولا سبيل إلى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطي أو أنه يقبل النظام الديمقراطي أو يسايره)[٤].

وهناك من رفض الديمقراطية لأنها تخالف مبدأ الحاكمية أمثال أبو الأعلى المودودي وسيد قطب. أو لأن مبدأ التصويت بأكثرية الأصوات يتضمن سحق حقوق الأقلية، كما يرى السيد كاظم الحائري، أو أن القرآن الكريم ينظر للأكثرية نظرة سلبية بقوله:

---

(١) محمد عبد الجبار (الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري)، ص١١٢.
(٢) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٧٥.
(٣) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٧٥.
(٤) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٧٦.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ (المؤمنون: ٧٠)، و﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠) وغيرها من الآيات الكريمة التي يستدلون بها. من جانب آخر يجد معارضون آخرون للديمقراطية أنها تساوي بين المواطنين في الدولة الواحدة، و(أن الإسلام يرى أن المسلم وحده هو المواطن، أما غير المسلمين في بلاد الإسلام ـ أهل الذمة ـ فهم غير مواطنين أو بتعبير آخر مواطنين من الدرجة الثانية)[١].

ويرى آخرون كالشيخ يوسف القرضاوي أن الديمقراطية تفسح المجال لظهور تعددية معرفية تتمثل في بروز وانتشار أفكار وفلسفات وآراء متنوعة ليست بالضرورة منسجمة مع الإطار العقائدي العام، بل ربما تتناقض مع العقيدة الإسلامية كالماركسية والاشتراكية والعلمانية والليبرالية التي لا تتعارض مع الدين فحسب بل ربما تعاديه وتحاربه[٢]. أما الشيخ حسن الترابي فيرى أن الديمقراطية تتعارض مع المقاصد الروحية التي يدعو إليها الإسلام إذ يقول بأن الديمقراطية الغربية (تنطوي على إطلاق الهوى والشهوات السياسية من قيود الأخلاق...)[٣].

ويرى إسلاميون آخرون أن وجود التعددية السياسية وأحزاب سياسية يؤدي (إلى تقسيم البلاد وإشاعة الضغائن والأحقاد ينال من استقلال إرادة النواب ومن تمثيل النائب لمجموع الأمة....)[٤].

---

(١) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٨٢.
(٢) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٨٥.
(٣) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٨٧.
(٤) صلاح عبد الرزاق (الإسلاميون والديمقراطية)، ص٩١.

وينتقد السيد كاظم الحائري قضية شراء الأصوات في الأنظمة الديمقراطية (وهي أمر ابتليت به كل المجتمعات التي ادعت تطبيق الشكل الديمقراطي في الحكم....)[١].

ثالثاً: مبدأ ولاية الأمة

من ناحية شرعية وفقهية تبنى السيستاني مفهوم (ولاية الأمة) على نفسها من خلال منحها الحق والثقة في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي وشكل الحكم، وممثليها ومسؤوليها عبر صناديق الانتخابات. وهي الفكرة التي تنسجم مع النظام الديمقراطي الحديث، وتختلف عن الدولة الثيولوجية التي يتحكم فيها رجال الدين، أو المستندة على فكرة الخلافة الإسلامية أو حتى الشورى التي تبقى مجرد توصية أخلاقية في استشارة أصحاب الاختصاص في القضايا العامة. ويقترب السيستاني بذلك من فكرة (خلافة الإنسان) التي آمن بها الشهيد السيد محمد باقر الصدر في بحثه الموسوم (خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء) حيث يرى أن مسؤولية الإنسان مستمدة من الحكم الإلهي، وأن الإنسان كنوع ينوب عن الله في ممارسة حكم الجماعة البشرية بوصفه خليفة عن الله. وبذلك يستلزم وجود فئة معينة تتحكم في الناس باسم الله أو الكهنوت أو الفقهاء. وأن لا يوجد تمايز بين أفراد المجتمع ولأي سبب كان، ولا بين المجتمعات البشرية المختلفة. وأن خلافة الإنسان هي تحمل أعباء الأمانة الإلهية وتحمل المسؤولية. وذلك يؤدي إلى منح الإنسان الحرية الكاملة في الاختيار وإدارة شؤون الدولة وصناعة القرار فيها حسب ما يتوصل إليه من أنظمة وأفكار حضارية.

---

(١) كاظم الحائري (أساس الحكومة الإسلامية)، ص٣٠.

رابعاً: تطوير النظام الديمقراطي إسلامياً

يفتح السيستاني الباب واسعاً لتطوير النظام الديمقراطي من خلال عملية تراكمية للتجارب والخبرات والتقاليد السياسية والإدارية. وأن يكون النظام الديمقراطي هو الأساس القانوني والشرعي لإدارة البلاد وصيانة حقوق وحريات المواطنين بلا تمييز، والتداول السلمي للسلطة. وأن تبقى الانتخابات هي السبيل الأنجع في معالجة المشكلات دون أي طريق آخر. وبذلك يقطع الطريق أمام الأفكار الثورية والانقلابات العسكرية والمؤامرات الحزبية وغيرها. وهي السمة التي رافقت المشهد السياسي في كثير من الدول العربية والإسلامية منذ أكثر من نصف قرن. ولم يعد بالإمكان التفاجؤ بإعلان البيان رقم واحد، وانتشار القطعات العسكرية في شوارع العاصمة والاستيلاء على القصر الجمهوري ومبنى الإذاعة، فيجب أن ينتهي هذا المشهد ولا يتكرر أبداً.

من جانب آخر يعبد السيستاني الطريق أمام الباحثين والعلماء والفقهاء للعمل في الفقه السياسي وإنتاج نظريات وأفكار تمثل سيرورة فقهية لملامح نظرية إسلامية في الديمقراطية انطلاقاً من الأدوات المعرفية ومفردات التطور الحضاري للأنظمة السياسية في العالم المتطور.

خامساً: شرعية الدستور

السيستاني كان مواكباً لتدوين الدستور العراقي وله دور واضح في انتخاب لجنة تدوين الدستور، ورفض لجنة معينة كان قد تبناها الحاكم المدني في العراق بول بريمر عام ٢٠٠٣. كما رفض قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في آذار ٢٠٠٤. وقد

عرض الدستور على السيستاني وأعطى موافقته عليه، رغم ما عليه من ملاحظات، حرصاً على مسير العملية السياسية وتأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣. وكما كان دستور المشروطة عام ١٩٠٥ يأتي الدستور العراقي بعد قرن كامل ليتم التصويت عليه في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥.

بموافقة السيستاني على الدستور منحه الشرعية، في حين أعطى الشعب العراقي المشروعية للدستور عندما صوت عليه، فصار الجميع ملزماً به، بما فيهم السيستاني نفسه. إن المشروعية الشعبية جاءت عندما وافق على الدستور كل المكونات والمذاهب والقوميات والأديان في العراق. فالدستور كوثيقة قانونية يمثل عقد اجتماعي وقانوني بين أبناء الشعب العراقي.

ولما كان الدستور ينظم شؤون الدولة وتشكيل المؤسسات الدستورية: البرلمان، الحكومة، المحكمة الاتحادية، مجلس القضاء، الهيئات المستقلة، وإدارة المحافظات، فكان من اللازم التزام الأحزاب السياسية والمسؤولين في المؤسسات الدستورية بمواد الدستور وبالقوانين المنبثقة عنه من خلال تشريعات مجلس النواب. وعليه يبقى الدستور هو المرجع القانوني والشرعي لكل الكتل السياسية والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يوجد فوق الدستور شخص أو منصب أو كيان مهما كان، وحتى المرجعية بقيت ملتزمة به، وتحث على التمسك بالدستور.

الفصل الثالث

المرجعية وأحداث ما بعد سقوط النظام

بعد سقوط نظام صدام برز دور المرجعية الدينية الشيعية واضحاً في المشهد السياسي العراقي، إذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الأجنبي. فبعد أسبوع على احتلال بغداد، في ١٨ نيسان ٢٠٠٣، أعلن السيد السيستاني عن (رفضه أي سلطة أجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد، وتمسكه بوحدة المقيمين في العراق ووحدة الأراضي العراقية). كما أكد رفضه أي نوع من أنواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة أجنبية... وأن العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم أن يفعلوا ذلك تحت أي سلطة أجنبية)[١].

وهذا التأكيد يعبر عن نظرة ثاقبة وحكمة سياسية في تقييم الأوضاع في ذلك الوقت المبكر، حيث كانت الفوضى تعم المدن والشوارع والمؤسسات، وانهارت الدولة وسقطت الحكومة. وكانت القوات الأمريكية تهيمن على كل المشهد العراقي، سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وإدارياً.

---

(١) محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، ص٦٩.

في تلك الفوضى العارمة وانتشار مظاهر القتل والنهب والانتقام أصدر السيد السيستاني فتاواه لتضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير. ففي ٢٧ نيسان ٢٠٠٣ أصدر فتوى تحرّم نهب ممتلكات الدولة والوزارات والدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة عليها بهدف إعادتها في الوقت المناسب. كما رفض قيام العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم. كما رفض قيام الناس باستخدام الأشياء المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في إطار الخدمة العامة[١].

وبهدف منع حالات الانتقام والثأر الشعبي والاحتراب الداخلي وسفك الدماء دون مجوز شرعي وإجراءات قضائية، أصدر في ١٣ أيار ٢٠٠٣ فتوى تمنع قتل أزلام النظام السابق من قبل أولياء المقتول، بل أوجب رفع الأمر إلى المحكمة الشرعية وصدور حكم القاضي الشرعي. كما رفض اتخاذ أي إجراء عقابي ضد عناصر الأمن والبعثيين، وأرجأ الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في تلك القضايا. كما منع سماحته فضح أسماء عملاء النظام البائد بعد وقوع ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي الناس، ورفض التشهير بهم[٢].

بعد سقوط النظام وانهيار الدولة وسلطة الحكومة، أخذ بعض طلاب الحوزة من بعض التيارات الإسلامية يتخذون منهج الإجبار والإكراه في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل إحراق

(١) المصدر السابق، ص٧١ ـ ٧٢.

(٢) المصدر السابق، ص٧٣ ـ ٧٥.

دور السينما ومحلات الفيديو وغيرها. وأخذوا يجبرون طالبات المدارس والجامعات والموظفات والسيدات العراقيات على ارتداء الحجاب. وتلقت بعض النساء العاملات في منظمات الأمم المتحدة تهديدات بالقتل إذا لم يرتدين الحجاب. وقد أحدثت تلك التصريحات والممارسات استياءاً في الأوساط المثقفة والصحفية والسياسية، حتى ساد الذعر من احتمال إقامة دولة طالبان في العراق، تقمع المرأة وتضطهدها. إزاء ذلك ولتصحيح الصورة، أصدرت المرجعية الدينية بياناً صحفياً ترفض فيه هذه الممارسات.

المرجعية صمام أمان العراق

في ظل التحولات السياسية الكبيرة التي يشهدها العراق، برز دور السيد السيستاني كلاعب حقيقي في ضبط إيقاع الأحداث السياسية الهامة والتي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الأحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية. إذ بقي منزله قبلة للزائرين من مختلف الطوائف والمذاهب والقوميات العراقية. إذ كان يستقبل مسؤولين من رؤساء جمهورية ورؤساء وزارات ووزراء ونواب برلمان وشخصيات ذات مناصب عالية في الدولة. كما كان يستقبل السفراء ومبعوثي الأمم المتحدة وأمينها العام أمثال أشرف قاضي والأخضر الإبراهيمي وسيرجيو دي ميللو. وكان يرفض استقبال مبعوثين ينتمون للدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية.

إنهاء النزاع في كربلاء ٢٠٠٣

لقد ساهم السيد السيستاني في نزع فتيل أول صراع مسلح داخل الصف الشيعي. ففي منتصف تشرين الأول ٢٠٠٣ حدث نزاع مسلح

بين أطراف شيعية في كربلاء المقدسة تنافست حول السيطرة على المراقد المقدسة هناك. وبعد حدوث اشتباكات تدخلت بعض القوى الإسلامية والحكومية للوساطة. وشارك مكتب السيد السيستاني في إيجاد صيغة لإخراج المسلحين من العتبات المقدسة، ثم أصدر مكتبه البيان التالي[١]:

بسمه تعالى

١ ـ النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة. وقد تم التوصل إلى حل النزاع بمساعي ممثل مكتب سماحة السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المقصرين أياً كانوا.

٢ ـ يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أية ميليشيات.

٣ ـ يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف

٢٧ شعبان ١٤٢٤هـ (٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٣)

---

(١) محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، ص١١١.

معركة النجف ٢٠٠٤

لعل واحداً من إنجازات السيستاني العظيمة هو إطفاء الفتنة التي كادت تعصف بالعراق في آب ٢٠٠٤. إذ كانت عناصر جيش المهدي عليه السلام قد دخلت الحرم العلوي في النجف الأشرف في بداية نيسان ٢٠٠٤، عندما استولت على مفاتيح المرقد، وطردت الحراس الموجودين. واتخذ السيد مقتدى الصدر من إحدى قاعات المرقد مكتباً له، يستقبل فيه أتباعه والزوار والمبعوثين والمراسلين والصحفيين. وعندما أرادت الحكومة العراقية برئاسة أياد علاوي اقتحام المرقد، تساندها قوات أمريكية وعراقية، اتضح أن دخول القوات العسكرية المرقد يعني حدوث مذبحة كبيرة، يذهب ضحيتها الآلاف من الطرفين، إضافة إلى تدنيس المرقد الطاهر، وانتهاك حرمة العتبة المقدسة. وكان السيد السيستاني قد سافر إلى لندن للعلاج قبل نشوب الأزمة وتوتر الأوضاع. وفي اليوم التالي لعودته اتصل بالطرفين (الحكومة العراقية والسيد مقتدى الصدر)، وأجرى مفاوضات مكثفة حتى تمكن بحكمته وسعة صدره من نزع فتيل الحرب، وإقناع الطرفين من الانسحاب من المدينة ومن الحرم العلوي المطهر. وتكللت المحادثات بتوقيع اتفاق بينه وبين السيد مقتدى الصدر هذا نصه:

بسمه تعالى

إن سماحة السيد السيستاني دام ظله يدعو إلى ما يلي:

أولاً: إعلان مدينتي النجف الأشرف والكوفة خاليتين من السلاح، وخروج جميع العناصر المسلحة منهما، وعدم عودتهم إليها.

ثانياً: تولي الشرطة مسؤولية حفظ الأمن والنظام في أرجاء المدينتين.

ثالثاً: خروج القوات الأجنبية منهما.

رابعاً: تعويض الحكومة العراقية جميع المتضررين في الاشتباكات الأخيرة.

خامساً: مساهمة جميع القوى والتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية في خلق الأجواء المناسبة لإجراء التعداد السكاني، ومن ثم الانتخابات التي من خلالها يمكن استعادة السيادة الكاملة.

هذا وقام السيد مقتدى الصدر بالتوقيع على الاتفاق كما يلي:

بسمه تعالى

هذه طلبات بل أوامر المرجعية، وأنا مستعد لتنفيذ كل أوامرها الكريمة مع فائق الشكر.

مقتدى الصدر

٩ رجب ١٤٢٥ (٢٦ آب ٢٠٠٤)[١]

وفي نفس اليوم، وباقتراح من السيد محمد رضا السيستاني، أصدر السيد مقتدى الصدر بياناً يدعو فيه جيش المهدي للانسحاب من الحرم العلوي متسترين بالزوار وبدون حمل السلاح لتفادي اعتقالهم من قبل القوات الأمريكية والعراقية. جاء في البيان:

---

(١) نسخة مصورة من الاتفاق.

((بسمه تعالى

إلى إخوتي في جيش الإمام المهدي (عج)

أرجو منكم رجاءاً أكيداً بل لزام عليكم، إذا جاءت الحشود المسالمة بل المناصرة لأمير المؤمنين عليه السلام فاخرجوا معهم من دون سلاح من مدينتي الكوفة والنجف في مدة أقصاها العاشرة صباحاً من يوم غد الجمعة. ولا تعصوا الأوامر وإلاّ كان فيه الضرر الكبير عليّ وعليكم. وإنها لأوامر المرجعية والحوزة العلمية، فأطيعوا واسمعوا ولا تكونوا ممن عصى فتهلكوا. وأنتم يا إخوتي دافعتم ولم تقصّروا طرفة عين، ودافعتم عن إمامكم خير دفاع، فجزاكم الله خير جزاء المحسنين.

مقتدى الصدر

٩ رجب ١٤٢٥هـ/ الموافق ٢٦ آب ٢٠٠٤))[١]

استلام الوقف الشيعي للعتبة العلوية

وكان وفد ديوان الوقف الشيعي من أوائل الوفود الرسمية التي زارت السيد السيستاني بعد عودته من لندن، حيث كان يقيم في منزل الشيخ محمد حسن الأنصاري خارج المدينة القديمة. ففي مساء يوم الجمعة **٢٧** آب **٢٠٠٤** وصل الوفد برئاسة رئيس الديوان

(١) حامد الخفاف (الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف)، ص١٥٤. وذكر الكاتب أن السيد محمد رضا السيستاني تعهداً مكتوباً على لسان السيد مقتدى الصدر، فاطلع عليه السيد مقتدى وقال للسيد محمد رضا: سيدنا هذا أنت كاتبه، خليني أكتب على طريقتي. هذولة جماعتي يفهمون كلامي، فأعطي ورقة كتب عليها البيان أعلاه.

السيد حسين الشامي ومع وفد هندسي وإداري وإعلامي. وكنت أحد أعضاء الوفد حيث سلمنا على سماحته وتهنئته بسلامة العودة من الرحلة العلاجية. طلب وفد الوقف الشيعي استلام العتبة العلوية. أوعز السيد السيستاني للمشرف المؤقت السيد الغريفي بإجراء مراسم التسليم والاستلام في اليوم التالي.

في يوم السبت ٢٨ آب ٢٠٠٤ توجه وفد ديوان الوقف الشيعي إلى الحرم العلوي. وكانت المدينة القديمة قد بدت عليها آثار المعركة والحواجز والأسلاك الشائكة. كان الحرم العلوي خالياً ومغلقاً، ثم تم فتح باب واحد لدخول الوفد الذي كان السيد الغريفي باستقباله، وسلمه المفاتيح.

الموقف من الفتنة الطائفية

في ظل تصاعد الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات التكفيرية والبعثية، حيث أخذت طابعاً طائفياً حين يجري القتل على الهوية، تعرّض الشيعة إلى مجازر وحشية. وأصبح طريق اللطيفية بؤرة للإرهابيين والقتلة الذين ينفذون جرائمهم ضد المواطنين المسافرين بين بغداد والحلة أو النجف أو الجنوب العراقي. الأمر الذي أخذ ينذر بحدوث فتنة طائفية في حالة قيام الشيعة بالرد بالمثل، مما يجر العراق إلى حرب طائفية شرسة لا تبقي ولا تذر. وازدادت العمليات سعة وحدة بعد تصريحات أبو مصعب الزرقاوي الذي دعا إلى الحرب على الشيعة في أيلول ٢٠٠٥، قامت مجموعة من العراقيين من أهالي الكوفة بتوجيه استفتاء إلى السيد السيستاني تطلب رأيه في كيفية الرد على الزرقاوي وأتباعه، بعد أن

أصبحت حرباً مكشوفة، وعن الموقف الشرعي، فأجابهم بضرورة ضبط النفس وعدم الرد، محذراً من الفتنة، كما أوصاهم بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الزمر الإرهابية، جاء فيه:

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلنها من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت عليهم السلام؟ وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟ جزاكم الله خير جزاء المحسنين.

أبناء الشهيد الصدر الثاني (قدس سره)

الكوفة العلوية المقدسة

أجاب مكتب السيد السيستاني كما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين ـ ولله الحمد ـ على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً، ونتألم لآهات الثكالى وبكاء الأيتام وأنين الجرحى، ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر، ونحثّهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الألفة والمحبة بين أبنائه. ويكون ذلك بالمنع ـ قولاً وعملاً ـ من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لها بأيّ ذريعة كانت، وتحت أيّ عنوان كان. كما يلزم توعية المغفّلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً، وتنبيههم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبات المناسبة في حق من تثبت إدانتهم، ولا تأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير

العراق وعزّته واستقراره واستقلاله، ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه، إنه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف (ختم)

٢١ شعبان ١٤٢٦هـ (٢٧ أيلول ٢٠٠٥)[١]

منع الحرب الطائفية

في صباح الثاني والعشرين من شهر شباط ٢٠٠٦ صحا العراقيون على حادث إرهابي جسيم استهدف تفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء. إذ تم زرع عبوات ناسفة في جدار القبة فأدى إلى انهيارها. علماً بأنها واحدة من أكبر قباب العالم الإسلامي. بعد لحظات تجمع أهالي المدينة محتجين ومنددين بالحادث الآثم، وهم يحملون عمامة منسوبة إلى الإمام علي الهادي عليه السلام وسيفه ودرعه، التي كانت محفوظة في خزائن المرقد الشريف.

أحدث الاعتداء الإرهابي ردود أفعال واسعة داخل العراق وخارجه. إذ خرج مئات الآلاف من سكان المدن الشيعية في تظاهرات احتجاجية، منددين بمن ارتكبها من عصابات القاعدة. كما عبرت شخصيات دولية أمثال الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي ووزراء ومتحدثين بسم حكومات عربية وإسلامية وأجنبية، إضافة إلى زعامات دينية في

(١) نسخة مصورة من الاستفتاء، وبختم مكتب السيد السيستاني.

إيران ولبنان. وأرسل بعض القادة العرب برقيات تعزية إلى الرئيس العراقي جلال طالباني.

بعد ثلاث ساعات من وقوع الحادث أصدر المرجع السيستاني بياناً دان فيه الجريمة ودعا إلى ضبط النفس وعدم اتخاذ أساليب غير مناسبة، ودعا الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار، وحذر من الفتنة الطائفية، حيث جاء فيه:

((بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

لقد امتدت الأيادي الآثمة في صباح هذا اليوم لترتكب جريمة مخزية ما أبشعها وأفظعها وهي استهداف حرم الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام وتفجير قبته المباركة ما أدى إلى انهدام جزء كبير منها وحدوث أضرار جسيمة أخرى.

إن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الجريمة النكراء التي قصد بها التكفيريون من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ليتيح لهم الوصول إلى أهدافهم الخبيثة.

إن الحكومة العراقية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تحمل مسؤولياتها الكاملة في وقف مسلسل الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأماكن المقدسة. وإذا كانت أجهزتها الأمنية عاجزة عن تأمين الحماية اللازمة، فإن المؤمنين قادرون على ذلك بعون الله تبارك وتعالى.

إننا إذ نعزّي إمامنا صاحب الزمان عجّل الله فرجه الشريف بهذا المصاب الجلل نعلن الحداد العام لذلك سبعة أيام. وندعو المؤمنين

ليعبّروا خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وإدانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات، مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرّهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في أتونها.

ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

مكتب السيد السيستاني في ٢٣ محرم ١٤٢٧هـ))

رغم أن السيستاني حاول امتصاص غضب الجماهير الشيعية، وتوجيهها نحو الاحتجاج والإدانة والتظاهرات السلمية، لكن حالة الانفعال والتصعيد الطائفي ارتفع بشكل سريع، واتّسع ليشمل قطاعات واسعة. الأمر الذي دفع بعض الجماعات الشيعية المسلحة لاتخاذ المبادرة بأيديها بعيدة عن الأجهزة الأمنية وتوصيات المرجع الأعلى، فأخذت تقوم بعمليات خطف وقتل طائفية، معتقدة أن ذلك هو الذي يعيدون توازن الرعب إلى المستوى الذي يمنع الاعتداء على الشيعة.

وكانت منظمة القاعدة والجماعات الإرهابية السنية قد بدأت بارتكاب جرائم قتل على الهوية منذ عام ٢٠٠٤. واشتهرت منطقة اللطيفية جنوب بغداد حتى أنها سميت بمثلث الموت لكثرة ما قتل من مسافرين وركاب شيعة أثناء طريقهم بين بغداد والحلة مروراً بناحية اللطيفية ومدينة المحمودية، إضافة إلى مناطق أطراف بغداد الأخرى كالتاجي والطارمية والمشاهدة وأبي غريب والمدائن. فكانت مشاهد الجثث بلا رؤوس أو الجثث والرؤوس المقطوعة

تتصدر الأخبار كل صباح، سواء الملقاة على قارعة الطريق أو تطوف في مياه دجلة. كل ذلك حدث، وارتفع عدد الشهداء والمغدورين يومياً، والأوساط الشيعية صابرة تحبس غضبها مخافة إفشال النظام السياسي الذي صاروا يحكمون فيه، والوقوع في ردود أفعال طائفية تجاه ما تفعله الجماعات الإرهابية. كما كانت السيارات المفخخة تحصد العشرات يومياً، إضافة إلى الأحزمة الناسفة، حيث استهدفت الأماكن العامة والأسواق المكتظة والمدارس والجوامع والحسينيات وغيرها.

لكن بعد حادثة سامراء وتدنيس مرقد مقدس لإمامين من الشيعة حدثت ردة الفعل الغاضبة وغير المنضبطة، فكأن مشاعر الانتقام فلتت من عقالها، وانتشرت تبحث عن ضحايا تشبع روح الثأر والمشاعر المكبوتة منذ سنوات. فارتفعت أعداد الضحايا والقتل على الهوية بشكل مضطرد. كما بدأت عمليات التهجير الطائفي حيث تم تهجير الشيعة من مناطق أبو غريب والمدائن، ومن أحياء العامرية والغزالية والسيدية والجهاد والعدل والصليخ والأعظمية. كما شهدت أحياء الشعلة والحرية تهجير عائلات سنية.

انتشر الموت في كل ركن وزاوية في بغداد، خلت الشوارع من المارة، والأسواق من الزبائن، والطرق من السيارات، حتى باتت بغداد مدينة أشباح بعد الظهر. وبات السفر براً خارج بغداد مجازفة خطيرة حتى لو كان برفقة جنازة متوجهة إلى النجف.

بعد حادثة اعتداء سامراء بثلاثة أشهر أصبح نوري المالكي رئيساً للوزراء في ٢٠ أيار ٢٠٠٦. أول عمل قام به هو وضع خطة فرض القانون التي بدأت في شباط ٢٠٠٧. إذ قام بتقسيم مناطق

بغداد إلى أحياء معزولة بالجدران الخرسانية، ولكل حي باب واحد للدخول والخروج تشرف عليه سيطرة أمنية. ما إن جاء عام ٢٠٠٨ حتى انخفض معدل الجثث بنسبة ٨٥٪. وسرعان ما عاد الأمن والشعور بالأمان، فعادت الأسواق والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي لتزدحم بروادها. وعادت للشوارع والحدائق والمتنزهات العائلات والأطفال والشباب.

الفصل الرابع

تأسيس الجمهورية السادسة

مجلس الحكم الانتقالي

بعد سقوط الدولة وانهيار الحكومة، حدث فراغ سياسي وإداري عدا قوات الاحتلال التي أخذت تفكر بتأسيس إدارة جديدة، بدأت بمجيء الجنرال جي غارنر مع مساعديه، في إطار (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) للفترة من ٩ نيسان ٢٠٠٣ ولغاية ١٦ أيار ٢٠٠٣. فشلت جهود هذا الفريق في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي، فسادت حالة الفوضى وفقدان الأمن والقانون. الأمر الذي حدا بواشنطن إلى إرسال السفير بول بريمر الحاكم المدني الذي ترأس سلطة التحالف المؤقتة، التي تأسست بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار ٢٠٠٣. وحددت المادة الثامنة ـ الفقرة ج من القرار اعتبار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد سيرجيو ديميللو (قتل فيما بعد في حادث إرهابي ضد مكتب الأمم المتحدة في بغداد) مسؤولاً عن (العمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات

الوطنية والمحلية اللازمة للحكم التمثيلي، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تقضي بقيام حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق).

في ١٣ تموز ٢٠٠٣ أعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي ولد في ظروف غير طبيعية سياسياً وأمنياً واقتصادياً وعسكرياً. إذ تشكل من قبل الأحزاب السياسية الستة التي كانت تعارض نظام صدام (المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية). وانضمت إليه أربعة أحزاب سياسية أخرى هي تجمع الديمقراطيين المستقلين والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني، إضافة إلى شخصيات مستقلة.

عكس مجلس الحكم الانتقالي مكونات الشعب العراقي، حيث ضم ٢٥ عضواً من الشيعة والسنة والعرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين. وتوزعت نسب التمثيل كالتالي: الشيعة ١٣ عضواً (٥٢٪) والسنة ١١ أعضاء (٤٤٪) إذا ما أدخلنا الكرد ضمن السنة. أما من الناحية القومية فقد مثل العرب ١٧ عضواً (٦٨٪) والكرد ٥ أعضاء (٢٠٪) ولكل من التركمان والكلدوآشوريين عضو واحد (٤٪). كما ضم ثلاث نساء شكلن ١٢٪ من أعضاء المجلس.

استمد مجلس الحكم الانتقالي شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار ١٤٨٣ التي تنص على (قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة (سلطة الاحتلال) وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب

العراق حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة). وألزم القرار أعضاء مجلس الأمن الدائميين بتنفيذ هذا القرار وهذه الفقرة.

منح القرار ١٤٨٣ صلاحيات واسعة لمجلس الحكم تتمثل في تمثيل المصالح العراقية، وتعيين أعضاء الحكومة الانتقالية، وإدارة التمثيل الدبلوماسي العراقي في الخارج، وإدارة السياسة الخارجية، والإشراف على المالية والأمن والشرطة والقضاء، وسن تشريعات جديدة. ولعل أهم صلاحية كانت له هي حق تعيين مجلس تأسيسي يشرف على عملية إعداد دستور دائم للبلاد، يطرح على الاستفتاء العام، ثم تجرى انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني ثم قيام حكومة عراقية منتخبة، تتمتع بكامل السيادة، وتؤول إليها جميع سلطات ومسؤوليات سلطة التحالف.

في ١٤ آب ٢٠٠٣ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٠٠ الذي وافق فيه على قيام مجلس الحكم الانتقالي. وقام مجلس الحكم بتشكيل أول حكومة عراقية تعقب سقوط النظام.

لم ينج مجلس الحكم من مؤيدين ومعارضين داخلياً وخارجياً، إقليمياً ودولياً. ففي العراق عارضت (هيئة علماء العراق) السنية وكان هذا اسمها ـ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي على اعتبار أنه (قسّم العراق تقسيماً طائفياً، وأنه أعطى لطائفة معينة صفة الأغلبية على فئات الشعب العراقي، وذلك دون استفتاء دقيق). وادعت في بيان لها أن (الفئة التي أعطيت الأغلبية لا تمثل في الواقع غالبية مكونات الشعب العراقي، بل لا تمثل الغالبية في الوسط الإسلامي). ومن الأطراف الشيعية التي عارضت مجلس الحكم تيار

السيد مقتدى الصدر الذي اعتبر (المجلس غير شرعي لأن الأمريكان وأعوانهم قد أوجدوه)، وطالب بتشكيل مجلس حكم جديد تتزعمه الحوزة العلمية.

اعتبر السيد السيستاني تأسيس المجلس أمراً واقعاً يتحمل مسؤولية إدارة البلاد بدلاً من الحكم الأمريكي المباشر. وكان سماحته يستقبل أعضاء مجلس الحكم ويناقش معهم كثيراً من القضايا والشؤون السياسية والقانونية، الداخلية والدولية. وكان يسدي بنصائحه لهم، ويعلق أحياناً على بعض الأمور والأحداث. وكانوا يستشيرون سماحته في أغلب مشاريع المجلس أو خططه ومقترحاته، حيث يجدون بابه دائماً مفتوحاً لهم، وصدره رحباً لجميع مشاكلهم وهمومهم.

قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ وقع مجلس الحكم الانتقالي ممثلاً بالسيد جلال الطالباني والسفير بريمر الحاكم المدني الأمريكي ورئيس سلطة التحالف المؤقتة CPA اتفاقاً تضمن جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق يبدأ بصياغة قانون مؤقت لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية على أن يتم نقل السيادة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤. تم تقديم مشروعين للقانون المؤقت أحدهما من قبل عدنان الباججي، والآخر من قبل الأعضاء الكرد في مجلس الحكم. وبدأت المشاورات والاجتماعات مع سلطة التحالف المؤقتة، حتى تم التوصل إلى صيغة نهائية عرضت على أعضاء مجلس الحكم والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الحكم في منتصف ليل ٢٩ شباط ٢٠٠٤.

تأخر التوقيع على القانون عدة أيام بعدما أبدى أعضاء مجلس الحكم الشيعة تحفظهم على بعض فقراته، وخاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الواسعة لمجلس الرئاسة. إذ اعتبروا الفقرة (أ) من المادة (٣) التي تنص على أنه ((لا يجوز تعديل هذا القانون إلا بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية وإجماع مجلس الرئاسة))، أنها تشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، لأن القانون أعطى لمجلس الرئاسة صلاحيات تشريعية. كما تحفظوا على الفقرة (ج) من المادة (٦١) التي ((اشترطت إمضاء الدستور عدم رفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر)). الأمر الذي اعتبر منح حق النقض (الفيتو) بأيدي الأقلية. كما انتقدت المادة (٤٤) من القانون لأنها أعطت مجلس الرئاسة صلاحية تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية وتسمية رئيسها. وهو أمر بعيد عن مبدأ الفصل بين السلطات.

رفضت القوى السياسية غير المشاركة في مجلس الحكم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعلى رأسها (هيئة علماء المسلمين) وبقية التيارات القومية السنية.

أما السيد السيستاني فقد أكد على أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية يجب أن يعرض على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليه تأميناً لشرعيته. إذ كان السيد السيستاني يؤكد ويصر على ضرورة إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بصورة عادلة، ويتولى التصديق على القانون الانتقالي. لكن الأمور جرت بشكل آخر، أي أن القانون سبق تشكيل المجلس الانتقالي.

وفي ٨ آذار ٢٠٠٤ تم إقرار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت تسير الدولة وفق أحكامه، حتى يتم كتابة دستور دائم من الجمعية الوطنية المنبثقة من انتخابات تشريعية تجري في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وأن يحظى الدستور باستفتاء عام يجري في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥.

رفض السيستاني قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. وجاء ذلك ضمن رسالة جوابية موجهة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحد الأخضر الإبراهيمي (١٩٣٤ ـ)[١] جاء فيها:

((نود التأكيد على النقاط الآتية:

١ ـ إن المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع أن يُترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم.

ولكن بعد إقرار ما يُسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث أُملي عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي

(١) دبلوماسي جزائري شغل منصباً عالياً في الجامعة العربية (١٩٨٤ ـ ١٩٩١) ثم شغل منصب وزيرا للخارجية (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) ثم مبعوثاً للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق.

وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية. كما أُملي عليها ـ وهو الأخطر ـ مبادئ وأحكاماً وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم وإجراء الاستفتاء عليه. إن هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق إلى مجلس بتشكل من ثلاثة ـ سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب ـ يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد، ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة. وهي ما تتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة ـ كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة ـ وإلا يصل الأمر إلى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر، وربما يؤدي إلى التجزئة والتقسيم لا سامح الله تعالى.

٢ ـ إن المرجعية الدينية التي سبق لها أن طالبت بصدور قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى أن تعمل سلطة الاحتلال على إدراج هذا (القانون) في القرار الجديد لمجلس الأمن ليكتسب صفة الشرعية الدولية، ويُلزم به الشعب العراقي رغماً عنه. إننا نحذّر من أية خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين، وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل، ونرجو إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا الأمر.

٣ ـ في ضوء ما تقدم وبالرغم مما يتمتع به شخصكم الكريم من تقدير واحترام لدى سماحة السيد إلاّ أنه لا يرغب أن يكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقفاً واضحاً بأن هذا

(القانون) لا يُلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يُذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق.

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق الاحترام

الجمعة ٢٧ محرم ١٤٢٥هـ

١٩ آذار ٢٠٠٤

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف))[١]

يتضح من الرسالة مواقف السيستاني الصريحة والقوية وحرصة على سلامة العملية الديمقراطية وآلياتها وهي:

١ ـ رفض تام وقاطع لأية محاولة لتغييب دور ممثلي الشعب العراقي في تدوين الدستور. والتمسك بدور وصلاحيات الجمعية الوطنية المنتخبة في إدارة البلاد بعيداً عن فرض الإرادات الخارجية.

٢ ـ الممانعة في فرض قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على الجمعية الوطنية الذي يجعلها ((مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي)) بحسب الرسالة المذكورة.

٣ ـ رفض القانون يأتي كونه جاء من ((مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال))

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

وكلاهما لا يحمل صلاحية قانونية في فرض هذا القانون على الدولة.

٤ ـ يؤكد السيستاني احترامه لرأي الشعب العراقي من خلال تأكيده أن القانون ((لا يتمتع بتأييد الشعب العراقي ـ كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام)) وأن على الأمم المتحدة احترام رأي الشعب العراقي وعدم فرض عليه ما لا يريده.

٥ ـ رفض المحاصصة الطائفية والقومية من خلال رفضه لتشكيل مجلس رئاسة يضم ثلاثة أعضاء يمثلون الشيعة العرب والسنة العرب والكرد. وأن هذا المجلس ((يكرس الطائفية والعرقية في النظام المستقبلي للبلد. ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلاّ بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة. وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة)) أي يبقي باب التدخل الأجنبي مفتوحاً في العملية السياسية.

٦ ـ يحذر السيستاني من إدراج هذا القانون في أي قرار لمجلس الأمن الدولي ((ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم الشعب العراقي رغماً عليه)). كما يحذر بأنه لن يقبل مثل هذه الخطوة، ويرجو من المبعوث الدولي إبلاغ اعتراض السيستاني لأعضاء مجلس الأمن الدولي.

٧ ـ يهدد السيستاني بإيقاف التعاون وإجراء المباحثات مع الأمم المتحدة ((ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأن

هذا القانون لا يُلزم الجمعية الوطنية المنتخبة، ولن يُذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق)).

السيستاني يخاطب مجلس الأمن الدولي

لم يكتف السيستاني برسالته إلى الأخضر الإبراهيمي مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان (١٩٣٨ ـ ٢٠١٨)[١] بل بادر إلى إرسال رسالة إلى مجلس الأمن الدولي يحذر فيه من مغبة تبني قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في أي قرار يتخذه مجلس الأمن الدولي. وربما خشي أن لا يقوم الأخضر الإبراهيمي بنقل الرسالة إلى مجلس الأمن الدولي، فارتأى أن يكتب إلى المجلس مباشرة. جاء في الرسالة:

((بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: بلغنا أن هناك من يسعى إلى ذكر ما يسمّى بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض إضفاء الشرعية الدولية عليه.

إن هذا (القانون) الذي وضعه مجلس غير منتخب، وفي ظل

---

(١) كوفي أنان دبلوماسي ولد في في ٨ نيسان ١٩٣٨ في كوماسي وهي مستعمرة بريطانية. انضم للأمم المتحدة عام ١٩٦٢ وعمل في عدة مناصب فيها حتى انتخب أمينا عاماً لها عام ١٩٩٦ وأعيد انتخابه عام ٢٠٠١. توفي في سويسرا في ١٨ آب ٢٠١٨.

الاحتلال وبتأثير مباشر منه يقيّد الجمعية الوطنية المقرّر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق.

وهذا أمر مخالف للقوانين، ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي. ولذلك فإن أيّ محاولة لإضفاء الشرعية على هذا (القانون) من خلال ذكره في القرار الدولي يعدّ عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي، ويُنذر بنتائج خطيرة.

يرجى إبلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن إلى السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمين، وشكراً.

١٤٢٥/٤/١٧هـ الموافق ٦ حزيران ٢٠٠٤

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)/ النجف الأشرف))[١]

حكومة مجلس الحكم الانتقالي

كانت حكومة مجلس الحكم المؤلفة من ٢٥ وزيراً وبلا رئيس وزراء هي أول حكومة عراقية بعد سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣. إن قرار التشكيلة الوزارية حمل الرقم (٢٨) من قرارات مجلس الحكم الانتقالي، بتاريخ ٣١ آب٢٠٠٣. إذ قام كل عضو من أعضاء مجلس الحكم الخمس وعشرين بترشيح وزير. تألفت الوزارة من ١٤ وزيراً من العرب الشيعة وخمسة من العرب السنة وخمسة أكراد ومسيحي واحد.

---

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١١٩.

تشكيل الحكومة المؤقتة

استناداً إلى المادة (٢) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فإن (المرحلة الانتقالية تبدأ في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة). وجرت مشاورات قام بها الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مع مجلس الحكم حيث أعلن عن اختيار أياد علاوي لرئاسة الوزراء وبرهم صالح نائباً لرئيس الوزراء، وغازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية، وكلًّا من الدكتور إبراهيم الجعفري وروز نوري شاويس نائبين لرئيس الجمهورية. وبذلك انحلت سلطة التحالف المؤقتة وغادر الحاكم الأمريكي السفير بول بريمر العراق في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ حيث جرت مراسم التسليم قبل يومين من الموعد المحدد تفادياً للعمليات الإرهابية التي كانت تتأهب لمثل ذلك الحدث الهام.

في بداية حزيران ٢٠٠٤ أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي بتدخل مباشر من مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي. ويعود رفض سماحته أنها جاءت بصيغة تعيين وليس اختيار من ممثلي الشعب العراقي. فالسيستاني بقي وفياً لقناعاته بأن إدارة الدولة لابد أن تتم بأخذ رأي الشعب العراقي من خلال ممثليهم، وأن تحظى بالشرعية الانتخابية. كما أنها يجب أن تمثل جميع شرائح المجتمع العراقي لتعكس الواقع الديموغرافي للعراق.

لقد أعلن السيد السيستاني موقفه من هذه الحكومة بقوله:

((بسمه تعالى

إن سماحة السيد ـ دام ظله ـ سبق أن أكّد مراراً على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة.

ولكن لأسباب كثيرة معروفة تمّ استبعاد خيار الانتخابات، فبين مماطلة وتسويف وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب الثلاثين من حزيران (٢٠٠٤) الذي يُفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة على بلدهم.

وهكذا آل الأمر إلى التعيين لتتشكّل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية، بالإضافة إلى أنه لم يتمثّل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة.

ولكن مع ذلك، فالمؤمّل أن تثبت الحكومة جدارتها ونزاهتها، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١ ـ استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة، غير منقوصة في أيّ من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه.

٢ ـ توفير الأمن في كافة ربوع البلد ووضع حّد لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الأعمال الإجرامية.

٣ ـ تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمسّ حياتهم اليومية.

٤ ـ الإعداد الجيد للانتخابات العامة، والالتزام بموعدها

المقرر في بداية العام الميلادي القادم (٢٠٠٥)، لكل تتشكل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأيّ من القرارات الصادرة في ظل الاحتلال، ومنها ما يسمّى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي، إلاّ إذا أثبتت ـ من خلال خطوات عملية واضحة ـ أنها تسعى بجد وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٤ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ الموافق ٣ حزيران ٢٠٠٤

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)/ النجف الأشرف))[١]

(١) حامد الخفاف (النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية)، ص١١٨.

الفصل الخامس

السيستاني يضع أسس تشكيل الدولة

تدوين الدستور العراقي الدائم

كان السيد السيستاني رافضاً لفكرة تعيين لجنة صياغة الدستور من قبل سلطة التحالف المؤقتة. وكان يصر على إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٣ لكن الساحة السياسية انقسمت بين مؤيد لإجراء الانتخابات وبين معارض لها. وطرحت عدة إشكالات تمنع إجراء الانتخابات منها عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وعدم وجود إحصاء للسكان، والجهة التي تشرف على الانتخابات وأن تعيين أعضاء مجلس لكتابة الدستور أفضل في تلك الظروف. وكان السنة العرب يرفضون إجراء الانتخابات، بينما أيد الشيعة والكرد إجراءها. وحسماً للخلاف حول الموضوع أصدر السيد السيستاني في وقت مبكر فتوى تؤكد على أهمية إجراء انتخابات باعتبارها الوسيلة المشروعة لكتابة الدستور جاء فيها:

((السؤال: سماحة سيدنا المفدى آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع، وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

جمع من المؤمنين
(٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ
الموافق ٢١ حزيران ٢٠٠٣))

الجواب:

((بسمه تعالى

إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة. فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه.

ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس.

وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم،

والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه. أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد علي السيستاني

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ (٢٦ حزيران ٢٠٠٣)[١]

السيستاني يصر على الانتخابات

لم يقتنع السيد السيستاني بإلغاء فكرة الانتخابات العامة حيث أصر على ضرورة أن تعلن الأمم المتحدة أن الأوضاع في العراق غير مناسبة لإجراء انتخابات المجلس الوطني المؤقت. وبالفعل أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان مبعوثه الشخصي الدكتور الأخضر الإبراهيمي والذي قام بجولات عديدة في العراق، والتقى أكثر من ألف شخصية سياسية ودينية وعشائرية ومهنية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي. وكان من جملة من التقاهم هو السيد السيستاني. وبعد انتهاء جولته قدم تقريره إلى أنان والذي أعلن فيه عدم وجود أجواء أمنية وسياسية مناسبة لإجراء انتخابات، إضافة إلى وجود مشكلات فنية وإدارية تعيق العملية الانتخابية. عند ذلك اقتنع السيد السيستاني بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ذلك الوقت، وأن البديل هو إجراء انتخابات محدودة والتي تبلورت فيما بعد بعقد المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم حوالي ألف وأربعمائة شخصية ترشحوا عبر طريقة (الكوتا).

---

(١) محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، ص٧٩ ـ ٨٠.

اجتمع الأعضاء الـ ١٤٠٠ في آب ٢٠٠٤ ثم تم اختيار مائة شخص وبضمنهم أعضاء مجلس الحكم السابق، ليتشكل المجلس الوطني المؤقت. بتشكيل المجلس الوطني المؤقت أصبح مجلس الحكم منحلاً. بدأ المجلس الوطني المؤقت اجتماعاته في ١ أيلول ٢٠٠٤ واستمرت حتى إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥. بقي المجلس الوطني الانتقالي ضعيفاً لأنه لم يمتلك صلاحيات واسعة، حيث ساد الغموض صفته هل هي تشريعية أم تنفيذية. على أية حال لم يؤد المجلس دوراً يذكر خلال عمره البالغ خمسة أشهر فقط.

لجنة صياغة الدستور

تم تشكيل لجنة لصيغة الدستور في الجمعية الوطنية من قبل الأحزاب المشاركة في عضوية الجمعية. كانت لجنة صياغة الدستور مشكلة في البداية من خمسة وخمسين عضواً هم على وجه التحديد:

- ثمانية وعشرون عضواً من (قائمة الائتلاف العراقي)
- خمسة عشر عضواً من (التحالف الكردستاني)
- ثمانية أعضاء يمثلون (القائمة العراقية الموحدة)
- أربعة أعضاء يمثلون التركمان والآشوريين والمسيحيين واليزيديين.

ثم ارتؤي مشاركة السنة العرب لضمان التوافق الوطني، فتم إضافة (١٥) عضواً من (مؤتمر أهل العراق) و(١٧) مستشاراً كلهم من السنة العرب. وشاركوا جنباً إلى جنب مع أعضاء الجمعية

الوطنية المنتخبين. وبهذه العملية أثبت الشيعة والكرد حرصهم على مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في صوغ الدستور لأن الدستور يهم الجميع، وله تأثير على مستقبل وواقع الجميع. وبذلك صار نسبة تمثيل السنة مساوية لنسبة تمثيل الأكراد أي ٢١٪.

أعضاء لجنة صياغة الدستور

ترأس الشيخ همام حمودي لجنة صياغة الدستور التي ضمت اللجان الفرعية الآتية:

أولاً: لجنة المبادئ الأساسية

١ ـ أحمد الصافي (رئيساً)

٢ ـ فؤاد معصوم

٣ ـ حميد مجيد

٤ ـ سامي أحمد

٥ ـ سامي العسكري

٦ ـ محسن القزويني

٧ ـ حنين قدو

٨ ـ عبد الهادي الحكيم

٩ ـ رياض كهية

١٠ ـ طاهر البكاء

ثانياً: لجنة الحقوق والواجبات العامة

١ ـ خضير الخزاعي (رئيساً)

٢ ـ منذر الفضل

٣ ـ كاميران خيري بك

٤ ـ أحمد وهاب

٥ ـ عباس البياتي

٦ ـ سامي عزارة آل معجون

٧ ـ زهراء الهاشمي

٨ ـ ناجحة عبد الأمير

٩ ـ نصار زغير

١٠ ـ عبود العيساوي

١١ ـ وائل عبد اللطيف

ثالثاً: لجنة شكل النظام ومؤسسات الدولة

١ ـ ثامر الغضبان (رئيساً)

٢ ـ عادل ناصر

٣ ـ منيرة عبدول

٤ ـ نركز محمد أمين

٥ ـ سعد قنديل

٦ ـ أكرم الحكيم

٧ ـ نوري المالكي

٨ ـ نديم الجابري

رابعاً: لجنة مؤسسات المجتمع المدني

١ ـ سعدي البرزنجي (رئيساً)

٢ ـ ديندار شفيق

٣ ـ فريدون عبد القادر

٤ ـ علي الأديب

٥ ـ شيروان الوائلي

٦ ـ علي الدباغ

٧ ـ التفات الفتلاوي

٨ ـ راسم العوادي

خامساً: لجنة الضمانات الدستورية

١ ـ حسين عذاب (رئيساً)

٢ ـ حسين محمد طه

٣ ـ دارا نور الدين

٤ ـ إيمان الأسدي

سادساً: لجنة الأحكام الختامية والانتقالية

١ ـ عبد الخالق زنكنة (رئيساً)

٢ ـ نوري بطرس

٣ ـ يونادم كنا

٤ ـ عقيلة الدهان

بدأت اللجنة اجتماعاتها في ١٣ حزيران ٢٠٠٥ عبر لجان فرعية ست، توزعت على المحاور والأبواب الرئيسة في الدستور. وقد تم اعتماد قانون المرحلة الانتقالية كمادة أساسية للمناقشة وتدوين مسودة الدستور.

في ٢٢ آب ٢٠٠٥ بدلاً من ١٥ آب ٢٠٠٥ استلم د. حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية مسودة الدستور من لجنة الصياغة، طبقاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ (المادة ٦١/ الفقرة ـ أ)، بعد موافقة الجمعية الوطنية على تمديد مدة كتابة الدستور أسبوعاً واحداً. وقد اتخذ القرار في جلسة شهيرة عقدت قبل منتصف ليل ١٥آب ٢٠٠٥، وبحضور هيئة الرئاسة التي صادقت فوراً على قرار الجمعية الوطنية كي يكتسب القرار شرعية قانونية.

رغم مشاركتها في لجنة صياغة الدستور، اعترضت الأطراف السنية على مسودة الدستور متهمة إياه بعدم محافظته على وحدة البلاد، وأن الفيدرالية تؤدي إلى تقسيم العراق، وأن هوية العراق العربية غير واضحة، وأن الثروات العراقية ستكون بأيدي وتحت رحمة قرار الأقاليم الفيدرالية. وأصدرت الهيئات الإسلامية السنية فتاوى تدعو إلى رفض الدستور والتصويت بـ(لا) في الاستفتاء. فقد أصدرت (الهيئة العليا للدعوة والإرشاد والفتوى) وهي تجمع سني سلفي، فتوى تعلن فيها رفضها للدستور (لأنه لا يحقق المساواة بين العراقيين). وجاء إصدار (الفتوى بالتصويت على رفض الدستور موافقة مع جميع السنة)[١]. ويشير هذا النص إلى أن الهيئة اتخذت قرارها برفض الدستور وأصدرت فتوى بذلك بناء على موافقة أهل السنة، أي أن الفتوى ذات طبيعة طائفية بحتة، ترسخ الاستقطاب الطائفي السني ضد العملية السياسية برمتها، وأهمية توحيد الصف

(١) صحيفة الصباح، العدد: ٦٧٥ الصادر في ٢٠٠٥/١٠/١٠، ص٤.

السني ضد بقية مكونات الشعب العراقي. إذ كان يفترض بهيئة دينية أن تعتمد أسساً إسلامية وشرعية واستدلالات فقهية كما هو شأن الفتاوى التي تصدرها المؤسسات الإسلامية السنية.

إشكالات حول الدستور

أثناء فترة كتابة الدستور كانت كثير من الأطراف السياسية والشعبية والفكرية والحكومية تزور السيد السيستاني للتعرف على رأيه بصدد بعض القضايا والإشكالات الواردة في المسودة.

ففي ١٨ أيلول ٢٠٠٥ زار سماحته وفد من قيادة حزب الدعوة الإسلامية حيث طرح ثلاثة مواضيع[١]:

أولاً: التصويت على مسودة الدستور، حيث صرح سماحته بأنه سيصوت بنعم على الدستور للأسباب التالية:

١ ـ إن الظروف السياسية والأمنية والاستثنائية التي يمر بها العراق لا تسمح بتأخير إنجاز الدستور.

٢ ـ من أجل عبور المرحلة الحالية من العملية السياسية وصولاً إلى تحقيق الاستقرار في العراق.

٣ ـ لدفع الضرر، حيث يمكن بالدستور تحقيق ما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر.

٤ ـ لتحقيق مقدار من العدالة لجميع العراقيين، من خلال ما يضمنه من حقوق وحريات ومبادئ عادلة.

---

(١) نقل لي ذلك أحد قياديي حزب الدعوة الإسلامية ممن حضروا اللقاء المذكور.

٥ ـ إن الكثير من مواد الدستور تتوافق مع مبادئ الإسلام بشكل إجمالي. وإن كان يرغب في ترسيخ أكبر لإسلامية الدولة ومنهجها ونظامها.

ثانياً: قضية الفيدرالية، حيث أبدى سماحته تفهماً عالياً لهذا المطلب الذي اتفق عليه الشيعة والكرد، وأهمية قيام أبناء المحافظة بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وتقديم ما هو أفضل لمصلحتهم. وأبدى سماحته أنه يفضل عدم قيام أقاليم فيدرالية متعددة في الجنوب خشية حدوث صراعات ونزاعات تشق وحدة الصف وتضعف من أدائهم. وأن سماحته يفضل قيام وحدة فيدرالية واحدة تضم المحافظات الشيعية التسع في الجنوب والوسط.

التصويت على الدستور

لم يكن السيد السيستاني لوحده قد أصدر فتوى بالتصويت بنعم على الدستور، بل شاركه مراجع آخرون هذا التوجه. فقد دعا المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض العراقيين إلى التصويت بنعم على الدستور من أجل (المحافظة على حقوقهم ولاستقرار الأمن). لكنه في الوقت نفسه (أبدى مخاوفه من أن تكون الفيدرالية فتنة تشق صفوف العراقيين)، مشيراً إلى (أنه مع الفيدرالية إذا كانت تحقق للعراقيين العدالة الاجتماعية وتحافظ على وحدتهم)[١]. كما دعا الفياض خطباء المساجد إلى حث المواطنين

(١) صحيفة (المؤتمر)، العدد: ٩١٠، الصادر في ٢٠٠٥/٩/٤.

على المشاركة الفاعلة في الاستفتاء على الدستور، والتصويت بنعم لأنه (يراعي حقوق طوائف الشعب العراقي كافة)[١].

في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٥ أعلن السيد أحمد الصافي ممثل السيد السيستاني في بيان أعلن في وسائل الإعلام أن المرجع الأعلى أصدر فتوى (يوجب فيها على المؤمنين التصويت بنعم على الدستور). وجاء ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن الاتفاق بين الكتل السياسية في الجمعية الوطنية على إجراء تعديلات في مسودة الدستور تلبية لمطالب السنة العرب الذين كانوا يرفضون التصويت على الدستور. وقد أقيم احتفال بهيج في الجمعية الوطنية بهذه المناسبة التي جمعت الأطراف العراقية كافة، ومنها السنة العرب ممثلين بالحزب الإسلامي العراقي الذي أعلن أنه سيصوت بنعم على الدستور. كما أعلن ديوان الوقف السني نفس الموقف.

في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ تم التصويت على الدستور العراقي وهو الاقتراع الثاني بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣. وهو أول وثيقة دستورية تقرها جمعية تأسيسية منتخبة واستفتاء وطني منذ عام ١٩٢٤.

كانت نسبة المشاركة ٦٣٪ في الاستفتاء من عدد الناخبين البالغ ١٥ مليون، وصوت لصالح الدستور ٧٨٪ من المشاركين. وكان على الدستور أن يعبر مادة دستورية تتضمن أن أي ثلاث محافظات ترفض الدستور بنسبة الثلثين من سكانها، يعني سقوط الدستور. وكان بعض السنة الرافضين للتغيير أمثال حارث الضاري وقسم من

(١) صحيفة (الصباح)، العدد: ٦٦١ الصادر في ٢٠٠٥/٩/٢٤.

الحزب الإسلامي العراقي قد أصدروا فتاوى بتحريم التصويت لصالح الدستور. واستجابت محافظتا صلاح الدين والأنبار حيث صوتتا ضده بنسبة ٨١٪ و٩٦٪ على الترتيب. وكان يلزم رفض محافظة ثالثة وهي نينوى التي صوتت ضد الدستور بنسبة ٤٥٪ وهي أقل من نسبة الثلثين المطلوبة لإسقاط الدستور. وكانت نسبة تأييد الشيعة والأكراد عالية فيها لصالح الدستور.

بلغت نسب المصوتين لصالح الدستور في المحافظات: أربيل ٩٩,٣٦٪، الأنبار ٣,٠٤٪، بابل ٩٤,٥٦٪، بغداد ٧٧,٧٪، البصرة ٩٦,٠٢٪، كركوك ٦٢,٩١٪، دهوك ٩٩,١٣٪، ديالى ٥١,٢٧، ذي قار ٩٧,١٥٪، السليمانية ٩٨,٩٦٪، صلاح الدين ١٨,٢٥٪، الديوانية ٩٦,٧٤٪، كربلاء ٩٦,٥٨٪، المثنى ٩٨,٦٥٪، ميسان ٩٧,٧٩٪، النجف ٩٥,٨٢٪، نينوى ٤٤,٩٢٪، واسط ٩٥,٧٪.

الإسلام في دستور ٢٠٠٥

يعد الدستور العراقي أول دستور توفيقي بين الإسلام والعلمانية، أو الإسلام والديمقراطية. فهو ليس دستوراً إسلامياً، ولا يؤسس لنظام إسلامي، بل هو دستور مدني يحترم الديانات وعلى رأسها الإسلام. كما يمنح الحقوق والحريات لجميع الأديان والمذاهب والقوميات بلا تمييز.

تتناول المادة (٢) من الدستور دور الإسلام في النظام الدستوري والسياسي والتشريعي الجديد. إذ تنص على:

- الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع.
- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

هذه المحددات أوجدت صعوبات وعراقيل في التشريعات القانونية لأسباب منها:

- إذا كان الإسلام مصدر أساس للتشريع، فهل يجب وضع القوانين بالاستعانة بالفقهاء المسلمين أولاً، أو فيما بعد؟ ومن يحدد ذلك؟

- الأساس يعني أن للإسلام دوراً أساس، وبقية المناهج التشريعية تأتي في المرتبة الثانية.

- عدم سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام. وهذا الشرط يبدو وهمياً لأنه لن يتحقق أبداً. إذ يبدأ الجدل ما هي الثوابت في الإسلام؟ هل هي العقائد أو التعاليم أو المعاملات؟

- أما أحكام الإسلام فوفق أي مدرسة إسلامية أو أي مذهب إسلامي؟ وذلك لوجود عدة مذاهب إسلامية أهمها في العراق هي الشيعة الاثني عشرية والسنة الحنفية والشافعية. وبذلك لن توجد أحكام شرعية متفق عليها لتكون مرجعاً للدستور.

- أما عدم سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية فهو أيضاً لا يخلو من غموض. فما هي مبادئ الديمقراطية؟ ووفق أية ديمقراطية؟ هل هي الانتخابات وحرية التعبير؟ أم النظام البرلماني أو الرئاسي؟ أو الحريات الشخصية والحقوق الإنسانية؟ وهل هي حرية الملابس والسلوك وتسريحة الشعر

والاختلاط وارتداء ملابس السباحة وشرب الخمور والرقص وغيره؟ وهل هذه الأمور بلا ضوابط وقيود في الدول الديمقراطية كي يتم اعتبارها قدوة وعدم تعارض القوانين معها؟

السيستاني يشكل قائمة انتخابية

بهدف تدعيم الصف الشيعي كقوة انتخابية كبيرة، بادر السيستاني إلى تشكيل لجنة من سبعة أشخاص، أبرزهم د. حسين الشهرستاني، تتولى تنظيم قائمة (الائتلاف العراقي الموحد) وترشيح الشخصيات وحصة كل كتلة سياسية فيها. وتم توزيع المقاعد حسب التالي:

حزب الدعوة الإسلامية + تنظيم العراق	٣٠ مقعداً
المجلس الأعلى + منظمة بدر	٣٠ مقعداً
التيار الصدري	٣٠ مقعداً
بقية الكتل	٣٠ مقعداً
المجموع	١٢٠ مقعداً

حصل الشيعة على ١٤٠ مقعداً في هذه الانتخابات، حيث فازت كتل أخرى من خارج الائتلاف الوطني الموحد بـ ٢٠ مقعداً. وقد تزعم القائمة السيد عبد العزيز الحكيم. وكانت قائمة مغلقة.

لم يتوان السيستاني في دعم القائمة رقم (١٦٩) لما تحمله ((من صفة الإسلام، ووجود شخصيات يمكنها قيادة البلاد نحو الأفضل)). ويضيف أحد ممثلي السيستاني أن ((هذه القائمة واجهت

حرباً معلنة لا لشيء إلاّ لكونها تضم كل تيارات وأطياف المجتمع الإسلامي. وعندما وجدت المرجعية أن بقية القوائم تستفيد من التلفزيونات والصحف وبعض وسائل الإعلام الدولية لدعايتها الانتخابية، دعا السيد السيستاني إلى دعم هذه القائمة بهذا الوضوح))[1].

في أول انتخابات برلمانية (أجريت في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥) بعد التصويت على الدستور في ٢٠٠٥/١٠/١٥، أصدر مكتب السيستاني في ١١ كانون الأول ٢٠٠٥ بياناً جاء فيه:

((إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين رجالاً ونساءً ـ أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة ليضمنوا حضوراً كبيراً للذين يؤتمنون على ثوابتهم، ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم. ولهذا الغرض لابد من التجنب عن تشتيت الأصوات وتعريضها إلى الضياع. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

مكتب آية الله السيستاني في ٨ ذي القعدة ١٤٢٦))

الحوزة العلمية والانتخابات

على الفور دعا لفيف من علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف إلى انتخاب قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية في

(١) تصريح للشيخ ناجح العبودي في ٢٠٠٥/١/١٧ منشور في موقع السيستاني www.sistani.org.

انتخابات الخميس المقبل وذلك بعد ساعات من دعوة المرجع السيستاني للعراقيين للمشاركة فيها.

وفسر علماء الحوزة بيان السيستاني على أنه دعوة لانتخاب قائمة الائتلاف برغم عدم ذكرها بالاسم.. جاء فيه:

((بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ صدق الله العلي العظيم.

إلحاقاً بالفتوى المكتوبة المختومة التي أصدرها سماحة مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) بعد ظهر هذا اليوم الأحد الثامن من ذي القعدة الموافق ليوم ١١ كانون الأول ٢٠٠٥ قبل الانتخابات العامة بأربعة أيام:

تدعو الحوزة العلمية في النجف الأشرف المؤمنين (أيدهم الله تعالى) إلى انتخاب قائمة الائتلاف العراقي الموحد المرقمة (٥٥٥).

إن هذا هو معنى قول المرجع الأعلى بوجوب انتخاب القائمة التي ترعى ثوابت ومصالح المؤمنين في مجلس النواب القائم. وهو معنى قول المرجع الأعلى (دام ظله) أيضاً: بعدم انتخاب القوائم (العلمانية أو الليبرالية)، لأنها لا ترعى مصالح المؤمنين، ولكونها تدعو إلى تغيير الدستور الدائم صراحة.

ثم إن سماحته (دام ظله) دعا إلى وجوب خروج الرجال والنساء جميعاً للانتخابات، وتجنب تشتيت الأصوات وتضيعها، كما دعا

إلى عدم انتخاب القوائم الصغيرة التي ليس لها رصيد شعبي واسع، أو ليس لها امتداد في المحافظات.

لقد دعت فتوى المرجع الأعلى المختومة المكتوبة بوضوح كافٍ إلى انتخاب قائمة الائتلاف العراقي الموحد (٥٥٥) دون لبس أو إبهام، لتبين للمؤمنين ما سوف ينتخبون، ولتقطع الطريق على المغرضين المضللين ممن يحاولون أن يخدعوا الناس، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ والحمد لله رب العالمين.

لفيف من علماء
الحوزة العلمية في النجف الأشرف
٨ ذو القعدة ١٤٢٦هجرية الموافق ١١ /١٢ /٢٠٠٥م))

هذا الموقف الواضح من قبل الحوزة العلمية ضد القوائم الليبرالية والعلمانية جعل مكتب السيستاني يسارع للرد عليه ونفي ما ورد من تفسير لبيان سماحته عندما أكد أنه ((لم يدعم أية قائمة انتخابية وإن ما أشيع أخيراً حول دعمه لقائمة ما أو طلبه من الناخبين بالامتناع عن التصويت لقوائم معينه هو غير صحي)).

وذكر بيان أصدره مكتب السيستاني السبت ـ أن كل ما يصدر غير موقع أو مختوم بختمه الشريف أو غير مختوم بختم مكتبه فهو لا يمثل بأي شكل من الأشكال رأي السيد المرجع أو وجهة نظره ـ.

وكان وكلاء معتمدون للسيستاني نفوا إصدار سماحته أية فتوى تدعو إلى انتخاب القوائم الدينية الشيعية وتحرم انتخاب القوائم العلمانية.

ونقل عن الشيخ عبد المهدي الكربلائي وكيل السيستاني في محافظة كربلاء وخطيب الجمعة فيها قوله ـ لقد تناقلت بعض وسائل الإعلام المحلية والعالمية خبراً غير صحيح عن تحريم السيد السيستاني لانتخاب القوائم التي يتزعمها علمانيون وغير متدينون وأنه يدعوا الناخبين إلى انتخاب القوائم الشيعية الرئيسية على وجه التحديد فضلاً عن عدم انتخاب القوائم الصغيرة كي لا تتشتت الأصوات وهذا أمر عار عن الصحة وليس له أي أساس ـ.

وأوضح أن ـ السيستاني عندما يصدر أية فتوى فإنه لابد وأن يمهرها بختمه الخاص وهذا ما لم يحصل ـ مشدداً على أن ـ المرجع الديني الشيعي الأعلى يدعو الناخبين للتصويت للقائمة التي يرى بأنها تخدم مصلحة البلاد دون أي اعتبار للطائفية التي يرفضها جميع العراقيون وهو يوجب المشاركة في العملية الديمقراطية دون تحديد أية قائمة.

وكان المراجع الأربعة وهم آية الله العظمى السيد علي السيستاني وآية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم وآية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض وآية الله العظمى الشيخ بشير النجفي أعلنوا عدم منحهم الدعم لأي قائمة أو جهة في الانتخابات المقبلة[١].

فتاوى أول انتخابات تشريعية

تقرر إجراء انتخابات أول مجلس تشريعي هو الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥. أبدى السيد علي السيستاني

(١) موقع آية الله السيستاني في ٢٠٠٥/١٢/١١.

اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات التشريعية وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية. ويعود ذلك الاهتمام إلى أن المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة والذي يكون للشعب العراقي دوره الهام في تشكيله واختيار أعضائه بالانتخاب الحر المباشر. وتعود أهمية الجمعية الوطنية إلى الأمور الآتية:

١ ـ من أهم المهام التي تقوم بها الجمعية الوطنية هي تدوين دستور دائم للعراق. وهذه المهمة تعتبر مسؤولية تاريخية وشرعية وقانونية وسياسية جسيمة لابد أن يتحملها أناس أكفاء. كما ستضع الجمعية قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية إجراء الانتخابات في العراق مستقبلاً.

٢ ـ إن الجمعية مسؤولة مباشرة عن تشكيل الحكومة الانتقالية والتي يراد لها إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية أي لمدة عام واحد، ولابد من وجود مسؤولين كفوئين ومن ذوي الخبرة والنزاهة. كما ستحدد الجمعية تركيبة الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية.

٣ ـ تتولى الجمعية المصادقة على ميزانية الدولة العامة والإشراف على الأموال والدخل الوطني والواردات العامة والإنفاق العام وتوزيع الثروة بين أبناء العراق. وهذه كلها قضايا حيوية للشعب العراقي ومستقبل استقراره وسعادته.

لما كان السيد السيستاني من أشد المناصرين لإجراء الانتخابات، سعى بثقله لإنجاحها رغم المعارضة السنية الواسعة. واستقبل سماحته مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب

السياسية والطوائف الدينية والمذهبية العراقية ليحثهم على المشاركة في الانتخابات. وقام مكتب سماحته بالإشراف على تشكيل قائمة الائتلاف الموحد التي ضمت في غالبية مرشحيها من الأحزاب الإسلامية الشيعية مثل حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الفضيلة ومنظمة بدر والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وأحزاب ليبرالية شيعية مثل حزب المؤتمر الوطني بزعامة الدكتور أحمد الجلبي، وشخصيات إسلامية مستقلة أخرى. كما ضمت القائمة بضعة مرشحين من السنة العرب.

ومن أجل دفع العملية الانتخابية نحو الأمام ومشاركة جميع العراقيين فيها، أصدر السيد السيستاني فتوى وأعطى تعليمات ووصايا تعتبر متابعة لأدق التفاصيل التي من العادة لا يتناولها المرجع الأعلى، ولكن حرص المرجعية الشيعية على نجاح الانتخابات جعلها تعطي إرشادات دقيقة، يمكن تقسيمها إلى قسمين[١]:

القسم الأول: في الخطوط العامة للانتخابات:

١ ـ التأكيد على إجراء الانتخابات في موعدها ونزاهتها.

٢ ـ وجوب مشاركة كل فرد عراقي مؤهل للتصويت (أي يبلغ ١٨ عاماً فما فوق) دون استثناء، الشاب والشيخ، الصحيح والمريض، وحتى المسن يمكنه المشاركة بمساعدة أحد، بحيث لا يضيع صوت واحد.

---

(١) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية والانتخابات البرلمانية القادمة، صحيفة بغداد، العدد: ٩١٩، الصادر في ٢٠٠٤/١١/٢٥.

٣ ـ وجوب مشاركة النساء في الانتخابات، ناخبات ومرشحات للمجلس. وهذا يعتبر إقراراً بشرعية المشاركة السياسية للمرأة المسلمة.

٤ ـ وجوب مشاركة جميع أبناء الشعب العراقي من مختلف القوميات والأديان والمذاهب.

٥ ـ دعم تشكيل لجنة من المستقلين مهمتها مساعدة الأحزاب والحركات السياسية والشخصيات المرشحة من أجل أن يتمثلوا في لائحة موحدة تستطيع دخول المنافسة وتحقيق الفوز المطلوب.

٦ ـ التأكيد على انتخاب الذين يخدمون البلاد والشعب والمصلحة العامة، والذين يحظون بقاعدة شعبية وتأييد الشارع العراقي.

٧ ـ عدم تأييد أي طرف من الأطراف السياسية حتى تحافظ على الحيادية والعدل.

القسم الثاني: في تفاصيل الانتخابات:

١ ـ دعا العراقيين للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة.

٢ ـ دعا من لم يُدرج اسمه أو أدرج بصورة مغلوطة إلى مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة لتصحيح ذلك.

٣ ـ الاستفادة من أخطاء الانتخابات الأفغانية التي أجريت مؤخراً، لاسيما مسألة الحبر المستعمل لضمان عدم حصول

التزوير، وقيام بعض الناخبين بالتصويت أكثر من مرة واحدة.

٤ ـ تشكيل لجان شعبية يشرف عليها وكلاؤه ومعتمدوه في المناطق والمدن العراقية لمساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين.

لقد برهنت المرجعية الشيعية أنها تريد حكومة وطنية اكتسبت شرعيتها من أصوات الناخبين وليس بدعم أجنبي أو محاصصة حزبية وعشائرية أو تعيين من قبل الاحتلال. كما أبدت رغبة قوية في إشراك الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات كي تتجنب الاتهامات المتوقعة بالتزوير وغيرها، وكي تحظى الانتخابات باحترام المجتمع الدولي والشعب العراقي على السواء.

إن تأثير المرجعية الشيعية بات قوياً في تعبئة الشعب العراقي من أجل إنجاح الانتخابات أولاً، ومن أجل التأكد من الحضور الجماهيري المطلوب، كي يشعر الجميع بالمسؤولية تجاه البلاد، ويساهم الجميع في صنع القرار وإدارة الدولة، لأنه وطنهم جميعاً. فإضافة إلى فتوى السيد السيستاني، أصدر المراجع الكبار في النجف الأشرف وهم السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحاق الفياض والشيخ بشير النجفي فتاوى تشجع الناس على المشاركة في الانتخابات.

كان لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات صدى واسعاً، حيث التزمت بها الجماهير العراقية، من مختلف الأوساط الاجتماعية والقومية. لقد كان مشهداً رائعاً لا

مثيل له في إقبال العراقيين على صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم لمرشحيهم، بكل حرية وشفافية. لقد تحدى العراقيون جميع الضغوط ورسائل الوعيد التي أرسلها الزرقاوي وبقية الجماعات الإرهابية بضرب المراكز الانتخابية. وقد حدثت بالفعل عدة حوادث إرهابية عندما قام بعض التكفيريين بتفجير أنفسهم باستخدام أحزمة ناسفة، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين مواطناً بريئاً. كما لم تلتفت الجماهير لفتاوى المقاطعة وبيانات التثبيط التي أصدرتها التيارات السنية كهيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني والحزب الإسلامي العراقي.

بالرغم من استشراء العنف وتهديدات منظمة القاعدة والجماعات الإرهابية السنية الأخرى فقد شارك ٥٨٪ من الناخبين في أول انتخابات برلمانية. وكانت هناك مشاكل ليست سهلة مثل وجود مواقف معارضة من الانتخابات وخاصة من السنة العرب، وتلكؤ سكان بعض المدن في تسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، ووجود توتر أمني وسياسي في بعض المناطق. كما شارك فيها العراقيون المقيمون في الخارج حيث تم افتتاح مراكز اقتراع في سوريا وإيران والأردن ودولة الإمارات وبريطانيا وهولندا وأمريكا والدانمارك. وقد شارك في الانتخابات (١١٠) أحزاب وكيانات سياسية، خرج (٩٩) كياناً خاسرين. فمن مجموع ٢٧٥ مقعداً، حصلت قائمة الائتلاف الموحد على (١٤٠) مقعداً أي بنسبة (٤٨٪)، وقائمة التحالف الكردستاني على (٧٥) مقعداً بنسبة (٢٧٪)، والقائمة العراقية على (٤٠) مقعداً بنسبة (١٣٪)، وقائمة

عراقيون على (٥ مقاعد)، وبقية الأحزاب الصغيرة حصلت على ما بين مقعد واحد إلى ثلاثة مقاعد.

الانتخابات البرلمانية الثانية

من المعروف بأن السيد السيستاني قد وفر دعماً كبيراً لانتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ التي تعتبر أول انتخابات حرة ومستقلة وشفافة في تاريخ العراق. وفي ضوء نتائج الانتخابات تم تشكيل الجمعية الوطنية التي مثلت أول برلمان عراقي يعبر بصدق عن آراء جميع المشاركين في الانتخابات. إذ ضمت الجمعية جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين، والسنة والشيعة، مسلمين ومسيحيين.

وبسبب الأداء غير الجيد أحياناً للجمعية وجهت إليها مجموعة من الانتقادات بعضها موضوعي، والآخر دعائي جاء من الجماعات التي قاطعت الانتخابات. كما كان لاهتمام أعضاء الجمعية في إقرار قوانين تهم مصالحهم الشخصية كالرواتب والمنح والامتيازات والتقاعد، سبب استياءاً لدى أوساط دينية وسياسية وشعبية وإعلامية. وكان المنتقدون لأداء الجمعية يرون أن الظرف الحالي الذي يعيشه أبناء العراق من ظروف معيشية صعبة ومشاكل البطالة والسكن ونقص الخدمات تستوجب على أعضاء الجمعية إبداء الاهتمام بوضع حلول لهذه المشاكل التي تهم قطاعات واسعة من الجماهير العراقية. كما أن على أعضاء الجمعية أن يهتموا بقضايا الناس التي انتخبتهم وأوصلتهم إلى مقاعد البرلمان، لا أن ينسوا هذه الجماهير التي قدمت ملايين الشهداء والسجناء والمظلومين خلال العهد البائد لنظام البعث.

وكان السيد السيستاني من الذين انتقدوا أداء أعضاء الجمعية الوطنية، وخاصة أعضاء الائتلاف العراقي الموحد الذي حظي برعاية سماحته ودعمه المعنوي والسياسي. إذ انتقد سماحته الأحزاب التي لم تراع الكفاءة في ترشيح أعضائها للجمعية وللمناصب الحكومية، كما انتقد الأعمال والمواقف الفئوية الضيقة التي مارستها بعض الأحزاب.

هذا الامتعاض من أداء الجمعية الوطنية جعل السيد السيستاني يعيد حساباته، وتقييم موقفه من الانتخابات القادمة، ولذلك قرر ما يأتي:

١ ـ عدم تأييد أية قائمة أو كيان سياسي في انتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥.

٢ ـ منع وكلائه من دعم أي كيان سياسي أو يساند أحد المرشحين علناً في الانتخابات.

٣ ـ منع وكلائه وممثليه من ترشيح أنفسهم في الانتخابات ضمن قائمة أحد الأحزاب.

٤ ـ من يفعل ذلك تلغى وكالته ويفقد وضعه كممثل للمرجعية الدينية[١].

٥ ـ تأييد القوائم الانتخابية المفتوحة والتخلص من نظام القوائم المغلقة. وبذلك أصبح للناخب اختيار مرشح معين والتصويت له بدلاً من التصويت للقائمة ككل.

---

(١) صحيفة الزمان، العدد: ٢٢٣٥ الصادر في ٢٠٠٥/١٠/١٠.

من الواضح أن السيد السيستاني يريد أن ينأى بالمرجعية الشيعية بعيداً عن الدخول في الصراعات السياسية، خاصة وأن بعض الأحزاب العلمانية رفضت علناً تدخل المرجعية لدعم هذا الائتلاف أو ذاك الحزب. كما أن السيد السيستاني يريد للمرجعية أن تبقى محافظة على موقعها الأبوي لجميع العراقيين، لأن انحيازها لطرف دون آخر يقلص من تأثيرها ورعايتها للجميع بصورة متساوية. وإذا كان السيد السيستاني قد دخل بثقله في انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ فإن ذلك يعود إلى طبيعة الظروف الاستثنائية التي كانت تهدد العملية الانتخابية، واحتمال فشلها دون تدخله. الأمر الذي يعني التفريط بمصالح عليا للعراق والعراقيين، والدخول في دوامة الاحتراب السياسي والطائفي.

الفصل السادس

أداء المرجعية في المشهد السياسي

الانتخابات البرلمانية الثالثة

جاء موعد الانتخابات البرلمانية الثالثة عام ٢٠١٠ والعراق يعيش في أمن بنسبة ٩٠٪ سوى بعض الحوادث الإرهابية. وكاد أن يتم القضاء على القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى.

كان السيد السيستاني يراقب أداء البرلمان والحكومة معاً. ولا يتوانى في إبداء النصح والإرشاد، ونقد الظواهر السلبية التي رافقت النظام السياسي. كما كان يراقب عن كثب مشاعر المواطنين، وخيبة الأمل التي أصابت قسماً منهم، وهل يشاركون فيها أم لا. ففي ١٦ شباط ٢٠١٠ أي قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع، أجاب السيستاني على تساؤلات المواطنين حول المشاركة في الانتخابات القادمة فقال:

((بسمه تعالى

١ ـ إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد

لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة).

ومن هنا فإن سماحة السيد ـ دام ظله ـ يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكدا على أن العزوف عن المشاركة ـ لأي سبب كان ـ سيمنح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة ولات حين مندم.

٢ ـ إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فإنها تشدد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها وأحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة.

وفقّ الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكتب السيد السيستاني دام ظله ـ النجف الأشرف
٢ ربيع الأول ١٤٣١هـ))

من الواضح أن السيستاني يدرك أهمية الانتخابات في النظام الديمقراطي. وأن التبدل السلمي للسلطة يأتي من خلال عملية الاقتراع وتصويت المواطنين لاختيار ممثليهم في البرلمان. لذلك

دعا الرجال والنساء الحريصين على مستقبل العراق، وبناء النظام السياسي وفق أسس العدالة والمساواة. كما حذر السيستاني من العزوف عن المشاركة لأن ذلك سيمنح الفرصة للآخرين في الوصول إلى السلطة وتحقيق أهدافهم غير الوطنية.

من جانب آخر يؤكد السيستاني على موقفه السابق بأنه لا يتبنى أية جهة سياسية مشاركة في الانتخابات. ويأتي ذلك لقطع الطريق أمام بعض الأحزاب الشيعية التي ترفع شعارات تدعي فيها أنها مدعومة من المرجعية، بهدف كسب أصوات الجماهير التي تولي المرجعية كل الاحترام والطاعة.

وكانت انتخابات مجالس المحافظات قد أجريت عام ٢٠٠٩، حيث تم تبني القائمة المفتوحة بدل القائمة المغلقة. وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق قدمت توصياتها بتغيير النظام الانتخابي للسماح للناس بالتصويت لصالح الأفراد وكذلك القوائم الحزبية المفتوحة.

ونالت دعوة السيد السيستاني إلى تبني القائمة المفتوحة تأثيراً واسعاً بين الجماهير، حيث صرح بأن عدم اعتماد نظام القائمة المفتوحة سيكون له آثار سلبية على العملية الديمقراطية، وسيقلل نسبة الإقبال أو حتى المقاطعة. وشهدت المدن العراقية قرابة ألف تظاهرة تندد بالقوائم المغلقة. وفي النهاية وافقت جميع الأطراف السياسية باستثناء التحالف الكردستاني. وبذلك تم تطبيق نظام القائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ ثم ليصبح نظاماً سارت عليه الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، وما تلاها في كل الانتخابات.

جرت الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار ٢٠١٠ حيث تنافس فيها ١٢ ائتلافاً كبيراً و١٦٧ كياناً سياسياً تنافسوا على ٣٢٥ مقعداً موزعة على المحافظات الثمانية عشرة و٨ مقاعد للأقليات (٥ للمسيحيين، ومقعد لكل من الصابئة، الإيزديين والشبك) و٧ مقاعد تعويضية تمنح للقوائم التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات.

أسفرت النتائج عن فوز جزئي للقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي حيث حصلت على ٩١ مقعداً. في حين حصلت قائمة ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي على ٨٩ مقعداً. وحصل الائتلاف الوطني العراقي الذي يتزعمه السيد عمار الحكيم على ٧٠ مقعداً، والتحالف الكردستاني على ٤٣ مقعداً. في ١٤ حزيران ٢٠١٠ تم عقد أول جلسة للبرلمان الجديد.

تشكيل الحكومة الثانية

بعد ثمانية أشهر من الخلافات التي أعقبت الانتخابات في آذار ٢٠١٠، ثم جولات المفاوضات بين بغداد وأربيل، تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل الحكومة المنتخبة الثانية. وقد ترأسها السيد نوري المالكي، وأسامة النجيفي لرئاسة البرلمان، وجلال الطالباني رئيساً للجمهورية. كما اتفق على تولي إياد علاوي منصب رئيس مجلس السياسات الاستراتيجية. وكان من ضمن الاتفاق تعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية (اثنان من الشيعة هما د. عادل عبد المهدي ود. خضير الخزاعي، وثالث من السنة هو د. طارق الهاشمي). في ٢١ كانون الأول ٢٠١٠ تم التصويت في مجلس النواب على الحكومة.

السيستاني ينقطع عن السياسيين

خلال فترة حكومة المالكي الأولى كان السيد السيستاني منفتحاً على جميع السياسيين العراقيين دون استثناء. ولما أعلن عن تشكيل الحكومة أعلن مكتب سماحته أنه لن يستقبل أي مسؤول أو سياسي عراقي. لم يكن لهذا القرار تفسير واضح خاصة في الأوساط السياسية والشعبية لأن سماحته ومنذ عام ٢٠٠٣ لم يتوان عن دعم الحكومة والعملية السياسية، ولم يبخل في توجيه النصح والتسديد للمسؤولين، والمطالبة بتقديم الخدمات للناس.

وكان سماحته قد طلب من النواب والوزراء والرؤساء تخفيض رواتبهم ليرفعوا بعض العبء عن كاهل المواطنين، لكن لم يجد استجابة لطلبه آنذاك.

وحول إضافة منصب نائب ثالث لرئيس الجمهورية وهو الذي منح لمرشح حزب الدعوة الإسلامية ـ تنظيم العراق د. خضير الخزاعي، قيل إنه كان لديه ١٢ مقعداً. وكان يفترض أن يحصل على وزارة سيادية، لكن قوة المنافسة وضرورة استيعاب الكتل السياسية الأخرى حال دون ذلك. فوُعد بالحصول على منصب نائب رئيس الوزراء. ولما استحال تنفيذ ذلك، قيل له ستجري إضافة نائب ثالث لرئيس الجمهورية ليكون من حصة هذه القائمة. هذا التفسير ربما هو الأقرب لهذا القرار. الأمر الذي جعل السيستاني يغضب على تعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية.

وكان السيستاني يعد هذه التعيينات تزيد من الترهل الحكومي، وإيجاد مناصب للسياسيين الحريصين على المناصب أكثر من حرصهم على خدمة الناس. وأن سماحته كان يرى وجوب إلغاء كل

المناصب الزائدة مثل نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء، وخاصة أنها تكلف الدولة الكثير على شكل رواتب وحمايات. وكان يجد أن السياسيين لا يطيعونه، فقرر مقاطعتهم كلهم بلا استثناء. ولم يعد يستقبل رؤساء ولا نواب ولا وزراء ولا محافظين أو أعضاء مجالس محافظات، وحتى مسؤولي الوقف الشيعي الذي تعيّن رئيسه بترشيح السيستاني نفسه.

وقيل في وقتها أن موقف السيستاني قد بلغ أسماع الكتل السياسية، فبادر د. عادل عبد المهدي لتقديم استقالته استجابة لرأي المرجعية كما أعلن آنذاك.

يرى رئيس الوزراء السابق نوري المالكي أن قرار السيستاني بمقاطعة السياسيين كان غير واضحاً، لأن السيستاني كان على تواصل مع تشكيل الحكومة من خلال السيد عبد الهادي الحكيم، فيقول:

((عندما جاءنا السيد عبد الهادي الحكيم أثناء تشكيل الحكومة الثانية للتحالف الوطني قال: المرجعية تقول: يجب حفظ نسبة الشيعة في رئاسة الجمهورية، فقلنا: كيف تكون عملية الحفظ؟ أجابنا: يكون النواب ثلاثة ومع الرئيس يصبحون أربعة، اثنان منهم شيعة، والآخران كردي وسني. وعندما قمت بتشكيل الحكومة فأعطيت تنظيم العراق منصب نائب رئيس الجمهورية، لكي أوفر النقاط. وسرنا بذلك بناءاً على هذا الرأي من السيد الذي بلغنا به السيد عبد الهادي الحكيم. وتقريبا قبل أن نعلن الحكومة بيومين أو أقل جاءنا رأي بأن بيت السيد السيستاني (دام ظله) يعترضون على ثلاثة نواب. وقسم قالوا: إنهم يعترضون على اسم د. خضير الخزاعي، وقسم آخر قالوا: لماذا هذا الإفراط؟ وهم كانوا (عادل

عبد المهدي ـ طارق الهاشمي ـ خضير الخزاعي) عندها قلنا للسيد عبد الهادي: ألم تبلغنا بقرار السيد؟ فقال: نعم بدا لهم أمر آخر أي غيّروا رأيهم، فقلت له: القضية ليست بدا لهم لأني شكّلت الحكومة. وإذا ما أردت أن ألغي مناصب نواب رئاسة الجمهورية، فمن أين لي وزارات أعطيها لهؤلاء؟ وأي طرف يقبل أن آخذ وزارته؟ لقد صار من غير الممكن العودة إلى نقطة الصفر. ثم إن الحكومة سيعاد تشكيلها من جديد وسنرجع إلى المربع الأول، وسنحتاج إلى ثمانية أشهر أخرى. وفعلاً لم يكن بالإمكان إعادة تشكيل الحكومة. جاء تنظيم العراق وقالوا: نحن لا نريد منصب نائب رئيس الجمهورية لأنهم وجدوا أنها ليست ذات فائدة لهم. فقلت لهم: لا أقدر على تغيير تشكيلة الحكومة، ولماذا وافقتم بالأساس ومن البداية على المنصب؟ وإذا تريدون التغيير فمكانها سيكون وزارة واحدة فقط، ومن أين سأعطيكم وزارة؟ هل تريدون وزارة دولة؟ سأضيف وزارة دولة، قالوا: لا يجب أن تكون وزارة، قلت لهم: لا أقدر. فاعتذرت لهم لأنه بصراحة لو كان موقفهم منذ البداية، لكان من الممكن أن أرتب بيت الحكومة والكابينة الوزارية على ضوء المعطيات، لكن في اللحظات الحرجة من غير الممكن))[1].

خلال فترة مقاطعة السيستاني للسياسيين التي دامت أربع سنوات (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤) كان يلتقي بالعديد من المسؤولين السياسيين الأجانب مثل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون (٧/٢٤/

(١) لقاء مع السيد نوري المالكي عام ٢٠١٦.

٢٠١٤)، ممثل الأمم المتحدة في العراق أمثال مارتن كوبلر الذي التقاه في (٢٠١٣/١/٢٠)، ونيكولاي ملادينوف (٢٠١٤/٧/١٩)، يان كوبيش (٢٠١٥/١١/١) وفي (٢٠١٥/٤/٢٠) وفي (٣/١٠/ ٢٠١٦)، أو رئيس مجلس النواب الإيراني علي لاريجاني (في ٢٣/ ٢٠١٤/١٢).

في ١٣ آذار ٢٠١٩ استقبل السيستاني كل من رئيس الجمهورية الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف. إذ ((أبدى السيستاني ترحيبه بأي خطوة في سبيل تعزيز علاقات العراق بجيرانه وفقاً لمصالح الطرفين وعلى أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأشار سماحته إلى الحرب المصيرية التي خاضها الشعب العراقي لدحر العدوان الداعشي، مذكّراً بالتضحيات الكبيرة التي قدمها العراقيون الأبطال في الانتصار على هذا التنظيم الإرهابي وإبعاد خطره عن المنطقة كلها، ومنوهاً بدور الأصدقاء في تحقيق ذلك.

وأشار سماحته أيضاً إلى أهم التحديات التي يواجهها العراق في هذه المرحلة وهي مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة وحصر السلاح بيد الدولة وأجهزتها الأمنية، مبدياً أمله أن تحقق الحكومة العراقية تقدماً مقبولاً في هذه المجالات.

وشدد سماحته على ضرورة أن تتسم السياسات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة الحساسة بالتوازن والاعتدال، لتجنب شعوبها مزيداً من المآسي والأضرار))[1].

(١) من بيان مكتب السيد السيستاني في ١٣ آذار ٢٠١٩.

السيستاني وتغيير رئيس الوزراء

في انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ لمجلس النواب التي حصل فيها ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي على (١٠٣) مقعد أي ما يشكل ثلث مجلس النواب البالغ ٣٢٥ مقعداً، وهي الكتلة الأكبر في البرلمان في أول جلسة. وبعد أن تم ترشيحه رسمياً من قبل الائتلاف، صار قاب قوسين أو أدنى لتكليفه بتشكيل حكومته الثالثة. وأعلنت معظم الكتل السياسية أنها ترفض ولاية ثالثة للمالكي.

في اجتماع لقيادة حزب الدعوة الإسلامية في ٢٣ حزيران ٢٠١٤ حضره عشرة أعضاء من مجموع ١١، بما فيهم نوري المالكي تمت مناقشة الموضوع وتم اتخاذ قرار بتوجيه رسالة إلى السيد السيستاني باسم القيادة. وتم تكليف بعض الأعضاء في القيادة بصياغة الرسالة. في ٢٥ حزيران ٢٠١٤ الموافق ٢٦ شعبان ١٤٣٥هـ قامت قيادة حزب الدعوة الإسلامية بإرسال رسالة طويلة إلى السيد السيستاني تضمنت فقرة جاء فيها:

((نتطلع إلى توجيهاتكم وإرشاداتكم ونعاهدكم أننا رهن أمركم بكل صدق في كل المسائل المطروحة وفي كل المواقع والمناصب لإدراكنا بعمق نظرتكم، ومنطلقين من فهمنا للمسؤولية الشرعية)). وقد أضاف العبادي عبارة (وفي كل المواقع والمناصب) إلى الرسالة دون علم المالكي.

في ١٠ تموز ٢٠١٤ الموافق ١١ رمضان ١٤٣٥هـ تم استلام جواب سماحة السيد السيستاني وبخط اليد وإمضائه جاء فيها:

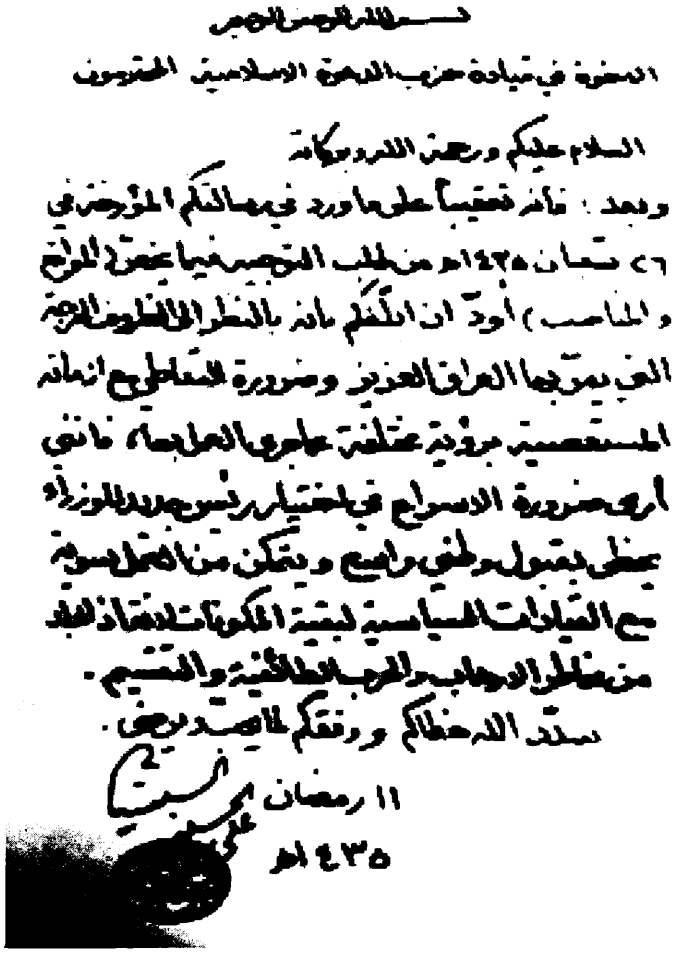

((بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة في قيادة حزب الدعوة الإسلامية المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فإنه تعقيباً على ما ورد في رسالتكم المؤرخة في ٢٦ شعبان ١٤٣٥هـ من طلب التوجيه فيما يخصّ (المواقع والمناصب) أودّ أن أبلّغكم بأنه بالنظر إلى الظروف الحرجة التي يمرّ بها العراق العزيز وضرورة التعاطي مع أزماته المستعصية برؤية مختلفة عما جرى العمل بها، فإنني أرى ضرورة الإسراع في اختيار رئيس جديد للوزراء يحظى بقبول وطني واسع ويتمكن من العمل سوية مع

القيادات السياسية لبقية المكونات لإنقاذ البلد من مخاطر الإرهاب والحرب الطائفية والتقسيم. سدّد الله خطاكم ووفقكم لما يحبّ ويرضى.

١١ رمضان ١٤٣٥هـ

(ختم وتوقيع علي الحسيني السيستاني))

تكليف العبادي بتشكيل الحكومة

بعد وصول جواب السيد السيستاني اجتمعت القيادة في ١٤ تموز ٢٠١٤ وتدارست رسالة السيستاني ثم اتخذت قرارها بالالتزام برأي السيستاني وضرورة اختيار مرشح آخر من حزب الدعوة. وكان يفترض بالقيادة عقد اجتماع بحضور المالكي لتدارس الموضوع، لكنها اتفقت من وراء ظهره على ترشيح العبادي. ويبدو أن هناك اتفاقاً مسبقاً حتى قبل إرسال الرسالة إلى السيد السيستاني.

إن قيادة حزب الدعوة تدرك أن للمرجعية دورها المؤثر في كثير من الأحداث والقرارات والاختيارات. إذ كان لها دور هام في تشكيل الحكومتين السابقتين. فهي التي أوعزت للتحالف الوطني (الإئتلاف العراقي الموحد آنذاك) بالعودة إلى حزب الدعوة لاختيار بديل عن الجعفري عام ٢٠٠٦ بعد رفض الكرد والسنة له، واضطراره لسحب ترشيحه رغم أنه كان مرشح الائتلاف الشيعي. كما أن المرجعية رفضت محاولات سحب الثقة من المالكي عدة مرات.

في ١١ آب ٢٠١٤ أصدر رئيس الجمهورية كتاب يكلف رسمياً الدكتور حيدر العبادي بتشكيل الحكومة بحضور رئيس مجلس

النواب د. سليم الجبوري، وممثلي قوى التحالف الوطني العراقي، على اعتبار أنه يمثل الكتلة الأكبر[١]. في ٨ أيلول ٢٠١٤ تم التصويت بالثقة على حكومة العبادي.

الجدير بالذكر أنه تكرر وجود ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية وهم نوري المالكي وإياد علاوي وأسامة النجيفي، لكن السيستاني لم يعترض عليهم، بل رحب بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة العبادي.

وهكذا سارت العملية السياسية باتجاه آخر غير ما كان مخطط لها، بتأثير مباشر من السيد السيستاني.

السيستاني يلتقي بالسياسيين مؤقتاً

بعد تشكيل حكومة العبادي خفّف مكتب السيستاني من مقاطعته في لقاء السياسيين، لكن ذلك لم يكن متاحاً أمام الجميع بل شمل الرئاسات الثلاث فقط. فبعد نيل الثقة بشهر استقبل السيستاني د. حيدر العبادي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٤. كما استقبله بعد ستة أشهر في ١٠ نيسان ٢٠١٥.

كما استقبل رئيس الجمهورية د. فؤاد معصوم بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤ قبل توجهه لزيارة المملكة السعودية، وقيل إن

---

(١) العبادي عن ٣٨ نائباً في كتلة الدعوة (من الدعاة فقط)، وضياء الأسدي عن ٣٤ نائباً عن الأحرار، وباقر جبر عن ٣١ نائباً عن المواطن، وحسين الشهرستاني عن ١٢ نائباً من مستقلون، وإبراهيم الجعفري عن ٦ نواب عن الإصلاح، وعمار طعمة عن ٦ نواب من الفضيلة. فيكون المجموع ١٢٧ نائباً. وهم بذلك يشكلون الأغلبية من نواب التحالف الوطني البالغ ١٨٠ نائباً.

السيستاني حمّل معصوماً رسالة إلى القيادة السعودية التي تتضمن بوادر التقارب بين الطرفين وإزالة أجواء الطائفية. وكان وزير الخارجية د. إبراهيم الجعفري يرافق د. معصوم. وبعد أسبوع استقبل السيستاني رئيس مجلس النواب د. سليم الجبوري في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ مع وفد برلماني.

خلال هذه الفترة عمد بعض السياسيين والوزراء والنواب إلى لقاء ممثلي السيستاني في كربلاء وهم كل من الشيخ عبد المهدي الكربلائي والسيد أحمد الصافي، لنقل رسائل إلى المرجع السيستاني، أو استلام توجيهات سماحته.

في حين بقي السيستاني يستقبل شخصيات سياسية أجنبية ودولية. إذ استقبل رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر موير في (٨ كانون الثاني ٢٠١٧).

السيستاني وتظاهرات شباط ٢٠١١

إثر تصاعد التظاهرات في بعض الدول العربية أو ما سمي بالربيع العربي، وسقوط النظام التونسي (١٤ يناير/كانون الأول ٢٠١١) والنظام المصري (٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١) والنظام الليبي (١٧ فبراير/شباط ٢٠١١)، سعت بعض القوى العلمانية أو ما سموا أنفسهم بالتيار المدني إضافة إلى مجموعات إسلامية صغيرة، حاولوا تقليد ما حدث في تلك الدول العربية وخاصة ما جرى في مصر، وخرجوا بتظاهرات كبيرة في بغداد. ويمكن ملاحظة ما يأتي:

١ ـ دعوا المتظاهرين للخروج في (٢٥ فبراير) مع أن العراقيين

لا يستخدمون التسميات المصرية للأشهر، إذ يستعملون شباط وليس فبراير[١].

٢ ـ دعوة المتظاهرين للتجمع في (ساحة التحرير) تقليداً لـ (ميدان التحرير) في القاهرة. مع أن جميع التظاهرات في بغداد ومنذ سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ كانت تجري في ساحة الفردوس باعتبارها المكان الرمزي لسقوط النظام الصدامي عندما قامت القوات الأمريكية بإسقاط تمثال صدام الذي كان هناك.

٣ ـ نسي دعاة التظاهرة أن الانتخابات البرلمانية قد جرت قبل ثمانية أشهر (٣٠ نيسان ٢٠١٠). وقبل ثلاثة أشهر من التظاهرة تم تشكيل حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٠ تضم كل الكتل السياسية والمكونات العراقية. وهذه لم تكن متوفرة في بلدان الربيع العربي كما في العراق من حرية مشاركة جميع الكيانات السياسية، ولم يمنع تيار أو حركة من المشاركة والتعبير عن رأيه ودعوة الجمهور لانتخابه. إضافة إلى الشفافية في عملية الاقتراع.

٤ ـ خرجت تظاهرات مشابهة في الرمادي والموصل وتكريت وسامراء والحويجة والديوانية والكوت والناصرية والبصرة والنجف وكربلاء وفي السليمانية ومدن إقليم كردستان مثل بلدات كلار وجمجمال.

---

(١) كان الدكتور صلاح عبد الرزاق محافظ بغداد آنذاك. وقد منح إجازة التظاهرة مع المحافظة على النظام العام. ولم يتدخل في الشعارات واللافتات المرفوعة.

٥ ـ هتف الجمهور بهتافات غير لائقة ضد رئيس الوزراء. كما تم رشق بعض البرلمانيين الحاضرين بالزجاجات الفارغة، الذين حاولوا الانضمام للمتظاهرين لكن المتظاهرين أجبروهم على الانسحاب.

٦ ـ حاول المتظاهرون إزاحة الحواجز الخرسانية التي وضعت على جسر الجمهورية المؤدي إلى المنطقة الخضراء. عندها قامت قوات مكافحة الشغب (وزارة الداخلية) باستخدام خراطيم المياه والقنابل الصوتية لإجبار المتظاهرين على عدم عبور الجسر.

٧ ـ في بعض المدن حدثت اشتباكات واصطدامات مع القوات الأمنية أدت إلى سقوط قتلى وإصابة جرحى.

٨ ـ أعلنت الحكومة العراقية حظر التجول لأول مرة منذ عدة أعوام، وتم رفع الحظر صباح السبت التالي ٢٦ شباط ٢٠١١.

٩ ـ في يوم الأحد ٢٧ شباط ٢٠١١ قام البرلمان العراقي بتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث العنيفة التي رافقت التظاهرات.

١٠ ـ من تداعيات التظاهرات قيام اثنين من المحافظين التابعين لدولة القانون إلى تقديم استقالاتهم وهم محافظ البصرة د. شلتاغ عبود المياحي ومحافظ بابل السيد سلمان الزركاني.

رفع المتظاهرون شعارات تطالب بالقضاء على الفساد وإيجاد فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين خاصة حملة الشهادات

الجامعية، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وإيقاف عمليات المداهمات والاعتقالات غير المبررة، بالإضافة إلى وقف الإعدامات من دون محاكمات فعلية وإثباتات قاطعة بالأدلة والشهود.

بيان السيستاني حول التظاهرة

بعد يوم (٢٥ شباط ٢٠١١) من التظاهرة أصدر مكتب السيستاني بياناً تضمن تقديراً للمتظاهرين، وامتدح الحالة السلمية والحضارية للتظاهرة. وهذا بعيد عن الأحداث الدامية التي رافقت التظاهرات والمصادمات مع رجال الأمن. جاء في بيان السيستاني:

((بسم الله الرحمن الرحيم

إن المرجعية الدينية إذ تقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة، تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك، اتخاذ قرارات بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم، والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها حالياً.

إن المرجعية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة، تحذّر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً. نسأل العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح إنه سميع مجيب.

١٤٣٢/٣/٢٢هـ الموافق ٢٠١١/٢/٢٦م

(ختم مكتب السيد السيستاني)))

يلاحظ في بيان السيستاني ما يأتي:

١ ـ الحرص على بقاء التظاهرات سلمية وحضارية بدون عنف أو تخريب للمال العام والخاص.

٢ ـ التحذير من الجماعة المندسة التي تستغل التظاهرات لأهدافها الخاصة.

٣ ـ دعوة مجلس النواب والحكومة العراقية إلى المبادرة إلى تحسين الخدمات.

٤ ـ الدعوة لتحسين الطاقة الكهربائية، ومفردات البطاقة التموينية (لم تكن من مطالب المتظاهرين، فالكهرباء تصبح أزمة في أشهر الصيف وليس في الأشهر الباردة مثل شباط).

٥ ـ الدعوة لتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد.

٦ ـ إلغاء امتيازات أصحاب المناصب العالية وأعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات وتقليص رواتبهم التقاعدية.

٧ ـ إلغاء استحداث مناصب حكومية غير ضرورية. مع العلم أن المتظاهرين لم يطالبوا بذلك لكنه كان يعبّر عن موقف السيستاني تجاه استحداث ثلاثة مناصب بنواب رئيس الجمهورية. وكانت دعوة السيستاني متأخرة لأن الحكومة تشكلت قبل ثلاثة أشهر بالضبط (في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٠) وتم توزيع المناصب حسب الاستحقاق الانتخابي[١].

٨ ـ دعوة الدولة إلى التخلي عن حالة البطء الذي يرافق الإجراءات الحكومية، والإسراع بالإجراءات اللازمة.

(١) إثر بيان السيستاني أعلن نائب رئيس الجمهورية السيد عادل عبد المهدي استقالته من منصبه استجابة لتوجيهات المرجعية.

الفصل السابع

السيستاني يتصدى للدفاع عن العراق

الحشد الشعبي

شهد ربيع ٢٠١٤ انحداراً في ضبط الأمن والنظام حتى وصل التهديد الجدي إلى أطراف بغداد. وكانت القوات الأمنية كالجيش والشرطة قد واجهت اتهامات بالطائفية والتشكيك بوطنيتها. الأمر الذي أدى إلى انخفاض معنوياته وقدراتها في الاستمرار في القضاء على الجيوب الإرهابية التابعة لداعش.

هذه التطورات جعلت رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إلى البحث عن بدائل قادرة على مواصلة الدفاع عن البلاد وبمعنويات عالية وذات عقيدة تواجه عقائدية داعش. فبادر للاستعانة بمتطوعين مدربين على القتال بلغ عددهم قرابة ١٥٠٠ مقاتل، وأرسل في ١٦ آذار ٢٠١٤ أول وجبة تبلغ (٤٠٠) مقاتل إلى بعض مناطق أطراف بغداد، ثم توالت الوجبات.

في ١١ حزيران ٢٠١٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً برقم (٣٠١) تضمن تخويل رئيس الوزراء صلاحية صرف الأموال لتغطية عمليات مواجهة الإرهاب ومنها ((تنظيم صفوف المتطوعين وصرف رواتبهم

وتجهيزاتهم)). وهذا يؤكد أن المقصود بالقرار المذكور هو جمهور المقاتلين المتطوعين، وهم صنف جديد في القوات الأمنية، لم تعرفه الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣. كان ذلك القرار قبل صدور الفتوى، وبعد صدورها واندفاع مئات الآلاف من المتطوعين بدت هناك حاجة لإيجاد تشكيلات إدارية وقانونية تنظم شؤون المقاتلين المتطوعين، فجاء الأمر الديواني رقم ٤٧ الصادر في ١٨ حزيران ٢٠١٤ وبتوقيع السيد المالكي باستحداث (هيئة الحشد الشعبي) تتولى عمليات الإدارة والتدريب والتجهيز والتسليح والتوزيع على قواطع العمليات. كما تم تعيين رئيس للهيئة ومعاون له للإشراف عليها. جاء ذلك بعد خمسة أيام من صدور الفتوى، وأطلق على القوة الجديدة اسم (الحشد الشعبي).

الجدير بالذكر أن فتوى السيستاني لم تتضمن تشكيل قوة عسكرية جديدة كالحشد الشعبي، بل دعت إلى انخراط المقاتلين المتطوعين في المؤسسة العسكرية القائمة فعلاً، كما سيأتي في نص الفتوى ((على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية)).

وجدت المؤسسة الأمنية مشاكل جدية منعتها من انضمام المتطوعين إليها مثلاً عدم وجود درجات في ملاكها الوظيفي، وعدم وجود تخصيصات مالية تدفع كرواتب لهؤلاء المتطوعين لأن غالبيتهم ترك عمله ومصدر رزقه والتحق بجبهات القتال، إضافة إلى عدم خضوعهم على تدريب كاف يجعل منهم منتسبين مؤهلين للانخراط في القوات المسلحة وحسب ضوابطها. ولولا تأسيس

هيئة الحشد الشعبي لما تمكنت الحكومة العراقية من استيعاب هؤلاء المقاتلين المتطوعين.

لم يقتصر التطوع في الحشد الشعبي على المكون الشيعي بل انضم إليه أبناء العشائر السنية، إضافة إلى التركمان والمسيحيين والإيزديين. فأصبح الحشد قوة عراقية وطنية، وحّدت الشعب العراقي، وقضت على الطائفية إلا في أذهان بعض السياسيين ولأهداف وأجندات سياسية.

لقد منح الحشد الشعبي روحاً في الجسد العراقي من أقصاه إلى أقصاه. وحقق انتصارات كبيرة عندما أوقف تمدد داعش، وحرر عشرات المدن في محافظات ديالى وصلاح الدين، ومناطق أخرى في بغداد والأنبار. كما أمسكت فصائل المقاومة الإسلامية زمام المبادرة في التخطيط وتنفيذ الهجمات والمعارك ضد داعش. وتم قتل وأسر الآلاف من عناصر داعش.

قانون الحشد الشعبي

في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٦ أقر البرلمان العراقي على قانون هيأة الحشد الشعبي جاء فيه:

المادة ـ ١ ـ

أولاً: تكون هيئة الحشد (الشعبي) المعاد تشكيلها بموجب الأمر الديواني المرقم (٩١) في ٢٠١٦/٢/٢٤ تشكيلاً يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد جزءاً من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

ثانياً: يكون ما ورد من مواد بالأمر الديواني (٩١) جزءاً من هذا القانون وهي:

١ ـ يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

٢ ـ يتألف التشكيل من قيادة وهيئة أركان وصنوف وألوية مقاتلة.

٣ ـ يخضع هذا التشكيل للقوانين العسكرية النافذة من جميع النواحي ماعدا شرط العمر والشهادة.

٤ ـ يتم تكييف منتسبي ومسؤولي وآمري هذا التشكيل وفق السياقات العسكرية من تراتبية ورواتب ومخصصات وعموم الحقوق والواجبات.

٥ ـ يتم فك ارتباط منتسبي هيئة الحشد الشعبي الذين ينضمون إلى هذا التشكيل عن كافة الأطر السياسية والحزبية والاجتماعية ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه.

٦ ـ يتم تنظيم التشكيل العسكري من هيئة الحشد الشعبي بأركانه وألويته ومنتسبيه ممن يلتزمون مما ورد آنفاً من توصيف لهذا التشكيل وخلال مدة (٣) (ثلاثة أشهر).

٧ ـ تتولى الجهات ذات العلاقة تنفيذ أحكامه.

ثالثاً: تتألف قوة الحشد (الشعبي) من مكونات الشعب العراقي وبما يضمن تطبيق المادة (٩) من الدستور.

رابعاً: يكون إعادة انتشار وتوزيع القوات في المحافظات من صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة حصراً.

المادة ـ ٢ ـ

يتم تعيين قائد الفرقة بموافقة مجلس النواب واستناداً لأحكام المادة ٦١ / خامساً /ج من الدستور.

المادة ـ ٣ ـ

تسري أحكام هذا القانون على منتسبي التشكيل اعتباراً من تاريخ قرار مجلس الوزراء (٣٠٧) بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٤.

الأسباب الموجبة

تكريماً لكل من تطوع من مختلف أبناء الشعب العراقي دفاعاً عن العراق في حفظ الدولة العراقية من هجمة الدواعش وكل من يعادي العراق ونظامه الجديد، والذين كان لهم الفضل في رد المؤامرات المختلفة ومن أجل حفظ السلاح بين القوات المسلحة العراقية وتحت القانون وتعزيز هيبة الدولة وحفظ أمنها وجعل السلاح بيد الدولة فقط، وتكريماً لكل من ساهم في بذل دمه في الدفاع عن العراق من المتطوعين والحشد الشعبي والحشد العشائري.

فتوى الجهاد الكفائي

منذ قرن أي منذ عام ١٩١٤ لم تصدر المرجعية فتوى بالجهاد رغم الظروف المعقدة والأزمات الخطيرة التي مر بها العراق كالانقلابات العسكرية وحرب الحكومة المركزية والكرد في الشمال والمواجهات المسلحة بين الثوار والقوات الحكومية في الأهوار.

كما لم تصدر فتوى الجهاد عند تغلغل القوات الأمريكية في مناطق جنوب العراق بقيادة الجنرال شوارتزكوف بعد هزيمة صدام في الكويت. كما لم تدع للجهاد إبان الانتفاضة الشعبانية في آذار ١٩٩١، أو ما أعقبها من عمليات إعدام انتقامية ومقابر جماعية للرجال والنساء والأطفال، والجرائم الأخرى كضرب المدن بصواريخ أرض ـ أرض وتهديم أحياء سكنية ومراكز حضرية وإلحاق أضرار كبيرة بالعتبات المقدسة خاصة في النجف وكربلاء.

في يوم الجمعة ١٣ حزيران عام ٢٠١٤ الموافق ١٤ شعبان ١٤٣٥هـ أعلن خطيب جمعة كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي رأي سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني بصدد التحديات الأمنية التي يعيشها العراق بعد سيطرة جماعة داعش الإرهابية على مدينة الموصل وبعض قرى ومدن محافظة صلاح الدين بحيث صارت على أبواب سامراء لتعيد إلى الذكرى مشهد تفجير قبة الإمامين العسكريين عليهما السلام في ٢٢ شباط ٢٠٠٦ وما أعقبها من فتنة طائفية راح فيها الآلاف من العراقيين حطباً لها. وكما تصدى سماحته لها آنذاك وتمكن من إطفائها بحكمته وصلابته. قد تعامل مع الحدث ولكن بموقف أقوى وأعظم شأناً لأن الوضع الأمني والسياسي يستدعي إعلان الجهاد الدفاعي الكفائي لمواجهة تقدم العصابات الإرهابية.

هذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي (بمعنى أن من يتصدى له وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين). وتوضيح ذلك بمثال لو تصدى عشرة آلاف وتحقق الغرض منهم، سقط عن الباقين. فإن لم يتحقق وجب على البقية وهكذا..

نص الفتوى ـ القسم الأول

تطرق ممثل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في خطبته الثانية من صلاة الجمعة والتي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف في ١٤شعبان ١٤٣٥هـ الموافق ١٣ حزيران ٢٠١٤م، متناولاً فيها ستة أمور استهلها بالقول:

((أيها الإخوة والأخوات:

إن الأوضاع التي يمرّ بها العراق ومواطنوه خطيرة جداً، ولابد أن يكون لدينا وعي بعمق المسؤولية الملقاة على عاتقنا (إنها مسؤولية شرعية ووطنية كبيرة).

أيها الإخوة والأخوات أود توضيح ما يلي:

أولاً:

إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً، وخطراً عظيماً، وإن الإرهابيين لا يستهدفون السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط.. بل صرّحوا بأنهم يستهدفون جميعَ المحافظات، ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف.. فهم يستهدفون كُلَّ العراقيين وفي جميع مناطقهم. ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفة دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر.

ثانياً:

إن التحدي وإن كان كبيراً إلاّ أن الشعب العراقي الذي عُرِفَ

عنه الشجاعة والإقدامُ، وتحمّلُ المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة؛ أكبرُ من هذه التحديات والمخاطر.

فإنّ المسؤولية في الوقت الحاضر هي حِفْظُ بلدنا العراق ومقدساته من هذه المخاطر، وهذه توفر حافزاً لنا للمزيد من العطاء والتضحيات في سبيل الحفاظ على وحدة بلدنا وكرامته، وصيانة مقدساته من أن تهتك من قبل هؤلاء المعتدين.

ولا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبَ الخوفُ والإحباطُ في نفسِ أيِّ واحد منهم، بل لابد أن يكون ذلك حافزاً لنا لمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا..

قال تعالى في محكم كتابه الكريم:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران ـ ٢٠٠).

وقال تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة الأعراف ـ ١٢٨)

وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (سورة الأنفال ـ ٤٦).

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (سورة البقرة ـ ٢١٤).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ (سورة المائدة ـ ٨٧).

ثالثاً:

إن القيادات السياسية أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة.. وهذا يقتضي ترك الاختلافات والتناحر خلال هذه الفترة العصيبة، وتوحيد موقفها وكلمتها، ودعمها وإسنادها للقوات المسلحة.. ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات.

رابعاً:

إن دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الأمنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الإرهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الإسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام، ويعتمد العنف وسفك الدماء، وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى.

يا أبنائنا في القوات المسلحة.. إنكم أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية، واجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمات العراق ووحدته، وحفظ الأمن للمواطنين، وصيانة المقدسات من الهتك، ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمَها وإسنادَها لكم.. تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات

والصبر، وإنَّ من يضحي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم؛ فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى.

والمطلوب أن يحث الأبُ ابنه والأمُّ ابنها والزوجةُ زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمات هذا البلد ومواطنيه..

خامساً:

إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه، وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي (بمعنى إن من يتصدى له وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين) وتوضيح ذلك بمثال أنه إذا تصدى عشرة آلاف وتحقق الغرض منهم سقط عن الباقين فإن لم يتحقق وجب على البقية وهكذا..

ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

سادساً:

إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاء حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات، فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً، لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكر، وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.. نسأل الله تعالى إن يحفظ العراق وشعبه وجميع الشعوب)).

القسم الثاني للفتوى

تناول ممثل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصافي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في خطبته الثانية من صلاة الجمعة والتي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف في (٢١/ شعبان/١٤٣٥هـ) الموافق (٢٠ حزيران ٢٠١٤م) تناول عدة نقاط استهلها وكما يلي:

((في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوع للانخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظل أوضاع صعبة يمر بها البلد وهنا عدة نقاط ينبغي بيانها:

أولاً:

إن هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاص بطائفة دون أخرى إذ كان الهدف منها هو الاستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسماة (بداعش) التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدة محافظات وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح إنها تستهدف بقية المحافظات العراقية مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة كما أعلنت بكل صراحة إنها تستهدف كل ما تصل إليه يدها من مراقد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلاً عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها..

فهي إذن تستهدف مقدسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها حتى من يشترك معها في الدين والمذهب..

هذه الجماعة التكفيرية بلاء عظيم ابتليت به منطقتنا والدعوة إلى التطوع كانت بهدف حث الشعب العراقي بجميع مكوناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي إن لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولا ينفع الندم عندئذ..

ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولا يمكن أن تكون كذلك.. فإن المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوة إنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسة طائفية وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة (لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدة مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تراعى حقوق كافة العراقيين من جميع الطوائف والمكونات على قدم المساواة ولا يمكن في حال من الأحوال أن تحرّض المرجعية على الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحث الجميع على العمل لشد أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء..

ثانياً:

إن دعوة المرجعية الدينية إنما كانت للانخراط في القوات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلّحة خارج إطار القانون فإن موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضح ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحد إنها تؤيد أي تنظيم مسلح غير مرخّص به بموجب القانون..

وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلحة غير القانونية وأن تبادر إلى تنظيم عملية التطوع وتعلن عن ضوابط محددة لمن تحتاج إليهم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى

حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوع فلا يزدحموا على مراكز التطوع إلاّ من تتوفر فيه الشروط..

والمرجعية الدينية إذ توجه بالغ شكرها وتقديرها لمئات الآلاف من المواطنين الأعزاء الذين استجابوا لدعوتها وراجعوا مراكز التطوع في مختلف أنحاء العراق خلال الأسبوع المنصرم فإنها تأسف عمّا حصل للكثير منهم من الأذى نتيجة عدم توفّر الاستعدادات الكافية لقبول تطوعهم وهي تأمل أن تتحسن الأمور في المستقبل القريب..))[١].

نتائج صدور الفتوى

أحدثت الفتوى موجة واسعة من الحماسة والتوجه نحو تطوع مئات الآلاف من الرجال والشباب حتى عجزت مراكز استقبال المتطوعين بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث. كما أعادت ميزان القوى العسكرية لصالح الدولة العراقية وضد الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش.

لقد تمكن الحشد الشعبي من استعادة الإمساك بالمبادرة في مواجهة داعش. كما بعث حالة من الحماس والتضحية لم تسبق لها مثيل في القوات الأمنية. وصار الجميع يتسابق في القتال في المعارك ومواجهة خطط وأساليب داعش. وسطروا أروع الأمثلة في البطولة والإيثار والوطنية والغيرة بشكل أعاد للدولة هيبتها وقدرتها على تحرير المحافظات والمدن السنية كالرمادي وديالى وصلاح

(١) موقع العتبة الحسينية ـ خطب الجمعة.

الدين والفلوجة والكرمة والخالدية والشرقاط والقيارة وحمام العليل وصولاً إلى مدينة الموصل معقل داعش وعاصمة الخلافة المزعومة.

توجيهات للمقاتلين

كانت فتوى الجهاد الكفائي أول فتوى بالجهاد منذ قرن بالضبط، حين أصدر السيد كاظم اليزدي فتوى الدفاع عام ١٩١٤ ضد القوات البريطانية الغازية في الحرب العالمية الأولى. وعملاً بمسؤوليته الشرعية وإرشاد المقاتلين إلى أهمية الالتزام بالأحكام الشرعية والقيم الإسلامية الخاصة بالحرب، فقد أصدر السيستاني توجيهات للمقاتلين ترشدهم إلى ضبط النفس ورعاية الحالات الإنسانية في كل الأحوال. جاء في التوجيهات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد: فليعلم المقاتلون الأعزّة الذين وفّقهم الله عزّ وجلّ للحضور في ساحات الجهاد وجبهات القتال مع المعتدين:

١ ـ أنّ الله سبحانه وتعالى ـ كما ندب إلى الجهاد ودعا إليه وجعله دعامةً من دعائم الدين وفضّل المجاهدين على القاعدين ـ فإنّه عزّ اسمه جعل له حدوداً وآداباً أوجبتها الحكمة واقتضتها الفطرة، يلزم تفقهها ومراعاتها، فمن رعاها حق رعايتها أوجب له ما قدّره من فضله وسنّه من بركاته، ومن أخلّ بها أحبط من أجره ولم يبلغ به أمله.

٢ ـ فللجهاد آدابٌ عامّة لابدّ من مراعاتها حتى مع غير

المسلمين، وقد كان النبيّ ﷺ يوصي بها أصحابه قبل أن يبعثهم إلى القتال، فقد صحّ عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبعث بسريّة دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول سيروا باسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملّة رسول الله ﷺ: لا تغلوا، ولا تمثّلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبيّاً ولا امرأة، ولا تقطعوا شجراً إلاّ أن تضطرّوا إليها).

٣ ـ كما أنّ للقتال مع البغاة والمحاربين من المسلمين وأضرابهم أخلاقاً وآداباً أُثرت عن الإمام علي عليه السلام في مثل هذه المواقف، مما جرت عليه سيرته وأوصى به أصحابه في خطبه وأقواله، وقد أجمعت الأمّة على الأخذ بها وجعلتها حجّة فيما بينها وبين ربّها، فعليكم بالتأسي به والأخذ بمنهجه، وقد قال عليه السلام في بعض كلامه مؤكّداً لما ورد عن النبي ﷺ ـ في حديث الثقلين والغدير وغيرهما ـ: (**انظروا أهل بيت نبيّكم فألزموا سمتهم واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى ولن يعيدوكم في ردى، فإن لَبدُوا فالبدُوا (فأقيموا)، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا**).

٤ ـ فالله الله في النفوس، فلا يُستحلّن التعرّض لها بغير ما أحلّه الله تعالى في حال من الأحوال، فما أعظم الخطيئة في قتل النفوس البريئة وما أعظم الحسنة بوقايتها وإحيائها، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه، وإنّ لقتل النفس البريئة آثاراً خطيرة في هذه الحياة وما بعدها، وقد جاء في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام شدّة احتياطه في حروبه في هذا الأمر، وقد قال في عهده لمالك الأشتر

ـ وقد عُلِمت مكانته عنده ومنزلتُه لديه ـ (إيّاك والدماء وسفكها بغير حلّها فإنّه ليس شيء ادعى لنقمة وأعظم لتبعة ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدّة من سفك الدماء بغير حقّها والله سبحانه مبتدأ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقويّن سلطانك بسفك دم حرام، فإنّ ذلك مما يضعفه ويوهنه، بل يزيله وينقله ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد لانّ فيه قود البدن). فإن وجدتم حالة مشتبهة تخشون فيها المكيدة بكم، فقدّموا التحذير بالقول أو بالرمي الذي لا يصيب الهدف أو لا يؤدّي إلى الهلاك، معذرةً إلى ربّكم واحتياطاً على النفوس البريئة.

٥ ـ الله الله في حرمات عامّة الناس ممن لم يقاتلوكم، لاسيّما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتّى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم، فإنّه لا تحلّ حرمات من قاتلوا غير ما كان معهم من أموالهم.

وقد كان من سيرة أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان ينهى عن التعرّض لبيوت أهل حربه ونسائهم وذراريهم رغم إصرار بعض من كان معه ـ خاصّة من الخوارج ـ على استباحتها وكان يقول: (حارَبنا الرجال فحاربناهم، فأمّا النساء والذراري فلا سبيل لنا عليهم لأنهن مسلمات وفي دار هجرة، فليس لكم عليهن سبيل، فأمّا ما أجلبوا عليكم واستعانوا به على حربكم وضمّه عسكرهم وحواه فهو لكم، وما كان في دورهم فهو ميراث على فرائض الله تعالى لذراريهم، وليس لكم عليهنّ ولا على الذراري من سبيل).

٦ ـ الله الله في اتهام الناس في دينهم نكاية بهم واستباحةً لحرماتهم، كما وقع فيه الخوارج في العصر الأول وتبعه في هذا

العصر قوم من غير أهل الفقه في الدين، تأثراً بمزاجياتهم وأهوائهم وبرّروه ببعض النصوص التي تشابهت عليهم، فعظم ابتلاء المسلمين بهم.

واعلموا إنّ من شهد الشهادتين كان مسلماً يُعصم دمُه ومالُه وإن وقع في بعض الضلالة وارتكب بعض البدعة، فما كلّ ضلالة بالتي توجب الكفر، ولا كلّ بدعة تؤدي إلى نفي صفة الإسلام عن صاحبها، وربما استوجب المرء القتل بفساد أو قصاص وكان مسلماً.

وقد قال الله سبحانه مخاطباً المجاهدين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾. واستفاضت الآثار عن أمير المؤمنين عليه السلام نهيه عن تكفير عامّة أهل حربه ـ كما كان يميل إليه طلائع الخوارج في معسكره ـ بل كان يقول إنهم قوم وقعوا في الشبهة، وإن لم يبرّر ذلك صنيعهم ولم يصح عُذراً لهم في قبيح فعالهم، ففي الأثر المعتبر عن الإمام الصادق عن أبيه عليه السلام: (أنّ علياً عليه السلام لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق ولكن يقول: هم إخواننا بغوا علينا)، (وكان يقول لأهل حربه: إنا لم نقاتلهم على التكفير لهم ولم نقاتلهم على التكفير لنا).

٧ ـ وإياكم والتعرّض لغير المسلمين أيّاً كان دينه ومذهبه فإنّهم في كنف المسلمين وأمانهم، فمن تعرّض لحرماتهم كان خائناً غادراً، وإنّ الخيانة والغدر لهي أقبح الأفعال في قضاء الفطرة ودين الله سبحانه، وقد قال عزّ وجلّ في كتابه عن غير المسلمين ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ

إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾. بل لا ينبغي أن يسمح المسلمُ بانتهاك حرُمات غير المسلمين ممّن هم في رعاية المسلمين، بل عليه أن تكون له من الغيرة عليهم مثل ما يكون له على أهله، وقد جاء في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام أنه لما بعث معاوية (سفيان بن عوف من بني غامد) لشن الغارات على أطراف العراق ـ تهويلاً على أهله ـ فأصاب أهل الأنبار من المسلمين وغيرهم، اغتمّ أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك غمّاً شديداً، وقال في خطبةٍ له: (وهذا أخو غامد قد وردت خيله الانبار وقد قتل حسان بن حسان البكري وأزال خيلكم عن مسالحها، ولقد بلغني أنّ الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها وقلَبها (سوارها) وقلائدها ورعاثها (قرطها) ما تمتنع منه إلاّ بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرين، ما نال رجلاً منهم كلم، ولا أريق لهم دم، فلو أنّ امرئً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به عندي جديراً).

٨ ـ الله الله في أموال الناس، فإنه لا يحل مال امرئ مسلم لغيره إلاّ بطيب نفسه، فمن استولى على مال غيره غصباً فإنّما حاز قطعة من قطع النيران، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله إنه قال: (**من اقتطع مال مؤمن غصباً بغير حقه لم يزل الله معرضاً عنه ماقتاً لأعماله التي يعملها من البرّ والخير لا يثبتها في حسناته حتى يتوب ويردّ المال الذي أخذه إلى صاحبه**).

وجاء في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام أنه نهى أن يُستحلّ من أموال

من حاربه إلاّ ما وجد معهم وفي عسكرهم، ومن أقام الحجّة على أن ما وجد معهم فهو من ماله أعطى المال إيّاه، ففي الحديث عن مروان بن الحكم قال: (لمّا هَزَمنا عليٌ بالبصرة ردّ على الناس أموالهم من أقام بيّنة أعطاه ومن لم يقم بيّنةٍ أحلفه).

٩ ـ الله الله في الحرمات كلّها، فإيّاكم والتعرّض لها أو انتهاك شيء منها بلسان أو يد، واحذروا أخذ امرئ بذنب غيره، فإنّ الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، ولا تأخذوا بالظنّة وتشبهوه على أنفسكم بالحزم، فإنّ الحزم احتياط المرء في أمره، والظنة اعتداء على الغير بغير حجّة، ولا يحملنّكم بغض من تكرهونه على تجاوز حرماته كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

وقد جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال في خطبة له في وقعة صفّين في جملة وصاياه: (ولا تمثّلوا بقتيل، وإذا وصلتم إلى رحال القوم فلا تهتكوا ستراً ولا تدخلوا داراً، ولا تأخذوا شيئاً من أموالهم إلاّ ما وجدتم في عسكرهم، ولا تهيجوا امرأة بأذىً وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم وصلحاءكم)، وقد ورد أنه عليه السلام في حرب الجمل ـ وقد انتهت ـ وصل إلى دار عظيمة فاستفتح ففُتحت له، فإذا هو بنساءٍ يبكين بفناء الدار، فلمّا نظرن إليه صحن صيحة واحدة وقلن هذا قاتل الأحبّة، فلم يقل شيئاً، وقال بعد ذلك لبعض من كان معه مشيراً إلى حجرات كان فيها بعض رؤوس من حاربه وحرّض عليه كمروان بن الحكم وعبد الله بن الزبير: (لو قتلت الأحبة لقتلت من في هذه الحجرة).

كما ورد أنه عليه السلام قال في كلام له وقد سمع قوماً من أصحابه

كحجر بن عدي وعمرو بن الحمق يسبّون أهل الشام أيّام حربهم بصفين: (إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنّكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبّكم إيّاهم (اللهم احقن دماءنا ودمائهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم، حتّى يعرف الحقّ من جهله ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به) فقالوا له يا أمير المؤمنين: نقبل عِظتك ونتأدّب بأدبك.

١٠ ـ ولا تمنعوا قوماً من حقوقهم وإن أبغضوكم ما لم يقاتلوكم، وقد جاء في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام أنه جعل لأهل الخلاف عليه ما لسائر المسلمين ما لم يحاربوه، ولم يبدأهم بالحرب حتّى يكونوا هم المبتدئين بالاعتداء، فمن ذلك أنّه كان يخطب ذات مرّة بالكوفة فقام بعض الخوارج وأكثروا عليه بقولهم (لا حكم إلاّ لله) فقال: (كلمة حقّ يراد بها باطل، لكم عندنا ثلاث خصال: لا نمنعكم مساجد الله أن تصلّوا فيها، ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدأكم بحربٍ حتى تبدؤونا به.

١١ ـ واعلموا أنّ أكثر من يقاتلكم إنّما وقع في الشبهة بتضليل آخرين، فلا تعينوا هؤلاء المضلّين بما يوجب قوّة الشبهة في أذهان الناس حتّى ينقلبوا أنصاراً لهم، بل ادرؤوها بحسن تصرّفكم ونصحكم وأخذكم بالعدل والصفح في موضعه، وتجنب الظلم والإساءة والعدوان، فإنّ من درأ شبهة عن ذهن امرئ فكأنّه أحياه، ومن أوقع امرئ في شبهة من غير عذر فكأنه قتله.

ولقد كان من سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام عنايتهم برفع الشبهة عمّن يقاتلهم، حتّى إذا لم تُرج الاستجابة منهم، معذرة منهم إلى

الله، وتربيةً للأمة ورعايةً لعواقب الأمور، ودفعاً للضغائن لاسيّما من الأجيال اللاحقة، وقد جاء في بعض الحديث عن الصادق عليه السلام أنّ الإمام عليّاً عليه السلام في يوم البصرة لما صلا الخيول قال لأصحابه: (لا تعجلوا على القوم حتّى أعذر فيما بيني وبين الله وبينهم، فقام إليهم، فقال: يا أهل البصرة هل تجدون عليّ جورة في الحكم؟ قالوا: لا، قال: فحيفاً في قسم؟ قالوا: لا. قال: فرغبة في دنيا أصبتها لي ولأهل بيتي دونكم فنقمتم عليّ فنكثتم بيعتي؟ قالوا: لا، قال فأقمت فيكم الحدود وعطّلتها عن غيركم؟ قالوا: لا). وعلى مثل ذلك جرى الإمام الحسين عليه السلام في وقعة كربلاء، فكان معنيّاً بتوضيح الأمور ورفع الشبهات حتّى يحيا من حيّ عن بيّنة ويهلك من هلك عن بيّنة، بل لا تجوز محاربة قوم في الإسلام أيّاً كانوا من دون إتمام الحجّة عليهم ورفع شبهة التعسّف والحيف بما أمكن من أذهانهم كما أكّدت على ذلك نصوص الكتاب والسنة.

١٢ ـ ولا يظنّن أحدٌ أن في الجور علاجاً لما لا يتعالج بالعدل، فإنّ ذلك ينشأُ عن ملاحظة بعض الوقائع بنظرة عاجلة إليها من غير انتباه إلى عواقب الأمور ونتائجها في المدى المتوسط والبعيد، ولا اطّلاع على سنن الحياة وتاريخ الأمم، حيث ينبّه ذلك على عظيم ما يخلفه الظلم من شحنٍ للنفوس ومشاعر العداء مما يهدّ المجتمع هدّاً، وقد ورد في الأثر: (أنّ من ضاق به العدل فإنّ الظلم به أضيق)، وفي أحداث التاريخ المعاصر عبرةٌ للمتأمل فيها، حيث نهج بعض الحكّام ظلم الناس تثبيتاً لدعائم ملكهم، واضطهدوا مئات الآلاف من الناس، فأتاهم الله سبحانه من حيث لم يحتسبوا حتّى كأنّهم أزالوا ملكهم بأيديهم.

١٣ ـ ولئن كان في بعض التثبّت وضبط النفس وإتمام الحجّة ـ رعاية للموازين والقيم النبيلة ـ بعض الخسارة العاجلة أحياناً فإنّه أكثر بركة وأحمد عاقبة وأرجى نتاجاً، وفي سيرة الأئمة من آل البيت عليهم السلام أمثلة كثيرة من هذا المعنى، حتّى أنهم كانوا لا يبدؤون أهل حربهم بالقتال حتى يبدؤوا هم بالقتال وإن أصابوا بعض أصحابهم، ففي الحديث أنه لما كان يوم الجمل وبرز الناس بعضهم لبعض نادى منادى أمير المؤمنين عليه السلام: (لا يبدأ أحدٌ منكم بقتالٍ حتّى آمركم)، قال بعض أصحابه: فرموا فينا، فقلنا يا أمير المؤمنين: قد رُمينا، فقال: (كفّوا)، ثم رمونا فقتلوا منّا، قلنا يا أمير المؤمنين: قد قتلونا، فقال: (احملوا على بركة الله)، وكذلك فعل الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء.

١٤ ـ وكونوا لمن قِبَلكم من الناس حماة ناصحين حتى يأمنوا جانبكم ويعينوكم على عدوّكم، بل أعينوا ضعفاءهم ما استطعتم، فإنّهم إخوانكم وأهاليكم، وأشفقوا عليهم فيما تشفقون في مثله على ذويكم، واعلموا أنّكم بعين الله سبحانه، يحصي أفعالكم ويعلم نياتكم ويختبر أحوالكم.

١٥ ـ ولا يفوتنكم الاهتمام بصلواتكم المفروضة، فما وفد امرئٌ على الله سبحانه بعمل يكون خيراً من الصلاة، وإنّ الصلاة لهي الأدب الذي يتأدّب الإنسان مع خالقه والتحية التي يؤديها تجاهه، وهي دعامة الدين ومناط قبول الأعمال، وقد خففها الله سبحانه بحسب مقتضيات الخوف والقتال، حتى قد يكتفى في حال الانشغال في طول الوقت بالقتال بالتكبيرة عن كل ركعة ولو لم يكن المرء مستقبلاً للقبلة كما قال عزّ من قائل: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى

﴿ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾.

على أنه سبحانه وتعالى أمر المؤمنين بأن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم ولا يجتمعوا للصلاة جميعاً بل يتناوبوا فيها حيطةً لهم. وقد ورد في سيرة أمير المؤمنين وصيته بالصلاة لأصحابه، وفي الخبر المعتبر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة: (يصلّي كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه وإن كانت المسايفة والمعانقة وتلاحم القتال، فإن أمير المؤمنين عليه السلام صلى ليلة صفّين ـ وهي ليلة الهرير ـ لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء ـ عند وقت كل صلاة ـ إلاّ التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد والدعاء، فكانت تلك صلاتهم، لم يأمرهم بإعادة الصلاة).

١٦ ـ واستعينوا على أنفسكم بكثرة ذكر الله سبحانه وتلاوة كتابه واذكروا لقاءكم به ومنقلبكم إليه، كما كان عليه أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ورد أنه بلغ من محافظته على وِرده أنه يُبسط له نطعٌ بين الصفين ليلة الهرير فيصلّي عليه وِرده، والسهام تقع بين يديه وتمر على صماخيه يميناً وشمالاً فلا يرتاع لذلك، ولا يقوم حتى يفرغ من وظيفته

١٧ ـ واحرصوا أعانكم الله على أن تعملوا بخُلُق النبي وأهل بيته (صلوات الله عليهم) مع الآخرين في الحرب والسلم جميعاً، حتّى تكونوا للإسلام زيناً ولقيمه مَثَلاً، فإنّ هذا الدين بُنِيَ على ضياء الفطرة وشهادة العقل ورجاحة الأخلاق، ويكفي منبّهاً على ذلك أنه رفع راية التعقل والأخلاق الفاضلة، فهو يرتكز في أصوله على

الدعوة إلى التأمل والتفكير في أبعاد هذه الحياة وآفاقها ثم الاعتبار بها والعمل بموجبها كما يرتكز في نظامه التشريعي على إثارة دفائن العقول وقواعد الفطرة، قال الله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ وقال أمير المؤمنين عليه السلام: (فبعث ـ الله ـ فيهم رسله وواتر أنبياءه إليهم ليستأدوهم ميثاق فطرته ويذكّرهم منسيّ نعمته ويحتجوا عليهم بالتبليغ ويثيروا لهم دفائن العقول)، ولو تفقّه أهل الإسلام وعملوا بتعاليمه لظهرت لهم البركات وعمّ ضياؤها في الآفاق، وإياكم والتشبّث ببعض ما تشابه من الأحداث والنصوص فإنّها لو ردّت إلى الذين يستنبطونه من أهل العلم ـ كما أمر الله سبحانه ـ لعلموا سبيلها ومغزاها.

١٨ ـ وإيّاكم والتسرّع في مواقع الحذر فتلقوا بأنفسكم إلى التهلكة، فإنّ أكثر ما يراهن عليه عدوّكم هو استرسالكم في مواقع الحذر بغير تروٍّ واندفاعكم من غير تحوّط ومهنيّة، واهتموا بتنظيم صفوفكم والتنسيق بين خطواتكم، ولا تتعجّلوا في خطوةٍ قبل إنضاجها وإحكامها وتوفير أدواتها ومقتضياتها وضمان الثبات عليها والتمسك بنتائجها، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ﴾، وكونوا أشدّاء فوق ما تجدونه من أعدائكم فإنكم أولى بالحق منهم، وإن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون، اللهم إلا رجاءً مدخولاً وأماني كاذبة وأوهاماً زائفة كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمآن ماءً، حجبتهم الشبهات بظلمائها وعميت بصائرهم بأوهامها.

١٩ ـ هذا وينبغي لمن قِبَلكم من الناس ممّن يتترس بهم عدوّكم أن يكونوا ناصحين لحماتهم يقدّرون تضحياتهم ويبعدون الأذى عنهم ولا يثيرون الظنة بأنفسهم، فإنّ الله سبحانه لم يجعل لأحدٍ على آخر حقّاً إلاّ وجعل لذاك عليه حقّاً مثله، فلكلٍّ مثل ما عليه بالمعروف.

واعلموا أنكم لا تجدون أنصح من بعضكم لبعض إذا تصافيتم واجتمعتم فيما بينكم بالمعروف حتى وإن اقتضى الصفح والتجاوز عن بعض الأخطاء بل الخطايا وإن كانت جليلة، فمن ظنّ غريباً أنصح له من أهله وعشيرته وأهل بلده ووالاه من دونهم فقد توهّم، ومن جرّب من الأمور ما جُرّبت من قبل أوجبت له الندامة. وليعلم أن البادئ بالصفح له من الأجر مع أجر صفحه أجر كل ما يتبعه من صفح وخير وسداد، ولن يضيع ذلك عند الله سبحانه، بل يوفيه إيّاه عند الحاجة إليه في ظلمات البرزخ وعرصات القيامة. ومن أعان حامياً من حماة المسلمين أو خلفه في أهله وأعانه على أمر عائلته كان له من الأجر مثل أجر من جاهد.

٢٠ ـ وعلى الجميع أن يدعوا العصبيات الذميمة ويتمسّكوا بمكارم الأخلاق، فإنّ الله جعل الناس أقواماً وشعوباً ليتعارفوا ويتبادلوا المنافع ويكون بعضهم عوناً للبعض الآخر، فلا تغلبنّكم الأفكار الضيقة والأنانيات الشخصيّة، وقد علمتم ما حلّ بكم وبعامّة المسلمين في سائر بلادهم حتّى أصبحت طاقاتهم وقواهم وأموالهم وثرواتهم تُهدر في ضرب بعضهم لبعض، بدلاً من استثمارها في مجال تطوير العلوم واستنماء النعم وصلاح أحوال الناس. فاتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصّة، أمّا وقد

وقعت الفتنة فحاولوا إطفاءها وتجنّبوا إذكاءها واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، واعلموا أنّ الله إن يعلم في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أخذ منكم، إنّ الله على كلّ شيءٍ قدير.

صدر في الثاني والعشرين
من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٦هـ

حماية المدنيين واحترام المقاتلين

في خطبة الجمعة بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ الموافق ٢٤ شباط ٢٠١٧م، تناول الأمور التالية:

- نؤكد مرة أخرى على جميع أحبتنا المقاتلين وهم يواجهون عدواً ظالماً لا يراعي أدنى المعايير الأخلاقية في حربه معهم، حيث يتخذ المناطق السكنية مواقع للقتال، ويجعل العوائل من الأطفال والنساء وكبار السن دروعاً بشرية لحماية نفسه..
- نؤكد على المقاتلين بمختلف عناوينهم أن يعملوا ما في وسعهم لإبعاد الأذى عن المواطنين العالقين في هذه المناطق، وأن يوفروا الحماية لهم بالقدر المستطاع.
- كما نؤكد على ضرورة التعامل الإنساني مع المعتقلين أياً كانوا، وتسليمهم إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة والحيلولة دون أن يقع عليهم ظلم وتعدٍ من أية جهة كانت.
- ونؤكد أيضاً على أهمية حفظ وحراسة ممتلكات المواطنين في المناطق التي يتم تحريرها وعدم السماح لأي كان بالتجاوز عليها وإتلافها أو الاستحواذ عليها.

ـ إن رعاية هذه الجوانب واجب ديني وأخلاقي ووطني،

ـ فنهيب بجميع المشاركين في العمليات القتالية الالتزام التام بها وإعطاء صورة مشرفة عن المقاتل العراقي المدافع عن وطنه تبقى ماثلة في الأذهان.

ـ لاحظوا هذه الأوصاف للمقاتلين الأبطال من قبل المرجعية الدينية العليا :

١ ـ نظرة الإجلال والإكبار (نحييهم بإجلال وإكبار، أياديهم طاهرة). لاحظوا أي وصف لهؤلاء الأبطال هؤلاء المقاتلين الذين يمسكون بالسلاح دفاعاً عن العراق ومقدساته ومواطنيه.

٢ ـ التضحيات العظيمة (نقدر عالياً تضحياتهم) وصف العظيم لهذه التضحيات.

٣ ـ نبارك انتصاراتهم الرائعة.

فهنيئاً لكم أيها المقاتلين الأبطال بهذه الأوصاف)).

الفصل الثامن

السيستاني وحركة الإصلاح الحكومي

خطبة الإصلاح الحكومي

في خطبة الجمعة يوم ٧ آب ٢٠١٥ الموافق ٢١ شوال ١٤٣٦هـ فاجأ خطيب الجمعة السيد أحمد الصافي المصلين والمراقبين بخطبة مثلت منهجاً جديداً لحركة الإصلاح الحكومي. وطلبت المرجعية مباشرة من رئيس الوزراء السابق د. حيدر العبادي التحرك بهذا الاتجاه وأن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية، ويضرب بيد من حديد. جاء في الخطبة ما يأتي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

يمرّ بلدنا الحبيب العراق بأوقات عصيبة ويُعاني من أزماتٍ متنوعةٍ أثّرت بصورةٍ جدّيةٍ على حياة المواطنين، وكانت لها تداعيات كبيرة على معيشة الكثيرين منهم. فمن جانب يواجه البلد الإرهاب الداعشي الذي بسط سيطرته على أجزاءٍ كبيرةٍ من عدّة محافظات وارتكب ولا يزال يرتكب من الجرائم ما يندى له جبين الإنسانية، وقد تسبّب في نزوح مئات الآلاف من المواطنين عن مساكنهم ويعاني الكثير منهم من أوضاع مأساوية. ولكن أبناء

العراق الميامين في القوات المسلّحة بتشكيلاتها المختلفة وكذلك المتطوعون الأبطال وأبناء العشائر الغيارى هبّوا للدفاع عن الأرض والعرض والمقدّسات وقد حقّقوا انتصاراتٍ مهمّةٍ خلال الأشهر الماضية وقدّموا التضحيات الجسام فداء للوطن العزيز ولا يزالون مستمرين في منازلتهم للأعداء بكلّ قوّة وبسالةٍ، حماهم الله ونصرهم نصراً عزيزاً.

والمطلوب من القوى السياسية أن توحّد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق ومستقبله والمطلوب من الحكومة أن تسخّر مختلف إمكاناتها لإسناد ودعم المقاتلين فإنّ لهم الأولوية القصوى في هذه الظروف، كما أنّ شعبنا الكريم لم يبخل بشيءٍ في مساندة أبنائه المقاتلين إذ لا يزال أهل الخير والبرّ يقدّمون ما باستطاعتهم في دعمهم بأشكاله المختلفة جزاهم الله خير جزاء المحسنين.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقّدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامّة وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم، بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل بل اتّباع حلول آنية ترقيعية يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات.

إنّ القوى السياسية من مختلف المكوّنات التي كانت ولا تزال تمسك بزمام السلطة والقرار من خلال مجلس النوّاب والحكومة المركزية والحكومات المحلّية تتحمّل معظم المسؤولية عمّا مضى

من المشاكل وما يُعاني البلد منها اليوم، وعليها أن تتنبّه إلى خطورة الاستمرار على هذا الحال وعدم وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً.

إنّ الشعب الذي تحمّل الصعاب وتحدّى المفخّخات وشارك في الانتخابات واختار من بيدهم السلطة من القوى السياسية يتوقّع منهم ـ وهو على حقّ من ذلك ـ أن يعملوا بجدٍّ في سبيل توفير حياةٍ كريمةٍ له ويبذلوا قصارى جهودهم لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

والمتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد ـ وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها ـ أن يكون أكثر جرأةً وشجاعةً في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخّراً، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمّة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيدٍ من حديد من يعبث بأموال الشعب ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصّصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة مما تكرّر الحديث بشأنها.

إن المطلوب منه أن يضع القوى السياسية أمام مسؤولياتها ويشير إلى من يعرقل مسيرة الإصلاح أيّاً كان وفي أيّ موقع كان.

وعليه أن يتجاوز المحاصصات الحزبية والطائفية ونحوها في سبيل إصلاح مؤسسات الدولة، فيسعى في تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وإن لم يكن منتمياً إلى أيٍّ من أحزاب السلطة وبغضّ النظر عن انتمائه الطائفي أو الأثني. ولا يتردّد في إزاحة من

لا يكون في المكان المناسب وإن كان مدعوماً من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم معتمداً في ذلك على الله تعالى الذي أمر بإقامة العدل وعلى الشعب الذي يريد منه ذلك وسيدعمه ويسانده في تحقيقه.

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بيده وبأيدي سائر المسؤولين إلى ما فيه الخير والصلاح ويحقّق لشعبنا المظلوم أمانيه في التمتع بحياة كريمةٍ في أمنٍ واستقرار إنّه سميع مجيب)).

الخطوط الرئيسة للخطبة الإصلاحية

تضمن خطبة ٧ آب ٢٠١٥ مجموعة من التوجيهات التي تصل إلى مستوى الأوامر المباشرة لأعلى الهرم الحكومي وهو رئيس الوزراء. من هذه التوجيهات:

١ ـ الإشادة بتضحيات القوات المسلحة والمتطوعين (الحشد الشعبي)[١] وأبناء العشائر الغيارى (السنية) الذين حققوا الانتصارات في وقف الهجمة الداعشية بعد احتلال الموصل ثم الأنبار.

٢ ـ التضامن مع النازحين السنة من المحافظات التي تعرضت لاحتلال داعش.

٣ ـ الطلب من القوى السياسية أن تنهي خلافاتها، وتوحّد مواقفها في هذه المرحلة التاريخية التي يتهدد فيها وجود العراق ومستقبله.

---

(١) لم ترد عبارة (الحشد الشعبي) ولا مرة واحدة في خطب المرجعية. هذا على الرغم من أن أبناء الحشد يتفاخرون بأنه لبوا نداء المرجعية للجهاد الكفائي.

٤ ـ الطلب من الحكومة تقديم كل إمكاناتها لتوفير احتياجات المقاتلين الذي يجب أن يحظون بأولوية في خطط الحكومة.

٥ ـ الإشادة بالشعب العراقي وبما يقدمه من مساعدات عينية ودعم معنوي للمقاتلين.

٦ ـ التأكيد بأن الفساد المالي والإداري المتفشي في الدوائر الحكومية خلال السنوات الماضية، وأنه يتسع يوماً بعد آخر، إضافة إلى سوء التخطيط الحكومي، والسير في حلول ترقيعية غير مدروسة، كلها أدت إلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية التي يعيشها العراق منذ عام ٢٠١٤ بعد انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض العائدات المالية.

٧ ـ المرجعية تحمّل القوى السياسية ومجلس النواب والحكومة الاتحادية والحكومات المحلية معظم المسؤولية عن المشاكل التي عانى وما يزال البلد يعاني منها. كما حذرت المرجعية من خطورة الاستمرار بهذا الوضع.

٨ ـ إن النواب قد اختارهم الشعب وتحدى السيارات المفخخة والتهديدات الأمنية، وأنتج البرلمان الحكومة والأشخاص الذين بيدهم السلطة. وأن الشعب يتوق إلى أن يقدموا له توفير حياة كريمة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٩ ـ مخاطبة رئيس الوزراء مباشرة باعتباره المسؤول التنفيذي الأول والطلب منه أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية، ولا يكتفي بالخطوات الثانوية التي أنجزها.

١٠ ـ مطالبة رئيس الوزراء باتخاذ قرارات مهمة وإجراءات

صارمة لمكافحة الفساد، والضرب بيد من حديد على من يعبث بأموال الشعب.

١١ ـ إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة الممنوحة للمسؤولين السابقين والحاليين.

١٢ ـ أن يكون صريحاً في الكشف عن القوى السياسية التي تعرقل مسيرة الإصلاح مهما كان موقعها أو نوعها.

١٣ ـ على رئيس الوزراء تجاوز المحاصصة الحزبية والطائفية في سبيل إصلاح مؤسسات الدولة. وأن يعيّن الشخص المناسب في المكان المناسب حتى لو كان غير منتمٍ لأي حزب في السلطة، ومهما كان انتماؤه الطائفي أو الإثني.

١٤ ـ عزل كل من لا يكون مناسباً لمنصبه حتى لو كان مدعوماً من بعض القوى السياسية، ولا يعتني باعتراضهم.

١٥ ـ الدعاء لرئيس الوزراء أن يأخذ الله بيده وسائر المسؤولين إلى ما فيه الخير وتحقيق أماني الشعب في التمتع بحياة كريمة في أمن واستقرار.

الإجراءات الإصلاحية لرئيس الوزراء

بعد يومين على الخطبة الإصلاحية أعلن العبادي حزمة الإصلاحات الأولى التي حظيت بتصويت مجلس الوزراء بالإجماع في ٩ آب ٢٠١٥. شملت خمسة محاور هي الإصلاح الإداري، والإصلاح المالي، والإصلاح الاقتصادي، والخدمات ومكافحة الفساد.

وانسجاماً مع رغبة وتوجيهات المرجعية سارع مجلس النواب

العراقي في ١١ آب ٢٠١٥ إلى التصويت على الحزمة الأولى التي تقدم بها العبادي والتي شملت:

١ ـ تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنهم الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمدراء العامين والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجاتهم، ويتم تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم ليقوموا بمهامهم الوطنية في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين.

٢ ـ إلغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منهم حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص.

٣ ـ إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة الحزبية والطائفية، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين على ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال وإعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.

٤ ـ ترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات.

٥ ـ إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً.

حزمة الإصلاحات الأخرى

في ١٦ آب ٢٠١٥ أصدر العبادي الحزمة الثانية من الإصلاحات الحكومية شملت تقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى (٢٢) بدلاً من (٣٣)، وإلغاء منصب نواب رئيس الوزراء، وخمس وزارات، إضافة إلى دمج عدد من الوزارات بأخرى قريبة من اختصاصها.

وفي ٢٨ آب ٢٠١٥ أصدر رئيس الوزراء الحزمة الثالثة من الإصلاحات تضمنت:

١ ـ إعادة الأموال التي تم الاستيلاء عليها خارج السياقات القانونية وتشكيل لجان قانونية مختصة لمراجعة بيع وإيجار وتمليك عقارات الدولة في بغداد والمحافظات في المرحلة السابقة لأية جهة كانت، وإعادة الأموال التي تم الاستيلاء عليها خارج السياقات القانونية إلى الدولة، واستعادة الأموال التي فيها غبن في التقييم.

٢ ـ أمر جميع قيادات العمليات والقيادات الأمنية في بغداد والمحافظات بفتح الشوارع الرئيسية والفرعية المغلقة من قبل شخصيات وأحزاب ومتنفذين ومراعاة وضع خطط لحماية المواطنين والمراجعين إلى دوائر الدولة من استهداف الإرهاب

٣ ـ أمر الفرقة الخاصة وقيادة عمليات بغداد بوضع الترتيبات اللازمة لفتح المنطقة الخضراء أمام المواطنين.

جدل حول الإصلاحات

رغم حصوله على تخويل المرجعية ومجلس الوزراء ومجلس النواب والجماهير التي تظاهرت مؤيدة، لكن إصلاحات العبادي واجهت مجموعة من الإشكالات الدستورية والقانونية والسياسية والإدارية والمالية، لعل أبرزها:

١ ـ إن عزل نواب رئيس الجمهورية كلهم مرة واحدة يخالف الدستور العراقي في المادة (٧٥ ـ أولاً) التي تنص على أن (يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه).

٢ ـ إن عزل نواب الرئيس جاء من مجلس الوزراء، وهذه ليست من صلاحيته، رغم أن البرلمان صادق عليها.

٣ ـ إن عزل نواب الرئيس جاء دون علم رئيس الجمهورية. وهذا تعدٍّ على صلاحياته.

٤ ـ إن عزل النواب جاء مخالفاً لقانون رقم (١) لسنة ٢٠١١ الذي خوّل رئيس الجمهورية دون غيره صلاحية قبول استقالة نائبه (المادة ٥ ـ رابعاً ـ أ) أو طلب إعفائه على أن يكون الطلب مسبباً، ثم يعرض على مجلس النواب ليصوّت عليه بالأغلبية المطلقة (المادة ٥ ـ رابعاً ـ ب).

٥ ـ في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٦ أصدرت المحكمة الاتحادية قراراً بعدم دستورية قرار إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية لمخالفته أحكام المادة ١٤٢ من الدستور. كما عدت ما قام به رئيس الوزراء مخالفة دستورية لأنه قام بتعطيل أحكام المادتين (٦٩ ـ ثانياً) و(٧٥ ـ ثانياً ـ ثالثاً)

على اعتبار أن ما قام به رئيس الوزراء بمثابة تعديل للدستور الذي يقتضي موافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب على التعديل وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه.

٦ ـ تضمنت الحزمة الأولى للإصلاحات ((تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية إقالة المحافظين ورؤساء المجالس المحلية وأعضائها في حال حصول خلل في الأداء أو انتهاك القوانين النافذة أو حالات الفساد)). وهذا التخويل مخالف لقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨. إذ تذكر المادة (٧ ـ ثامناً ـ ٢) أن ((لمجلس النواب إقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة بناءً على اقتراح رئيس الوزراء)). إذن قرار إقالة المحافظ من صلاحية مجلس النواب وليس من صلاحية رئيس الوزراء. نعم اشترط القانون أن اقتراح الإقالة يقدم من رئيس الوزراء.

٧ ـ إن إقالة رئيس مجلس المحافظة وأعضاء المجلس ليست من صلاحية أية جهة عدا المجلس نفسه. فلا الدستور ولا القانون يمنح هذه الصلاحية لأية جهة أخرى لأنهم منتخبون. إذ يشير قانون مجالس المحافظات (المادة ٧ ـ ثانياً) إلى أن من صلاحية مجلس المحافظة ((إقالة رئيس المجلس أو نائبه من المنصب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس)). كما أن الاتهام بحصول خلل في الأداء أو انتهاك القوانين أو الفساد من صلاحية مجلس المحافظة وهيئة النزاهة وحسب الإجراءات القضائية.

٨ ـ جاء دمج الوزارات مخالفة للدستور لأن الدمج جرى دون

تعديل أو إلغاء قوانين تلك الوزارات. فكان يفترض إلغاء القوانين أولاً.

٩ ـ لم يتم توفير أموال من دمج الوزارات لأن موظفي الوزارات المدمجة بقوا يتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم. كما أن بعضهم زادت مخصصاتهم لأنه تم شمولهم بالمخصصات الخاصة بالوزارة التي نُقلوا إليها مثل موظفي وزارة العلوم والتكنولوجيا الذين استفادوا من قانون الخدمة الجامعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وكذلك استفاد موظفو وزارة البيئة من مخصصات وزارة الصحة.

١٠ ـ جاء إلغاء ثلاث وزارات لا يبلغ عدد موظفيها على (٥٠) موظفاً. وبالتالي فلا يمكن تبرير إلغائها بتقليص النفقات.

١١ ـ إن دمج الوزارات لم يحقق سوى خفض عدد كراسي مجلس الوزراء وتقليص صلاحياتها. في حين أن الحاجة إليها بقيت مهمة مثل وزارة البيئة التي هي أول وزارة للبيئة بعد ٢٠٠٣ لمعالجة الوضع البيئي السيئ في العراق. كما كانت تحصل على منح مالية دولية لإقامة برامج وخطط لتحسين البيئة. كما أن دمج وزارة السياحة جاء في التوقيت الخطأ. فالعراق يعيش أزمة مالية حادة بسبب انخفاض عائدات النفط، وكان الأجدر البحث عن مصادر أخرى للدخل القومي. والسياحة الدينية والثقافية تشكل مورداً هاماً حيث لا يقل عدد الزوار عن عشرة ملايين سنوياً. ويفترض تشجيع السياحة وتقوية الوزارة ومنحها صلاحيات في إيجاد البنى التحتية للسياحة.

١٢ ـ جاء إلغاء المناصب على حساب بعض الكتل السياسية، في حين أن بعض الكتل لم تتأثر بذلك. الأمر الذي أثار استفزازها بدون مبرر خاصة وأن الحكومة تشكلت على أساس حصص كل كتلة. كما أن بعض الكتل حصلت على وزارات إضافية مثل (السياحة والثقافة) و(البلديات والإسكان) و(الصحة والبيئة) و(العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي).

١٣ ـ اعترضت بعض الكتل وخاصة الأقليات لأن الإصلاحات حرمتها من التمثيل الحكومي مثل المسيحيين الذين فقدوا وزارة العلوم والتكنولوجيا، والتركمان الذين فقدوا وزارة حقوق الإنسان. كما اعترض بعض الوزراء المقالين بأن لوزاراتهم اتفاقيات دولية بحاجة إلى المتابعة مثل وزارة التكنولوجيا ووزارة حقوق الإنسان. كما اعترض الوزراء بأن مجلس الوزراء لم يناقش قرارات الدمج أو إلغاء الوزارات.

المرجعية وحاكمية الدستور

بعد صدور الاعتراضات من الكتل السياسية والانتقاد الواسع للإصلاحات واتهامها بأن بعضها خارج الدستور والقوانين النافذة قام مجلس النواب العراقي في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥ بسحب التفويض الذي منحه لرئيس الوزراء لإطلاق حزم الإصلاحات الذي منحه له في آب ٢٠١٥. إذ أصدر مجلس النواب قراراً يقضي بمنع رئيس الوزراء من التصرف بأي قرار دون الرجوع إلى السلطة التشريعية. وجاء في حيثيات القرار أنه جاء من مبدأ الفصل بين

السلطات وهيبة الدستور والقانون. وقيل في وقتها أن مجلس النواب أعطى تأييداً للإصلاحات ولم يعط تفويضاً بصلاحياته التشريعية والرقابية.

في ١٠ آذار ٢٠١٦ أعلن ممثل المرجعية وخطيب جمعة كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي بأنه ((تم التأكيد منذ البداية على ضرورة أن تسير تلك الإصلاحات في مسارات لا تخرج بها عن الأطر الدستورية والقانونية)). وهذا أمر إيجابي لأن الإصلاحات لابد أن تنسجم مع الدستور والقوانين النافذة أو تغيير تلك القوانين حسب السياقات التشريعية ثم تنفيذ الإصلاحات.

لكن من الغريب أن يدعو ممثل المرجعية إلى مخالفة الدستور والقوانين إذا كانت تؤخر الإصلاحات معتبراً إياهاً تبريراً لعدم إنجازها. إذ صرح الكربلائي في نفس الخطبة أنه ((لابد من التأكيد أنه لا ينبغي أن يُتخذ لزوم رعاية المسار الدستوري والقانوني وسيلة من قبل السلطة التشريعية أو غيرها للالتفاف على الخطوات الإصلاحية أو التسويف أو المماطلة بالقيام بها استدلالاً لتراجع الضغط الشعبي في هذا الوقت)).

السيستاني يقلل من التدخل في السياسة

خلال فترة الستة أشهر التي أعقبت الخطبة الإصلاحية الشهيرة، كررت المرجعية دعواتها إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وألقت بثقلها لصالح رئيس الوزراء بشكل لم يحظ به أي مسؤول عراقي من قبل، لكن المرجعية وجدت أن إجراءات العبادي الإصلاحية غير سريعة ولا حاسمة خاصة في ملفات الفساد المالي والإداري والمحاصصة الحزبية. هذا التباطؤ وتصاعد الشكاوى الجماهيرية من

عدم تنفيذ إصلاحات جدية وليست شكلية، أدى إلى أن تقرع المرجعية جرس الإنذار.

ففي خطبة الجمعة ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦ أعلن خطيب كربلاء بألم ومرارة عن تباطؤ الحكومة في قيامها بالإصلاحات المنشودة بقوله ((لقد بحت أصواتنا بلا جدوى ونحن نكرر دعواتنا للإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين وبضرورة تحقيق السلم الأهلي والتعايش السلمي وحصر السلاح بيد الدولة)). وبذلك يعبّر عن اليأس من إمكانية إصلاح الأوضاع الحكومية والسياسية والخدمية والأمنية.

وكانت المرجعية قد تطرقت سابقاً بخصوص انقضاء عام كامل (٢٠١٥) دون أن ((يتحقق شيء واضح على أرض الواقع. وهذا أمر يدعو للأسف الشديد ولا نزيد على هذا الكلام في الوقت الحاضر))، بعد أن بيّنت أنها طالبت في العام الماضي وعلى مدى عدة أشهر من خلال خطب الجمعة، السلطات الثلاث وجميع الجهات المسؤولة بأن يتخذوا خطوات جادة في مسيرة الإصلاح الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وملاحقة كبار الفاسدين والمفسدين))[١].

وبعد أسبوعين اتخذ السيستاني قراراً بالابتعاد عن الخطاب السياسي في خطبة الجمعة والاقتصار على القضايا الدينية والشرعية والتربوية والأخلاقية. في ٥ شباط ٢٠١٦ أعلن ممثل المرجعية السيد أحمد الصافي بأنه ((كان دأبنا في كل جمعة أن نقرأ في

(١) موقع السيد السيستاني في ٢٠١٦/٢/٥.

الخطبة الثانية نصاً مكتوباً يمثّل رؤى وأنظار المرجعية الدينّية العليا في الشّأن العراقي))، مستدركاً ((لكن تقرر أن لا يكون ذلك أسبوعياً في الوقت الحاضر، بل بحسب ما يستجد من الأمور وتقتضيه المناسبات، بعد أن كان الدأب في ذلك أن تقرأ بشكل نصاً مكتوباً يمثل رؤى وأنظار المرجعية الدينية العليا في الشأن العراقي))

منذ شباط ٢٠١٦ وحتى ٤ مايس ٢٠١٨ لم تبادر المرجعية كعادتها في تناول الشؤون السياسية والحكومية. وكانت قبل ذلك قد امتنعت عن استقبال السياسيين العراقيين ومن ضمنهم رئيس الوزراء د. حيدر العبادي الذي كان يحظى بمقبولية ودعم واسع من قبل السيستاني. ففي زيارته للنجف الأشرف بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٦ لم يتمكن من زيارة السيد السيستاني أسوة ببقية المراجع إضافة إلى السيد مقتدى الصدر الذي عقد معه مؤتمراً صحفياً. وهي إشارة واضحة إلى عدم ارتياح المرجع الأعلى من العبادي وأدائه الحكومي. يأتي ذلك بعد يوم من خطبة الجمعة التي وصفت فيها المرجعية الدينية في كربلاء، خطوات الإصلاح التي اتخذها رئيس الوزراء حيدر العبادي، ((بأنها وإن لم تمس جوهر الإصلاح الحقيقي، إلا أنها تعطي الأمل نحو تغييرات حقيقية)).

الفصل التاسع

السيستاني والقضايا السياسية الهامة

التسوية السياسية

منذ الكشف عن مسودة التسوية التاريخية في خريف ٢٠١٦ والجدل والنقاش والتصريحات تملأ المشهد السياسي والإعلامي العراقي. وانقسم السياسيون إلى فريقين: فريق مؤيد وفريق متحفظ. أما الناس فقد ملأها الخوف من احتمال عودة المجرمين والإرهابيين والقتلة والمطلوبين قضائياً من الوجوه التي عرفت بخطابها الطائفي والتحريض على العنف. وكان بعض السياسيين يدعي أن المرجعية على علم بالتسوية، وأعطى انطباعاً بأنها تؤيدها. والبعض صار يفسر بعض مقاطع خطب الجمعة التي تدعو إلى الوحدة والتعايش السلمي بأنها تأييد ضمني للتسوية.

ولم يعد العراقيون يسمعون عن مواقف السيستاني إلا عبر المسؤولين الأجانب الذين يسمح لهم عادة بزيارته. ففي ٣٠ أيار ٢٠١٦ وبعد زيارته للنجف الأشرف ولقائه بالمرجع صرح ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش إن ((سماحة السيد يأسف لما آل إليه المشروع الإصلاحي في البلاد، والذي كان يأمل أن

يحسن الوضع في العراق وأن تقوم القوى السياسية بنبذ الفرقة والتشرذم والعمل على تلبية احتياجات الناس))، مشيراً إلى أن ((سماحة السيد والمرجعيات الدينية تراقب الوضع العراقي باهتمام، ويأسفون لما وصل إليه الوضع في العراق، وإنهم يتدخلون متى ما وجدت ضرورة لذلك)). وتابع كوبيش إن ((المرجع السيستاني يدعم بقوة القوات العراقية والقوات المقاتلة التي تحارب داعش في هذا الاتجاه، ويؤكد إن محاربة داعش يجب أن توحد القوى العراقية)). وبيّن كوبيتش إن ((السيستاني يؤكد على الاهتمام بالمدنيين، بالإضافة إلى دعوته إلى الاهتمام بالنازحين، حيث طلب من السلطات العراقية والمجتمع الدولي تقديم الدعم لهم))، لافتاً إلى ((إنني أبلغته الحاجة إلى تقديم الدعم سواء من الحكومة العراقية أو الأمم المتحدة لتقديم الدعم للنازحين))[١].

لم يبد السيستاني أي موقف علني تجاه التسوية، لكن في ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ حينما ذهب رئيس التحالف الوطني السيد عمار الحكيم مع وفد معه لزيارة النجف الأشرف ولقاء السيد السيستاني لشرح مضمون التسوية السياسية لسماحته لكنه رفض استقبال الوفد. هذا الموقف أعطى انطباعاً واضحاً بعدم تأييد سماحته للتسوية التاريخية. ولما صرح بعض أعضاء المجلس الأعلى بتصريحات مفادها أن الوفد لم يكن عازماً على زيارة السيستاني نظراً لموقفه السابق بعدم لقاء الشخصيات السياسية والمسؤولين في الحكومة العراقية. هذا التصريح أثار جدلاً حول موقف المرجعية مما دعا ممثل المرجعية إلى التصريح حول موقف المرجع.

---

(١) موقع السومرية نيوز في ٢٠١٦/٥/٣٠.

ففي ١ كانون الثاني ٢٠١٧ صرح د. حامد الخفاف ممثل المرجع السيستاني في بيروت ((بعد الجدل الذي دار حول التصريح الذي أدليت به مؤخراً وما فهمه البعض منه خطأ من أن سماحة السيد السيستاني دام ظله لا يرى المصلحة فيما يسمى بمشروع التسوية المطروح أخيراً يهمني التأكيد على أن سماحته لم يبد أي موقف تجاه هذا المشروع)). وأضاف إن ((السيستاني قد أبلغ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية فيما سبق بأنه لا يرى من المصلحة زج المرجعية الدينية في النجف الأشرف في أمر هذا المشروع بل يرى أن على القوى السياسية أن تتحمل كامل المسؤولية عنه أمام الشعب بتفاصيل بنوده وتوقيت طرحه وتوفير فرص نجاحه وغير ذلك)).

استفتاء الإقليم

في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ قامت حكومة إقليم كردستان بإجراء استفتاء حول انفصال الإقليم وتأسيس دولة مستقلة. وقد أجري الاستفتاء رغم معارضة البرلمان والحكومة وأغلب الكتل السياسية. وأصدر البرلمان العراقي حزمة قرارات تضمنت عقوبات على الإقليم وعلى كل من شارك فيه من النواب وأصحاب الدرجات الخاصة. وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت أمراً ولائياً منعت فيه من إجراء الاستفتاء. وبعد إجرائه أصدرت قراراً ببطلان الاستفتاء وأن الدستور العراقي يمنع الانفصال عن العراق الاتحادي الفدرالي.

بعد أربعة أيام من إجراء الاستفتاء وفي ٨/محرم الحرام/

١٤٣٩هـ الموافق ٢٩ أيلول ٢٠١٧: ألقى السيد أحمد الصافي خطبة الجمعة التي أوضح فيها موقف السيستاني من الاستفتاء والانفصال جاء فيه:

((ما إن تجاوز الشعب العراقي الصابر المحتسب محنة الإرهاب الداعشي أو كادَ أن يتجاوزها بفضل تضحيات الرجال الأبطال في القوات المسلحة والقوى المساندة لهم حتى أصبح وللأسف الشديد في مواجهة محنة جديدة تتمثل في محاولة تقسيم البلد واقتطاع شماله بإقامة دولة مستقلة وقد تمت منذ أيام أولى خطوات ذلك بالرغم من كل الجهود والمساعي النبيلة التي بُذلت في سبيل ثني الإخوة في إقليم كردستان عن المضي في هذا المسار.

إن المرجعية الدينية العليا التي طالما أكدت على ضرورة المحافظة على وحدة العراق ارضاً وشعباً وعملت ما في وسعها في سبيل نبذ الطائفية والعنصرية وتحقيق التساوي بين جميع العراقيين من مختلف المكونات تدعوا جميع الأطراف إلى الالتزام بالدستور العراقي نصاً وروحاً والاحتكام في ما يقع من المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم مما يستعصى على الحل بالطرق السياسية إلى المحكمة الاتحادية العليا كما تقرر في الدستور والالتزام بقراراتها وأحكامها.

وهي تحذر من أن القيام بخطوات منفردة باتجاه التقسيم والانفصال ومحاولة جعل ذلك أمراً واقعاً سيؤدي بما يستتبعه من ردود افعال داخلية وخارجية إلى عواقب غير محمودة تمس بالدرجة الأساس حياة أعزاءنا المواطنين الكرد وربما يؤدي إلى ما هو أخطر

من ذلك لا سامح الله، كما أنه سيفسح المجال لتدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن العراقي لتنفيذ أجندتها ومصالحها على حساب مصلحة شعبنا ووطننا.

إننا من موقع المحبة والحرص على مصالح جميع أبناء الشعب العراقي ندعو الإخوة المسؤولين في الإقليم إلى الرجوع إلى المسار الدستوري في حل القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم..

كما ندعو الحكومة العراقية والقوى السياسية الممثلة في مجلس النواب إلى أن تراعي في جميع قراراتها وخطواتها المحافظة على الحقوق الدستورية للإخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها.

ونؤكد على المواطنين الكرام بأن التطورات السياسية الأخيرة لا يجوز أن تؤثر سلباً على العلاقة المتينة بين أبناء هذا الوطن من العرب والكرد والتركمان وغيرهم.. بل ينبغي أن تكون مدعاة لمزيد من التواصل فيما بينهم والتجنّب عن كل ما يمكن أن يسيء إلى اللحمة الوطنية بين المكونات العراقية)).

لعل أهم ما ورد في خطبة المرجعية في يوم الجمعة **٢٩** أيلول **٢٠١٧** هو:

١ ـ عدّ المرجع الأعلى محاولة (تقسيم البلد واقتطاع شماله بإقامة دولة مستقلة) أنه (محنة جديدة لا تقل عن مواجهة محنة الإرهاب الداعشي).

٢ ـ عدّ المرجع الأعلى الاستفتاء الخطوة الأولى (بالرغم من

كل الجهود والمساعي النبيلة التي بُذلت في سبيل ثني الإقليم عن المضي في هذا المسار).

٣ ـ تأكيد المرجعية على (ضرورة المحافظة على وحدة العراق أرضاً وشعباً).

٤ ـ دعت المرجعية (جميع الأطراف إلى الالتزام بالدستور العراقي نصاً وروحاً).

٥ ـ أكدت المرجعية على (الاحتكام في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم إلى المحكمة الاتحادية، والالتزام بقراراتها وأحكامها).

٦ ـ حذرت المرجعية الاستفتاء (خطوة منفردة باتجاه التقسيم والانفصال)، ورفضت (جعل ذلك أمراً واقعاً).

٧ ـ حذرت المرجعية أن الانفصال (سيفسح المجال لتدخل الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن العراقي لتنفيذ أجندتها ومصالحها على حساب مصلحة شعبنا ووطننا).

٨ ـ دعت المرجعية المسؤولين الكرد (إلى الرجوع إلى المسار الدستوري في حل القضايا الخلافية).

٩ ـ دعت المرجعية الحكومة العراقية ومجلس النواب (إلى أن تراعي في جميع قراراتها وخطواتها المحافظة على الحقوق الدستورية للأخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها).

١٠ ـ التأكيد على أهمية المحافظة على اللحمة الوطنية بين المكونات العراقية (العرب والكرد والتركمان وغيرهم).

أزمة كركوك

في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ دخلت القوات الحكومية إلى مدينة كركوك ومطار كي وان K1 وحقول النفط في كركوك. وكانت المدينة منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وهي تخضع لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، مع وجود هامش بسيط للحكومة الاتحادية. وبعد سقوط الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ استفحل النفوذ الكردي أمنياً واقتصادياً وإدارياً، حتى أن مجلس محافظة ومحافظ كركوك اتخذوا قراراً برفع العلم الكردي فوق الأبنية الحكومية في المحافظة. الأمر الذي جعل المحكمة الإدارية تصدر قراراً ببطلان رفع العلم الكردي. ولم يكتف محافظ كركوك ومجلس المحافظة، الذي يسيطر عليه الأكراد، بقضية العلم بل تمادوا حتى قرروا مشاركة محافظة كركوك وأقضيتها بالاستفتاء على الانفصال مع أن كركوك ليست جزءاً من الإقليم بل من المناطق المتنازع عليها التي تخضع للسلطة الاتحادية. الأمر الذي جعل البرلمان العراقي يصدر قراراً بعزل محافظ كركوك نجم الدين كريم من منصبه لتجاوز صلاحياته وحدود عمله.

تراوحت المواقف السياسية تجاه بسط سيطرة القوات الأمنية على كركوك وبقية الأقضية المتنازع عليها في محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين ما بين مؤيد ومتحفظ ومعارض. جاء موقف السيستاني ليقطع دابر الخلاف ويوجه البوصلة السياسية بالاتجاه الصحيح. إذ عد بعضهم انتصاراً للعرب على الكرد، وصار يسيء للكرد. وفي المقابل انتشرت مشاهد حرق العلم العراقي، ورافقتها

مشاهد حرق العلم الكردي. وكل ذلك كان يستفز المشاعر ويحرض على العداوة والحقد بين المواطنين.

في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧ ألقى الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطبة الجمعة التي ورد فيها:

((يعلم الجميع مستجدات الأيام الأخيرة على الساحة السياسية والأمنية وما تم من إعادة انتشار الجيش العراقي والشرطة الاتحادية في محافظة كركوك وبعض المناطق الأخرى وإذ نعبر عن تقديرنا العالي بحسن تصرف الأطراف المختلفة لإتمام هذه العملية بصورة سلمية وتفادي الاصطدام المسلح بين الأخوة الأعزاء الذي طالما عملوا جنباً إلى جنب في مكافحة الإرهاب الداعشي.

ونود أن نؤكد على أن هذا الحدث المهم لا ينبغي أن يُحسب انتصاراً لطرف وانكساراً لطرف آخر بل هو انتصار للعراقيين كل العراقيين فيما إذا تم توظيفه لمصلحة البلد دون المصالح الشخصية أو الفئوية واتخذ منطلقاً لفتح صفحة جديدة يتكاتف فيها الجميع لبناء وطنهم ورقيه وازدهاره.

قدر العراقيين بمختلف مكوناتهم من عرب وكرد وتركمان وغيرهم هو أن يعيشوا بعضاً مع بعض على ربوع هذه الأرض العزيزة وليس أمامهم فرصة لبناء غد أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرخاء والرفاه إلا مع تظافر جهود الجميع لحل المشاكل المتراكمة عبر السنوات الماضية مبنية على أسس العدل والانصاف والمساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات وبناء الثقة بينهم بعيداً عن النزعات التسلطية والتحم الاثني أو الطائفي والاحتكام إلى الدستور الذي يشكل بالرغم من نواقصه

العقد الذي حظي بقبول أغلب العراقيين حين الاستفتاء عليه فلا بد من احترامه ورعاية كافة مواده وبنوده ما لم يتم تعديله وفق الآلية المنصوص عليها فيه.

ومن هنا نناشد الجميع ولا سيما القيادات والنخب السياسية العمل على تقوية اللحمة الوطنية على أسس دستورية وتعزيز أواصر المحبة بين مكونات الشعب العراقي من خلال تأمين مصالح الكل من دون استثناء والابتعاد عن الانتقام مع الأحداث الأخيرة وتخفيف التوتر في المناطق المشتركة وتسهيل عودة النازحين إلى بيوتهم والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة بدون التعدي عليها ولجم أية مظاهر توحي بالعنصرية أو الطائفية سواء بنشر مقاطع مصورة أو صوتية أو رفع لافتات أو إطلاق شعارات أو حرق صور أو أعلام أو غير ذلك.

ندعو الجهات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لملاحقة من يقومون بهذه الأعمال اللاأخلاقية التي تضر بالسلم الأهلي والعيش المشترك بين أبناء هذا الوطن وندعو الحكومة الاتحادية إلى أن تعمل المزيد لتطمين المواطنين الكرد بأنها ستوظف كل طاقاتها في سبيل حمايتهم ورعايتهم على وجه المساواة مع بقية العراقية ولن تنتقص حقوقهم الدستورية شيئاً.

كما ندعو القيادات الكردية الكريمة إلى توحيد صفوفهم والعمل على تجاوز الأزمة الراهنة عبر التعاون مع الحكومة الاتحادية وفق الأسس الدستورية آملين أن يفضي ذلك إلى حلول عادلة ومقنعة للجميع)).

خطبة النصر على داعش

في يوم ١٠ كانون الأول ٢٠١٧ أعلن رئيس الوزراء العراقي عن تحقيق النصر الناجز على داعش وتحرير آخر شبر من التراب العراقي من دنس الإرهاب الداعشي، ووصول القوات العراقية إلى الحدود العراقية ـ السورية. وقد استبشر العراقيون بهذا النصر، وأقيمت الاحتفالات والمهرجانات بهذه المناسبة السعيدة.

في ١٥ كانون الأول ٢٠١٧ ألقى الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطبة النصر جاء فيها:

((أيها الإخوة والأخوات:

قبل أيام أعلن رسمياً عن تحرير آخر جزء من الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، وبهذه المناسبة نلقي على مسامعكم هذه الكلمة:

أيها العراقيون الشرفاء

بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من القتال الضاري وبذل الغالي والنفيس ومواجهة مختلف الصعاب والتحديات... انتصرتم على أعتى قوة إرهابية استهدفت العراق بماضيه وحاضره ومستقبله، انتصرتم عليها بإرادتكم الصلبة وعزيمتكم الراسخة في الحفاظ على وطنكم وكرامتكم ومقدساتكم، انتصرتم عليها بتضحياتكم الكبيرة حيث قدمتم أنفسكم وفلذات أكبادكم وكل ما تملكون فداءً للوطن الغالي فسطرتم أسمى صور البطولة والإيثار وكتبتم تاريخ العراق الحديث بأحرف من عزّ وكرامة، ووقف العالم مدهوشاً أمام صلابتكم وصبركم واستبسالكم وإيمانكم بعدالة قضيتكم حتى تحقق

هذا النصر الكبير الذي ظن الكثيرون أنه بعيد المنال ولكنكم جعلتم منه واقعاً ملموساً خلال مدة قصيرة نسبياً، فحفظتم به كرامة البلد وعزته وحافظتم على وحدته أرضاً وشعباً، فما أعظمكم من شعب.

أيها المقاتلون الميامين.. يا أبطال القوات المسلحة بمختلف صنوفها وعناوينها

إن المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي التي سخّرت كل إمكاناتها وطاقاتها في سبيل إسناد المقاتلين وتقديم العون لهم، وبعثت بخيرة أبنائها من أساتذة وطلاب الحوزة العلمية إلى الجبهات دعماً للقوات المقاتلة وقدمت العشرات منهم شهداء في هذا الطريق... لا ترى لأحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولامجداً يرقى إلى مجدكم في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي المهم.. فلولا استجابتكم الواسعة لفتوى المرجعية ندائها واندفاعكم البطولي إلى جبهات القتال وصمودكم الأسطوري فيها بما يزيد على ثلاثة أعوام لما تحقق هذا النصر المبين..

فالنصر منكم ولكم وإليكم وأنتم أهله وأصحابه فهنيئاً لكم به، وهنيئاً لشعبكم بكم، وبوركتم وبوركت تلك السواعد الكريمة التي قاتلتم بها وبوركت تلك الحجور الطاهرة التي ربّيتم فيها، أنتم فخرنا وعزّنا ومن نباهي به سائر الأمم.

ما أسعد العراق وما أسعدنا بكم لقد استرخصتم أرواحكم وبذلتم مهجكم في سبيل بلدكم وشعبكم ومقدساتكم، إننا نعجز عن أن نوفيكم بعض حقكم ولكن الله تعالى سيوفيكم الجزاء الأوفى، وليس لنا إلا ندعوه بأن يزيد في بركاته عليكم ويجزيكم خير جزاء المحسنين.

أيها الإخوة والأخوات

إننا اليوم نستذكر بمزيد من الخشوع والإجلال شهداءنا الأبرار الذين روّوا أرض الوطن بفيض دمائهم الزكية، فكانوا نماذج عظيمة للتضحية والفداء.

ونستذكر معهم عوائلهم الكريمة: آباءهم وأمهاتهم وزوجاتهم وأولادهم وأخوتهم وأخواتهم، أولئك الأعزة الذين فجعوا بأحبتهم فغدوا يقابلون ألم الفراق بمزيد من الصبر والتحمل.

ونستذكر بعزة وشموخ أعزاءنا الجرحى ولاسيما من أصيبوا بالإعاقة الدائمة وهم الشهداء الأحياء الذين شاء الله تعالى أن يبقوا بيننا شهوداً على بطولة شعب واجه أشرار العالم فانتصر عليهم بتضحيات أبنائه.

ونستذكر بإكبار وامتنان جميع المواطنين الكرام الذين ساهموا في رفد أبنائهم المقاتلين في الجبهات بكل ما يعزز صمودهم، حيث كانوا خير نصير وظهير لهم، في واحدة من أروع صور تلاحم شعب بكافة شرائحه ومكوناته في الدفاع عن عزته وكرامته.

ونستذكر بشكر وتقدير كل الذين كان لهم دور فاعل ومساند في هذه الملحمة الكبرى من المفكرين والمثقفين والأطباء والشعراء والكتّاب والإعلاميين وغيرهم..

كما نقدم الشكر والتقدير لكل الأشقاء والأصدقاء الذين وقفوا مع العراق وشعبه في محنته مع الإرهاب الداعشي وساندوه وقدموا له العون والمساعدة سائلين الله العلي القدير أن يدفع عن الجميع شر الأشرار وينعم عليهم بالأمن والسلام.

وهناك عدة أمور لابد من أن نشير إليها :

أولاً : إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الإرهاب والإرهابيين بل إن هذه المعركة ستستمر وتتواصل ما دام أن هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا الفكر المتطرف الذي لا يقبل صاحبه بالتعايش السلمي مع الآخرين ممن يختلفون معه في الرأي والعقيدة ولا يتورع عن الفتك بالمدنيين الأبرياء وسبي الأطفال والنساء وتدمير البلاد للوصول إلى أهدافه الخبيثة بل ويتقرب إلى الله تعالى بذلك... فحذار من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الإرهابية المستترة والخلايا النائمة التي تتربص الفرص للنيل من أمن واستقرار البلد.

إن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والإعلامية ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة، والعمل الأمني والاستخباري وإن كان يشكّل الأساس في مكافحة الإرهاب إلا أن من الضروري أن يتقرن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الإرهابي وانحرافه عن جادة الدين الإسلامي الحنيف، متزامناً مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة وإعادة إعمارها وتمكين أهلها النازحين من العودة إليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية وتجنب تكرار الأخطاء السابقة في التعامل معهم.

ثانياً: إن المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة إلى الكثير من الرجال الأبطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات وأبلوا بلاءً حسناً في أكثر المناطق وعورةً وأشد الظروف قساوةً وأثبتوا أنهم أهلٌ للمنازلة في الدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات وحققوا نتائج مذهلة فاجأت الجميع داخلياً ودولياً.. ولا سيما الشباب منهم الذين شاركوا في مختلف العمليات العسكرية والاستخبارية واكتسبوا خبرات قتالية وفنية مهمة وكانوا مثالاً للانضباط والشجاعة والاندفاع الوطني والعقائدي ولم يصبهم الوهن أو التراجع أو التخاذل..

إن من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة وترسم المسار الصحيح لدور هؤلاء الأبطال في المشاركة في حفظ البلد وتعزيز أمنه حاضراً ومستقبلاً، والوقوف بوجه أي محاولات جديدة للإرهابيين بغرض النيل من العراق وشعبه ومقدساته..

ثالثاً: إن الشهداء الأبرار الذين سقوا أرض العراق بدمائهم الزكية وارتقوا إلى جنان الخلد مضرجين بها لفي غنىً عنا جميعاً، فهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر، ولكن من أدنى درجات الوفاء لهم هو العناية بعوائلهم من الأرامل واليتامى وغيرهم، إن رعاية هؤلاء وتوفير الحياة الكريمة لهم من حيث السكن والصحة والتعليم والنفقات المعيشية وغيرها واجب وطني وأخلاقي وحق لازم في أعناقنا جميعاً، ولن تفلح أمة لا ترعى عوائل شهدائها

الذين ضحوا بحياتهم وبذلوا أرواحهم في سبيل عزتها وكرامتها، وهذه المهمة هي بالدرجة الأولى واجب الحكومة ومجلس النواب بأن يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم لعوائل شهداء الإرهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الأخرى للميزانية العامة.

رابعاً: إن الحرب مع الإرهابيين الدواعش خلّف عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين في صفوف الأبطال المشاركين في العمليات القتالية، وكثير منهم بحاجة إلى الرعاية الطبية وآخرون أصيبوا بعوق دائم، والعوق في بعضهم بالغ كالشلل الرباعي وفقدان البصر وبتر الأطراف، وهؤلاء الأعزة هم الأحق بالرعاية والعناية ممن سواهم، لما لهم من الفضل على جميع العراقيين، فلولاهم لما تحررت الأرض وما اندحر الإرهاب وما حفظت الأعراض والمقدسات، ومن هنا فإن توفير العيش الكريم لهم وتحقيق وسائل راحتهم بالمقدار الممكن تخفيفاً لمعاناتهم واجبٌ وأي واجب، ويلزم الحكومة ومجلس النواب أن يوفرا المخصصات المالية اللازمة لذلك، وترجيحه على مصاريف أخرى ليست بهذه الأهمية.

خامساً: إن معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنياً ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا إلى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية وأداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم إليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على أعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصهم على صيانة المقدسات من أن ينالها الإرهابيون بسوء،

فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية، ومن هنا حظوا باحترام بالغ في نفوس الجميع وأصبح لهم مكانة سامية في مختلف الأوساط الشعبية لا تدانيها مكانةُ أي حزب أو تيار سياسي، ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية يؤدي في النهاية إلى أن يحلّ بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة للأخطاء والخطايا التي ارتكبها من ادّعوها.

سادساً: إن التحرك بشكل جدي وفعّال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من أوليات المرحلة المقبلة، فلابد من مكافحة الفساد المالي والإداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الأطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيداً عن الإجراءات الشكلية والاستعراضية.

إن المعركة ضد الفساد ـ التي تأخرت طويلاً ـ لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الإرهاب قادرون ـ بعون الله ـ على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا إدارتها بشكل مهني وحازم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وصلاح أهله إنه سميع مجيب)).

لقد تضمنت واحدة من طوال خطب الجمعة المكتوبة مجموعة قضايا أهمها:

١ ـ ابتداءً مخاطبة جميع العراقيين بلا استثناء، وأشاد بإرادتهم الصلبة وعزيمتهم الراسخة في الحفاظ على وطنهم

وكرامتهم ومقدساتهم. كما أكد على التضحيات الكبيرة من أبناء العراق الذين استشهدوا دفاعاً عن العراق وشعبه.

٢ ـ إشادة بجميع المقاتلين والقوات الأمنية من مختلف الصنوف دون تسميتها.

٣ ـ الإشارة إلى فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها المرجع السيستاني وكانت الانطلاقة الكبيرة التي بعثت الحماس والاندفاع للتطوع في صفوف المقاتلين والفصائل المسلحة. وأن المرجعية لم تكتف بإصدار الفتوى والتعليمات بل بادرت إلى مساندة المقاتلين وتقديم العون المادي والمعنون. وأنها بعثت بطلاب وأساتذة الحوزة العلمية إلى الجبهات، واستشهد العشرات منهم.

٤ ـ إن المرجعية لا تنسب هذا النصر لها رغم دورها الكبير فيه، ولا لأي أحد أو جهة أخرى غير المقاتلين المتطوعين وأبناء القوات المسلحة. وهي إشارة واضحة إلى الكف عن الادعاء بالنصر لهذه الشخصية أو القائد بل الفضل كله، حسب رأي المرجعية، يعود لهؤلاء المقاتلين في الجبهات الذين لولا استجابتهم للفتوى لما تحقق هذا النصر المبين.

٥ ـ إعراب المرجعية باعتزازها وسعادتها والشعب العراقي بأبنائه الذين بذلوا مهجهم واسترخصوا أرواحهم ورسموا أروع صور التضحية والإنسانية في الجبهات. وأن المرجعية تعجز عن إيفائهم حقهم الذي يستحقونه.

٦ ـ استذكار الشهداء وعائلاتهم الكريمة الذين فجعوا بأحبتهم، والاعتزاز بالجرحى الذين شاء الله أن يبقوا بيننا شهوداً على

بطولة شعب واجه أشرار العالم فانتصر عليهم بتضحيات أبنائه. ودعت المرجعية إلى ضرورة رعاية عائلاتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم من حيث السكن والصحة والتعليم والنفقات المعيشية، وهذا واجب الحكومة ومجلس النواب في توفير التخصيصات المالية في الموازنة العامة للدولة. والأمر نفسه ينطبق مع الجرحى والمصابين والمعاقين الذين هم بحاجة إلى الرعاية الطبية للتخفيف عن معاناتهم.

٧ ـ استذكار أبناء الشعب الذين ساندوا جبهات القتال وقدموا المساعدات للمقاتلين، واستذكار دور المفكرين والمثقفين والأطباء والشعراء والكتّاب والإعلاميين الذين دعموا هذه الملحمة الكبرى. كما تقدمت المرجعية بالشكر والتقدير للأشقاء والأصدقاء الذين وقفوا مساندين للعراق وشعبه ضد الإرهاب الداعشي.

٨ ـ التأكيد على أن المعركة مع داعش والإرهابيين لم تنتهي لأن الفكر المتطرف ما يزال يرفض التعايش السلمي ممن يختلفون معه في الرأي والعقيدة. وحذرت من الخلايا التائمة التي تمثل قنابل موقوته مزروعة في جسد الشعب للنيل من أمنه واستقراره. ولابد من التصدي لجذور الإرهاب الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والإعلامية، وضرورة التصدي من خلال العمل وفق خطط مهنية مدروسة.

٩ ـ أكدت المرجعية على أهمية نشر خطاب الاعتدال والتسامح

في المجتمعات، وكشف زيف وبطلان الفكر الإرهابي المنحرف عن الدين الإسلامي.

١٠ ـ أهمية تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة، وإعادة إعمارها، وتمكين أهلها النازحين من العودة إليها بعزة وكرامة، وعدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية.

١١ ـ الدعوة لانخراط المقاتلين المتطوعين والحشد الشعبي في المنظومة الأمنية ضمن الأطر الدستورية والقانونية لما يمتلكون من خبرة قتالية وفنية وأداءً عالياً وانضباطاً وشجاعة واندفاعاً عقائدياً ووطنياً، ولم يصبهم الوهن أو التراجع أو التخاذل في جميع المعارك التي خاضوها ضد داعش رغم ضراوة المعارك وشراستها. وبذلك يتم حصر السلاح بيد الدولة بدلاً من انتشاره حالياً بيد الفصائل المسلحة والعشائر والمواطنين.

١٢ ـ التحذير من استغلال الانتصار على داعش والمشاركة في الجبهات لأغراض سياسية يؤدي إلى انتهاك المكانة العالية والسمعة الرفيعة التي حظي بها المقاتلون بين أبناء الشعب. كما يخدش في أهداف المقاتلين ونواياهم لأنهم إنما شاركوا في قتال داعش جاء تلبية لفتوى الدفاع الكفائي والدفاع عن الوطن وليس من أجل مواقع يحظون بها.

الفصل العاشر

المرجعية والشؤون العامة

منبر الجمعة بين النقد والتقويم

منذ سقوط النظام وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ لم يكف السيستاني يوماً في توجه نصائحه وإرشاداته بهدف تحسين الأداء الحكومي وضبط حركة السياسيين العراقيين. وكان في جميع لقاءاته مع المسؤولين والبرلمانيين يؤكد على أهمية النهوض بالخدمات المقدمة للمواطنين، وعلى الابتعاد عن المناكفات السياسية التي تؤدي إلى تقاطع السياسات. كما يؤكد على أهمية حفظ وحدة المجتمع العراقي بكافة أطيافه، واجتناب ما يفرق بين صفوف أبنائه.

وكانت بعض الإرشادات تجد طريقها إلى العلن من خلال خطب الجمعة التي تقام في الصحن الحسيني بكربلاء التي تولاها ممثلو سماحته وهم كل من الشيخ عبد المهدي الكربلائي والسيد أحمد الصافي. وتقسم الخطبة إلى قسمين: الأول يتحدث فيه الخطيب عن القضايا الأخلاقية والتربوية والاجتماعية، بل وحتى الاقتصادية والأمنية. ويطرح خلالها مقترحات وتصورات وحلول

للمشاكل والأزمات. والقسم الثاني يقرأه من نص مكتوب بعناية يمثل رأي المرجعية في الشأن المطروح. وهو نص مكتوب بعبارات واضحة لا تقبل التفسير سوى المعنى الظاهري، إضافة إلى الجانب الفقهي والشرعي. وتأتي عادة التوجيهات للحكومة أو المواطنين في هذا القسم عادة[١]. وفي هذا القسم تم إبلاغ السياسيين بامتناع سماحته عن استقبالهم، أو الإعلان بعدم طرح قضايا سياسية في خطبة الجمعة، إضافة إلى إعلان فتوى الجهاد الكفائي، والإعلان عن حركة الإصلاح.

لم تترك المرجعية الدينية فرصة إلا وتناولت الشأن العام سواء الخدمات أو المجتمع أو الصناعة والزراعة إلى الأمن والتربية والتعليم العالي وغيرها. وهذه نماذج من خطب الجمعة التي تناولت الشؤون المذكورة:

مشكلة الكهرباء

ففي أوج الحر في أشهر الصيف في ٣١ تموز ٢٠١٥ تناول الشيخ عبد المهدي الكربلائي قضية الطاقة الكهربائية، حيث انتقد الحكومة بقوله ((يعاني المواطنون في معظم المناطق من نقص كبير في الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية التي تمس الحاجة إلى حد الضرورة القسوة مع ارتفاع الحرارة إلى درجات قياسية في هذا الصيف اللاهب، وكان المتوقع من الحكومات المتعاقبة أن تولي اهتمام خاصاً بحل هذه المشكلة وتقرر وتنفذ خطط صحيحة

(١) خطب الجمعة في كربلاء لوحدها بحاجة إلى دراسة علمية ومنهجية ومتابعة المواضع المطروحة حسب فئتها وتصنيفها.

بسد النقص في هذه الخدمة الأساسية، ولكن المؤسف أن كل حكومة تضع اللوم على ما قبلها ثم لا تقوم هي بما يلزمها لتخفيف معاناة المواطنين مستقبلاً.

البطالة

وأضاف الكربلائي ((ويعاني الكثير من المواطنين من جوانب مهمة أخرى أيضاً ومنها عدم توفر فرص العمل المناسب الذي يحقق لهم الحد الأدنى من العيش الكريم حيث إن هناك نسبة عالية من البطالة في البلد كما هو معلوم للجميع والحكومات المتعاقبة أغفلت وضع خطط استراتيجية لعلاج هذه المشكلة بالرغم من الإمكانات الكبيرة التي يحظى بها العراق مما لو استغلت بصورة صحيحة لما بقي مواطن فيه لا يتوفر له العمل المناسب)).

معاملة المواطنين

((والمطلوب من الحكومة المركزية والحكومات المحلية أن تتعامل مع طبقات المواطنين بالأساليب المناسبة التي تعبر عن احترام الدولة لمواطنيها ورعايتها لحقوقهم وعدم اللجوء إلى الأساليب الخشنة في التعاطي مع مطالبهم المشروعة كما أن عليها أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تحقيق تلك المطالب وفي الحد الأدنى التخفيف من معاناة المواطنين ولو مرحلياً وحذاري من الاستخفاف بها والتقليل من شأنها وعدم الاكتراث بتبعاتها)).

الانفتاح على السنة

يؤكد خطيب الجمعة القوات الأمنية المشغولة بتحرير مدينة الرمادي على أهمية التعاون مع أهالي المدينة حيث يقول ((نؤكد

مرة أخرى على ضرورة مشاركة عدد أكبر من أبناء هذه المناطق في هذه المعارك خصوصاً أبناء العشائر الغيارى ممن عرفوا بحميتهم وغيرتهم على العراق ووحدته وكرامته وعزة شعبه، كما أن مشاركة إخوانهم من المتطوعين من مناطق أخرى في هذه المعارك يزيدهم اقتداراً عسكرياً وقوة معنوية تعزز قدراتهم الفعلية وتعكس تلاحماً وطنياً يثبت وحدة الهدف وشعور الجميع بالانتماء إلى العراق الواحد الموحد ويفوت الفرصة على من يريد التفرقة بين من هبوا من مناطق متعددة الانتماءات في سبيل تخليص البلد من الإرهاب الداعشي)).

وأضاف ((لابد أن يتزامن هذا مع تحرك المسؤولين ومن يعنيهم الأمر بالانفتاح على الشرائح الفاعلة والمؤثرة اجتماعياً ودينياً في هذه المناطق التي يجري تحريرها من دنس الدواعش للاطلاع على احتياجاتهم والاستماع إلى طروحاتهم ورؤاهم ومقترحاتهم للوصول إلى واقع أفضل وعلاقات تتسم بالثقة المتبادلة والشعور بوحدة المصير العيش المشترك المبني على تساوي الجميع في الحقوق والواجبات.

إن المأمول من المسؤولين أن يعملوا بجد وإخلاص في متابعة تظلمات المواطنين ويحاولوا بكل ما لديهم من إمكانات العمل لتحقيق مطالبهم وحسب احتياجاتهم وليتصوروا بعض الوقت أن يعيشون في نفس الظروف الصعبة التي يمر بها عامة الشعب عسى أن يتحسسوا عمق وحجم معاناتهم)).

ملاحقة الفاسدين

في خطبة الجمعة الموافق ٢ تشرين الأول ٢٠١٥ دعا السيد أحمد الصافي ((إلى ملاحقة ومحاسبة الفاسدين الذين ضيعوا أموال

الشعب أو استحوذوا عليها وأن تسترجع منهم الأموال وأن ينالوا عقابهم على جرائمهم بما يناسبها)). وأضاف ((لا يوجد من ينكر الحاجة الماسة إلى الإصلاح من المسؤولين وغيرهم بل يكاد يتفق الجميع على أن هناك ضرورة له ولكن المهم أن توضع خطة واضحة ومدروسة وعملية للإصلاح الحقيقي ويتعاون الجميع في القيام بخطوات أكثر أهمية مما تم القيام بها في المرحلة السابقة وأهمها ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عما جرى خلال السنوات الماضية من ضياع مئات المليارات[1] من أموال الشعب العراقي في مشاريع وهمية ومقاولات مبنية على المحابات والفساد، موضحاً إن الإصلاح الحقيقي يبدأ من هنا بملاحقة ومحاسبة من أفسدوا وضيعوا أموال الشعب أو استحوذوا عليها فما لم يطبق القانون بحق هؤلاء وتسترجع منهم الأموال ويعاقبوا على جرائمهم بما يناسبها فإنه سيستمر الفساد ولن يرتدع الفاسدون عن ممارساتهم)).

التربية والتعليم

يؤكد خطيب الجمعة على أهمية الجانب الأخلاقي والتربوي للطلاب. إذ يدعو إلى ((تعزيز ثقافة حب الوطن والاهتمام به من

(١) الحديث عن مئات المليارات غير واضح هل هو بالدولار أم بالدينار العراقي. علماً بأن هذه العبارات تتردد في وسائل الإعلام ولم يتم التأكد منها من مصدر مالي أو حكومي. إذ إن هناك حديث عن سرقة ألف مليار دولار أو ٨٠٠ مليار دولار. في حين أن واردات العراق للأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥ لا تتجاوز ٧٠٠ مليار دولار منها ديون وتعويضات فضلاً عن الموازنة التشغيلية التي كانت بحدود ٤٥٠ مليار دولار وأكثرها رواتب ونفقات دوائر الدولة.

خلال وضع واستحداث مناهج واضحة تعزز هذا الجانب في نفوس الطلبة بدءاً من رياض الأطفال)). كما يوجه نصائحه الآتية:

١ ـ إن هناك مسؤولية واضحة تقع على عاتق أبنائنا الطلبة وهي أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل تحصيل العلوم وتطوير الملكات الأخلاقية الفاضلة بما يحقق لهم ولبلدهم مستقبلاً زاهراً، فإنهم اليوم على مقاعد الدراسة وغداً على مقاعد مسؤولية خدمة بلدهم محققين بذلك آمال ورجاء أهاليهم وبلدهم.

٢ ـ على الجهات المعنية أن توفر كل الوسائل المتاحة التي من شأنها أن تنهض بالمستوى العلمي والأخلاقي إلى الأمام سواء في البنى التحتية للمدارس والجامعات أو التأكيد على كفاءة المدرس العلمية بل والاهتمام بالمؤسسة التعليمية على اختلاف مستوياتها وتذليل العقبات أمامها وإيجاد الفرص المناسبة لتطويرها.

٣ ـ التأكيد على ثقافة حب الوطن والاهتمام به ولابد من وضع واستحداث مناهج واضحة تعزز هذا الجانب في نفوس أبنائنا الطلبة بدءاً من رياض الأطفال وتثقيفهم على حرمة المال العام وأن السرقة من أموال الحكومة كالسرقة من أموال الناس قبيح وحرام.. وانتهاءاً إلى المراحل النهائية في الجامعات مع ملاحظة توطيد العلاقة بين الطالب ووطنه من خلال المحاضرات التي يلقيها الأساتذة الأفاضل لما لهذا الموضوع من أثر فعّال في تمسك الطلاب بوطنهم والحفاظ عليه بل والدفاع عنه ولقد لمسنا في العطلة الصيفية

المنصرمة الهمّة الكبيرة لأبنائنا الطلبة في الاستفادة من بعض البرامج الثقافية والعسكرية التي كانت تتمحور حول بناء الوطن والدفاع عنه..

ويمكن للأساتذة الأفاضل أن يذكروا القصص الرائعة لأبنائنا في القوات المسلحة والمتطوعين وأبناء العشائر وإنهم كيف يبذلون الغالي والنفيس، الأرواح والأموال في سبيل كرامة الوطن والدفاع عنه)).

ازدياد الطلاق

في خطبة الجمعة الموافق ٢ كانون الأول ٢٠١٦ تناول الشيخ الكربلائي قضية اجتماعية وهي تصاعد حالات الطلاق في المجتمع العراق إذ ((تشير الإحصائيات الصادرة من السلطة القضائية الاتحادية إلى تصاعد حالات الطلاق في العراق بصورة لم تكن مسبوقة من قبل، حيث أعلنت السلطة القضائية الاتحادية ـ كما ورد في بعض وسائل الإعلام ـ عن إحصائية تتعلق بعدد حالات الطلاق لشهر تشرين الأول الماضي فبلغت أكثر من (٥٢٠٠) حالة في حين بلغت حالات الزواج التي سجلت رسمياً لنفس الشهر (٨٣٤١) حالة. ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك التصاعد في عدد حالات الطلاق المسجلة منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية هذا العام بحيث ازداد العدد المسجل قضائياً في كل سنة مقارنة بما قبلها.

إن هذه الظاهرة تعد ظاهرة خطيرة في المجتمع العراقي تهدد الكيان الأسري بالتفكك والانحلال وتشكل خطراً على التماسك الاجتماعي إضافة إلى ما تتركه من آثار نفسية ومجتمعية وأخلاقية ذات أبعاد مخيفة بصورة عامة.

ومن هنا فإن من الضروري دراسة الأسباب الحقيقية والأساسية لبروز هذه الظاهرة وتضافر جهود جميع الجهات والمؤسسات القادرة على معالجتها والحد من تصاعدها. وإذا كانت المؤسسات الحكومية ولأسباب متعددة لا تخفى على الجميع غير قادرة على التأثير الفعال في معالجة هذه الظاهرة فإن المسؤولية الدينية والأخلاقية والإنسانية تحتم على الآخرين من المبلغين والخطباء ومؤسسات المجتمع المدني والآباء والأمهات وإدارات المدارس والجامعات أن تنهض بأداء مسؤولياتها في هذا المجال وتشمر عن ساعد الجد لوضع خطط مناسبة للمساهمة في تضييق دائرة هذه الظاهرة وفي الحد الأدنى عدم السماح باستمرارها في التصاعد.

ولابد لذلك من دراسة أسباب بروزها وهي كثيرة نشير إلى بعضها:

١ ـ ضعف الوعي الديني والاجتماعي بما يتعلق بالحقوق والواجبات ليس فقط على مستوى العلاقة بين الزوجين بل بين أفراد الأسرة بأجمعهم أي بين الأب وأبنائه والأم وأبنائها والأخوة والأخوات فيما بينهم وكذلك الزوج والزوجة.

مضافاً إلى ذلك عدم وعي كثير من الأزواج بالآثار الخطيرة للانفصال ولاسيما على أطفالهم واعتبار الطلاق أمراً هيناً تأثراً بالثقافات والعادات والرؤى الدخيلة على مجتمعنا والتي غزت عقول وقلوب الكثير من الرجال والنساء بل المجتمع بصورة عامة.

٢ ـ الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي بدلاً من توظيفها للمنفعة العلمية والفكرية والاجتماعية كونها وسيلة أريد منها تسهيل التواصل بين الأشخاص والإسراع في إيصال

المعلومات بما ينفع المجتمع الإنساني ولكن تستخدم مع الأسف لدى الكثيرين في غير ما أريد لها.

والأخطر من ذلك انجذاب العديد من الأزواج والزوجات لبعض الأفلام والمسلسلات التي تروج لمنهج لا ينسجم مع ثقافتنا وعاداتنا بل حتى مشاعرنا وعواطفنا واستبدالها بمفاهيم وعادات وتقاليد بعيدة عن جوهر ديننا وأصالة تقاليدنا حتى أضحت بعض الأمور المستهجنة لدى المجتمع العراقي وفق معاييره الدينية والأخلاقية أموراً مقبولة لا تستنكر وصارت ظاهرة بدأت تسري لدى أفراد المجتمع بصورة سريعة.

٣ ـ تصاعد ظاهرة البطالة والأزمة الاقتصادية التي يعاني منه العراق فإن لها تأثيراً ملموساً في تزايد حالات الطلاق.

وبهذا الصدد لابد من التثقيف على تحمل هذه الأوضاع الاستثنائية وتجنب الانفصال لدواعي الضيق في المعيشة وقلة الموارد المالية للأزواج حفاظاً على النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وتجنيباً لأفراد الأسر خصوصاً من هم في مراحل الطفولة من المستقبل المجهول والمظلم أحياناً للبعض منهم ـ إضافة إلى تحصينهم من المخاطر النفسية والاجتماعية والأخلاقية التي يمكن أن تتركها هذه الظاهرة عليهم.

ونشير هنا إلى أن مقتضى المسؤولية الدينية والوطنية والأخلاقية أن تعمل الجهات القضائية المختصة بقضايا الطلاق على محاولة إصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر بين الأزواج وعدم التسرع في إيقاع الطلاق برجاء أن يصلح الطرفان أوضاعهما ويعودا إلى رشدهما.

كما إن من الضروري أن يقوم الآباء والأمهات بما يقتضيه الحفاظ على الكيان الأسري من التدخل الايجابي لدى الزوجين وعدم السماح لتفاقم المشاكل فيما بينهما بل السعي لإصلاح حالهما مهما أمكن))).

خاتمة

من خلال انفتاح السيد السيستاني على العملية السياسية ومتابعته للشأن العراقي يمكن تلمس ما يأتي:

١ ـ أثبتت الأحداث أن المرجعية تعي جيداً المرحلة التاريخية التي تعاصرها بشكل تجعل المرجعية ترسم استراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع الأحداث بروية وحكمة بعيداً عن الانفعال وردود الأفعال غير المحسوبة. إذ بدا من الواضح أن إصرار المرجعية على إجراء الانتخابات العامة كشرط لإضفاء الشرعية على أي عمل سواء تشكيل الجمعية الوطنية أو تدوين الدستور وما ينبثق منها من مؤسسات دستورية.

٢ ـ استيعاب المرجعية للظروف الدولية والموازنات السياسية والمصالح الاقتصادية والثقافية للقوى الكبرى في المنطقة. وكذلك استيعاب الطرح السياسي والقانوني المتمثل في قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعراق ومستقبله والدور الأمريكي فيه. هذا الوعي السياسي جعل المرجعية تؤكد دائماً على ما ألزمت به القوى الكبرى أنفسها فيما يخص مستقبل العراق ورعاية العملية الديمقراطية التي تضمن الأمن والاستقرار السياسي والأمني، مما يؤدي إلى انسحاب القوات الأجنبية من العراق. إن المرجعية

رفضت التعامل عسكرياً مع الاحتلال لكنها أكدت على العملية السياسية. واعتبرت أن الإلزام أي (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) هي القاعدة في المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، حتى تتحقق السيادة الكاملة للعراقيين على دولتهم.

٣ ـ التفاعل العميق والتأكيد الدائم على الحالة الوطنية العراقية ومصالح العراق ومستقبل الشعب العراقي وطموحاته وآماله، بما يضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء العراق بلا تمييز. إذ بقيت المرجعية تشكل طبقة وطنية تدافع عن مصالح الشعب العراقي، وتقف ضد أي حاكم أو مشروع للظلم والقمع. لقد استوعبت المرجعية مختلف أطياف الشعب العراقي ومذاهبه وقومياته وأديانه. فقد أكد السيستاني على مشاركة غير المسلمين في الانتخابات ودعاهم لممارسة حقهم الوطني. كما كان يستقبل ويخاطب العرب والكرد، الشيعة والسنة، المسلمين والمسيحيين والصابئة. كما أبدى تفهماً واعياً للقضايا الأساسية مثل الفيدرالية، حيث رأى أنه لا مانع لديه من إقامتها طالما أنها تمثل رغبة العراقيين.

٤ ـ استيعاب المرجعية للظروف السياسية واختلاف التيارات الفكرية الأيديولوجية، وأنه لابد للجميع من صيغة سياسية وقانونية يجدون فيها الحريات والحقوق الدينية والحريات السياسية والثقافية والقومية. وهذا ما جعل المرجعية تتبنى المسار الديمقراطي دون أن تسميه. إذ إنها تمسكت بالشرعية الجماهيرية المستمدة من الانتخابات واختيار ممثلي الشعب ليقرروا ما يريده ناخبوهم ويرغبون بتحقيقه. كما كفلت لجميع التيارات السياسية حرية العمل السياسي، حتى العلمانيين وغير المسلمين طالما أنهم يحترمون

القانون، ولا يتعدون على حقوق وحريات الآخرين. لقد شددت المرجعية على (مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك في الدستور الجديد)[١].

٥ ـ رغم إيمانها، كمرجعية دينية، بالدولة الإسلامية، لكنها لم تجبر أحداً على تبني هذا الخيار، ولم ترفع هذا الشعار أو تطالب بإقامتها. وكان بإمكانها القيام بذلك لوجود أحزاب إسلامية قوية، ولوجود أرضية شيعية مستعدة لتبني أطروحات المرجعية. إن المرجعية تنادي بدولة هي أقرب للدولة الديمقراطية الدستورية، منها إلى الدولة الدينية الثيولوجية الشمولية التي يلعب فيها رجال الدين دوراً مركزياً حيث يسيطرون على جميع النشاطات العامة، ويتدخلون في الحريات الفردية، ويحددون الخيارات الفكرية والأيديولوجية. يؤيد هذه الفكرة نوح فيلدمان أستاذ القانون في جامعة نيويورك بأن (الديمقراطية الإسلامية أمر ممكن في العراق، ديمقراطية تضمن لهم ليس فقط حق الانتخاب، ولكن الحق بأن يصوتوا لقوانين مغروسة في المعتقدات والقيم والمثل الإسلامية. ويمكن للدولة أن تقر بالإسلام وتمول المؤسسات الدينية والتعليم الديني)[٢]. ويؤكد ريو مارك كيرشت من مؤسسة المشروع الأمريكي لبحوث السياسات العامة على أن: (أتباع السيستاني الأتقياء يمنحون ليس فقط الأمل الأفضل لنشوء الديمقراطية، ولكن ربما

---

(١) من تصريح للسيد السيستاني، محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، ص٩٣، نقلاً عن جريدة المستقبل في ٢٠٠٣/٨/٢١.

(٢) إيان بوروما، ديمقراطية إسلامية للعراق؟ صحيفة المدى، العدد: ٢٧٥ الصادر في ٢٠٠٤/١٢/١٦، ص٥.

الأمل الوحيد)[١]. يأتي ذلك في ظل فشل أو عدم تطور التجارب الديمقراطية في المنطقة.

٦ ـ استطاعت المرجعية كبح جماح رجال الدين المحسوبين على المرجعية والمتطلعين للعب دور أكبر من خلال الأجواء الديمقراطية والحريات العامة التي تضمنها العملية السياسية والقوانين النافذة في العراق اليوم. لقد منع السيد السيستاني وكلاءه من تولي أي منصب حكومي (عدا الأوقاف)، كما منعهم من ترشيح أنفسهم في قوائم الأحزاب السياسية في انتخابات ١٢/١٥/ ٢٠٠٥ العامة. لقد أصبح الفقيه والمرجع والخطيب وطالب الحوزة وإمام المسجد والحسينية رجالاً متخصصين في الدين والأحكام الشرعية يدلون بدلوهم حسب موقعهم وحسب حاجة الدولة والمجتمع إليهم. إذ يوجد العديد من رجال الدين، وبعضهم وكلاء للمرجعية، انتخبوا نواباً في الجمعية الوطنية، ويشاركون في مختلف لجانها الاختصاصية، حتى أن رئيس لجنة صياغة الدستور عالم دين، الشيخ همام حمودي.

٧ ـ منعت المرجعية نمو التطرف الديني الذي حاولت بعض التيارات الشيعية ممارسته بعد سقوط النظام. إذ كانت تؤكد دائماً على احترام القوانين التي تصدرها الحكومة، وأنها مقدمة على الاجتهادات الفردية في تطبيق الأحكام الشرعية. لقد رفضت المرجعية إجبار المرأة العراقية على ارتداء الحجاب، واعتبرت قرار ارتداء الحجاب أمراً تابعاً للمرأة، وهي التي تتخذه باختيارها.

---

(١) المصدر السابق.

٨ ـ لقد تمكنت المرجعية من تجنيب العراق النموذج التركي العلماني الذي يلغي أي دور للدين في الحياة العامة. كما تفادت قيام دولة دينية على الطراز الإيراني حيث الطابع الشمولي هو السائد في الدولة. لقد منحت المرجعية الدين موقعه الطبيعي كنظام أخلاقي وهوية ثقافية للشعب العراقي. كما ساهمت في دعم الاتجاه الذي يقضي بعدم إصدار قانون يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. إن موافقة أمريكا على الدستور العراقي الذي يمنح الإسلام دوراً بارزاً في الدولة، يعد انتصاراً للتيار الإسلامي من جهة. ومن جهة أخرى يشير على نضج واضح في الفكر السياسي الغربي الذي اعتاد على عداء الإسلام لأسباب تاريخية وعقائدية وفلسفية. إضافة إلى التجارب المريرة للتعامل مع الإسلام السياسي الذي برز فيه الطابع الأصولي والإرهابي، كما في إيران وأفغانستان والسعودية والباكستان ومصر. لقد أدركت أمريكا أن الإصرار على العلمانية يجعل الناس يتوجهون أكثر فأكثر نحو الإسلام المتطرف لأنها ستعطي مبررات مقبولة في مهاجمة ورفض المشروع العلماني حتى وإن كان ديمقراطياً. من جانب آخر فإذا لم يكبح الإسلاميون المعتدلون جماح العنف والتطرف، وإذا لم يتمسكوا بالخيار الديمقراطي فإن المسار الديمقراطي سيفشل في النهاية، ويكونون هم أول الخاسرين، لأنهم سيعودون إلى دوامة العنف والعنف المضاد من قبل الدولة، كما يحدث في بلدان إسلامية كثيرة.

٩ ـ وقفت المرجعية ضد توجه بعض النخب العلمانية العراقية التي أرادت إقصاء الإسلام عن لعب أي دور في الدستور والقوانين. إن تهميش الدين يؤدي إلى ظهور تمرد إسلامي يتمثل بالحركات

الأصولية التي تنتهج العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وللانتقام من الأنظمة التي تمنعها من العمل والحركة والتعبير. إذ يرى بعض الباحثين أن (الدين في الحقيقة وعلى مدى قرون عديدة، كان يمثل كابحاً للطغيان في العالم الإسلامي. إن تدمير المؤسسات الإسلامية التقليدية مثل المدارس الدينية والمساجد باسم التحديث يترك فراغاً اجتماعياً يتم ملؤه في آخر الأمر بازدهار التطرف في الفكر الإسلامي السياسي)[١].

١٠ ـ أثبتت المرجعية أن الدين يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في الحياة العامة وفي عملية التحول نحو النظام الديمقراطي. وهذا على العكس مما تدعو إليه النخب العلمانية التي تؤكد على أن الدين يعيق التقدم السياسي والاجتماعي، وتنادي واجهاتها ومنظماتها وخاصة النسائية منها إلى فصل الدين تماماً عن الدولة والدستور والقانون. لقد أعطت المرجعية مصداقاً واضحاً على أن الإسلام لا يتقاطع مع الديمقراطية، كما يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين. هذا في الوقت الذي يشهد العالم نمواً في الأصولية الإسلامية التي تتمثل في الحركات الجهادية والجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف والإرهاب سبيلاً لمواجهة خصومها، ولتحقيق أهدافها. في نفس الوقت منعت المرجعية من تسيس الدين وجعله مجرد واجهة لأغراض سياسية ومنافع شخصية وحزبية. لقد حافظت المرجعية على التوازن الدقيق لدور الدين، وتجنيبه حالة الاستغراق

---

(١) مايكل هيرش في مجلة (الواشنطن الشهرية)، نقله إيان بوروما في مقالة له في صحيفة نيويورك تايمز، ترجمة صحيفة المدى في ٢٠٠٤/١٢/١٦.

والذوبان في العملية السياسية، وبين التهميش والاقصاء، أو التوظيف السلبي والاستغلال السياسي للرموز الدينية.

١١ ـ أعطت المرجعية زخماً كبيراً ودفعاً قوياً للتيار الإسلامي المعتدل في العراق، كحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الفضيلة وغيرهم، في أن يكون جزءاً هاماً ولاعباً قوياً في الساحة السياسية العراقية. لقد بات التيار الإسلامي على هرم السلطة، يصنع القرار وتتولى شخصياته مسؤوليات عالية في الدولة، ويطرح برامج سياسية. هذا التبني المرجعي يقوي الخط المعتدل في التيار الإسلامي، ويحول دون نزول الجماعات الإسلامية إلى العمل تحت الأرض ليمارس نشاطاته بعيداً عن الرقابة أو التقويم.

١٢ ـ بذلت المرجعية جهوداً استثنائية في تخفيف اندفاع التيار الصدري الذي كان يميل للعنف بسبب ظروف تشكيله وطبيعة قواعده. فقد بدا التيار الصدري أكثر انسجاماً مع خط المرجعية، وأصبح أكثر هدوءاً وعقلانية، يفكر بالمنطق السياسي ويمارس العمل السياسي عبر قنواته المفتوحة، ويساهم برأيه ويبني موقفه السياسي حسب طبيعة الحدث، ووفق متبنياته التي ربما تختلف عن بقية الأحزاب والحركات الشيعية[١].

---

(١) أصدر مكتب السيستاني بياناً في ٢٠٠٣/١٠/١٥ دعا فيه (جميع أبناء الشعب العراقي إلى عدم التصديق بما تروجه القنوات الفضائية من وجود صراع بين مكتب السيد الشهيد الصدر (قده) ومكتب السيد السيستاني (دام ظله الوارف). وأن هناك جهات معادية استعمارية وإقليمية معادية لمذهب أهل البيت عليهم السلام تحاول إثارة الفتنة الداخلية بين أبناء هذا المذهب. فالذي نرجوه ونأمله من=

١٣ ـ أدركت المرجعية أن الديمقراطية في العراق لن تجد طريق النجاح دون استيعاب مطالب السنة العرب، لما لهم من تراث إداري وخبرة حكومية وقدرة مالية واقتصادية، وامتدادات عربية ودولية تؤيد مواقفهم، وتضغط على الشيعة والأكراد لتلبية مطالب السنة. ولذلك منع السيد السيستاني أية مواجهة شيعية مسلحة ضد السنة رغم الجرائم الطائفية التي ارتكبتها جماعات سنية وتكفيرية وبعثية. كما استقبل السيد السيستاني شخصيات إسلامية وحكومية وسياسية سنية متفهماً لمواقفهم، مسدداً إياهم بالنصح والمشورة من أجل المحافظة على وحدة الصف الوطني العراقي[١].

١٤ ـ أكدت المرجعية على أهمية ضمان حقوق الأقليات الدينية والمذهبية والقومية في العراق. كما أكدت على دور المرأة في الحياة العامة، عندما أيدت مشاركتها في الانتخابات، ناخبات ومرشحات. كما دعمت دور المرأة في منظمات المجتمع المدني، وتولي مناصب حكومية، وتمثيل الشعب في الجمعية الوطنية

=جميع الموالين لأهل البيت عليهم السلام التزام الهدوء وضبط النفس. وعلى جميع أبناء المذهب التآلف والتعاضد من أجل تفويت الفرصة على الأعداء. ونحن جميعاً إخوة في الله، متحابون وعلينا التعاضد من أجل دفع الفتنة والبلاء عن هذا البلد. محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، ص١٠٢.

(١) في ٢٠٠٤/١/١٢ أصدر مكتب السيد السيستاني بياناً أشار فيه إلى لقاء سماحته مع الدكتور عدنان الباججي الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي، وجاء فيه إلى أن الباججي (شرح لسماحته آخر التطورات فيما يتعلق بالعملية السياسية. كما اطلع سماحته على مضمون الرسالة التي بعث بها إليه السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن. (مكتب السيد السيستاني في ١٨ من ذي القعدة ١٤٢٤هـ).

ومجالس المحافظات والبلديات. يأتي ذلك ليؤكد نضج الفكر السياسي الشيعي وانفتاح الفقه الشيعي، مقارنة بالمؤسسات الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية (كالسعودية والكويت) التي ما زالت تمنع منح المرأة حق التصويت أو الترشيح في المجالس التمثيلية.

١٥ ـ حافظت المرجعية على الحوزة العلمية بكيانها وامتداداتها ورجالها ومؤسساتها لتكون دوماً في خدمة الأمة وطموحاتها وآمالها. كما حمت المؤسسة الدينية من التدخلات الداخلية والضغوط الخارجية من أية جهة كانت. وهذا لا يعني الانغلاق على الذات أو قطع الاتصالات مع الآخرين، بل على العكس مثلاً، أجاب السيد السيستاني على أسئلة وجهها إليه مراسلون من صحف أمريكية[١].

١٦ ـ لعبت المرجعية دوراً هاماً في الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث تمكنت بحكمتها وسعة صدرها من تجنيب العراق حرباً أهلية وفتن طائفية هنا وهناك، سواء داخل الصف الشيعي أو بين الشيعة والسنة، أو بين الإسلاميين وغير الإسلاميين. لقد أصبحت المرجعية في بعض الأحيان الصوت الوحيد الذي ينتظره الجميع. ففي الأزمة السياسية والمواجهة العسكرية التي حدثت في شهر آب ٢٠٠٤ بين تيار السيد مقتدى الصدر وبين القوات والأمريكية والعراقية في النجف الأشرف، وما

(١) انظر مثلاً: الواشنطن بوست في عددها الصادر في ٢٠٠٣/٦/٢٦، وكالة أسوشيتد برس في ٢٠٠٣/١٠/١٨، شبكة فوكس نيوز، والواشنطن بوست في ٢٠٠٣/١٠/٢٤.

حدثت من أعمال شغب ومواجهات مسلحة بين الطرفين في المحافظات، وتدمير أنابيب نفط ومباني حكومية، عجز الجميع عن فعل أي شيء، لا الحكومة والجيش والشرطة، ولا القوات الأمريكية، ولا الأحزاب السياسية، وبقوا ينتظرون عودة السيد السيستاني من رحلة العلاج في لندن، ليقوم بدور لا أحد يتمكن من أدائه سواه. وبالفعل عاد السيستاني وأقنع التيار الصدري من الانسحاب من النجف والكوفة، عندها تنفس الجميع الصعداء.

١٧ ـ استخدمت المرجعية تأثيرها الواسع ونفوذها الكبير في تعبئة الجماهير العراقية باتجاه المسار الديمقراطي. كما تمكنت من إحضار الشارع العراقي في الساحة أثناء الأزمات والمنعطفات الهامة كالانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور. إن الإنتماء والتأثير الديني في المجتمعات الإسلامية وفر إجماعاً ضرورياً باتجاه العمل بالقواعد المشتركة التي يؤمن بها الجميع. ولا يُعلم كيف كانت ستسير الأمور في العراق لو أن المرجعية انكفأت على نفسها، أو كانت ضد العملية الديمقراطية.

١٨ ـ تعتبر مرجعية السيد السيستاني امتداداً لمدرسة أستاذه السيد أبو القاسم الخوئي. فالخوئي كان لا يعارض الإيمان بالدولة الإسلامية، ولا يناقض السياسة من حيث المبدأ، ويؤمن بولاية الفقيه (الخاصة). وينفرد ببعض الآراء المرتبطة بالأساس الفكري الثوري، لكن الجانب العملي اتخذ مساراً تقليدياً أوقف أية مبادرة أو تحرك سياسي[١]. هذا الخيار التقليدي جعل الخوئي بعيداً عن

(١) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص٤٥٢.

التدخل بالشأن السياسي رغم حدوث أحداث خطيرة في العراق مثل إعدام السيد محمد باقر الصدر والحرب العراقية الإيرانية. ولعل أبرز دور للسيد الخوئي كان انخراطه في انتفاضة شعبان/آذار ١٩٩١ باعتباره المرجع الأعلى للشيعة وزعيم الحوزة العلمية وكشخصية اجتماعية بارزة لأن كلمته مسموعة ومتفق عليها من قبل الجميع[١].

لقد كان يُتوقع من السيد السيستاني أن لا يتدخل في الشأن السياسي طبقاً لمدرسته الفقهية والسيرة العملية للمرجعيات التي سبقته (السيد أبو الحسن الأصفهاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)، السيد محسن الحكيم (١٩٤٦ ـ ١٩٧٠)، السيد أبو القاسم الخوئي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢).

إن تدخل السيد السيستاني بالشؤون السياسية نابع من وقائع عملية أكثر منها متبنيات نظرية. وقد سألته عن هذا الأمر فأجاب: (الناس تسألني في أمورها وخاصة القضايا العامة والمصيرية كالانتخابات وغيرها، فهل أسكت أم أجيبها؟ إنني كمرجع أجد نفسي ملزماً بالإجابة على استفسارات الناس وحتى السياسية منها). من جانب آخر يلتقي السيستاني وبقية المراجع الكبار (السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحاق فياض والشيخ بشير النجفي والشيخ محمد اليعقوبي) الكثير من المسؤولين في الدولة والحكومة وزعماء الأحزاب السياسية ونواب البرلمان ووجهاء ورؤساء عشائر يسألون ويطلبون النصيحة في الشؤون السياسية، فهل يردهم أم يجيبهم وينصحهم خدمة لصالح العراق والشعب العراقي؟

---

(١) المصدر السابق، ص٤٥٣.

صدر للمؤلف

١ ـ الإسلاميون والقضية الفلسطينية، بالعربية والإنكليزية، ١٩٨٠.

٢ ـ العالم الإسلامي والغرب: دراسة في القانون الدولي الإسلامي، ٢٠٠٢.

٣ ـ الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي، ط١: ٢٠٠٠، ط٢: ٢٠٠١، ط٣: ٢٠٠٥.

٤ ـ الهجرة تأسيس فقهي، الفصل الثاني من كتاب (الهجرة والاغتراب) لعادل القاضي، ١٩٩٩.

٥ ـ آلية العلاقة بين المرجع والأمة، فصل من كتاب (الصدر الثاني: دراسات في فكره وجهاده)، ٢٠٠٢.

٦ ـ اعتناق الإسلام في الغرب، أسبابه ودوافعه، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

٧ ـ الإسلام في أوربا: تكيّف متبادل بين الأحكام الفقهية والتشريعات الغربية، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٨ ـ الأقليات المسلمة في الغرب، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٩ ـ وثيقة مكة: الخلفيات والنتائج. ٢٠٠٨.

١٠ ـ مقدمة في الإعلام الإسلامي، ٢٠٠٩.

١١ ـ الإسلام السياسي والدولة المعاصرة، ٢٠٠٩.

١٢ ـ الإسلاميون والديمقراطية، ٢٠٠٩.

١٣ ـ المفكرون الغربيون المسلمون (مجلدين)، ٢٠٠٩.

١٤ ـ مقالات في المرأة المسلمة، ٢٠١٠.

١٥ ـ الصدر الثاني مرجع أمة، ٢٠١٠.

١٦ ـ المرجعية والاحتلال الأجنبي، ٢٠١٠.

١٧ ـ المرجعية والانتخابات البرلمانية، ٢٠١٠.

١٨ ـ مشاريع إلغاء التمييز الطائفي في العراق: من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم، ٢٠١٠.

١٩ ـ مقدمة في العلاقات العامة والإعلام الإسلامي، ٢٠١٠.

٢٠ ـ علماء الشيعة والقضية الفلسطينية، ٢٠١٠.

٢١ ـ الإسلام والأمم المتحدة، ٢٠١١.

٢٢ ـ الإسلام والاستعمار، ٢٠١١.

٢٣ ـ الإسلام والقانون الدولي، ٢٠١٢.

٢٤ ـ الإسلام والثقافة الغربية، ٢٠١٢.

٢٥ ـ مقالات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، ٢٠١٢.

٢٦ ـ الإمام المهدي عليه السلام منقذ البشرية. ٢٠١٢.

٢٧ ـ أحاديث عاشوراء، ٢٠١٢.

٢٨ ـ ثورة العشرين: ثورة تأسيس الدولة العراقية، ٢٠١٢.

٢٩ ـ التقسيمات الإدارية في بغداد منذ ٧٠ عاماً، ٢٠١٢.

٣٠ ـ عالمية الرسالة الإسلامية، ٢٠١٣.

٣١ ـ المنهج الإسلامي في السياسة الخارجية، ٢٠١٣.

٣٢ ـ الفتوحات الإسلامية: شرعيتها، أسبابها ودوافعها، ٢٠١٣.

٣٣ ـ الانتماء للإسلام: حوارات في الثقافة الإسلامية.

٣٤ ـ تاريخ القشلة وإعمارها، ٢٠١٤.

٣٥ ـ يوميات بغداد: مذكرات سيدة هولندية، ٢٠١٢.

٣٦ ـ العودة إلى بغداد: أسبوع في بغداج، ٢٠١٣.

٣٧ ـ إرهاصات إسلامية لاكتشاف الغرب: رحلة ابن القاسم الحجري، ٢٠١٢.

٣٨ ـ الانفتاح على الآخر: رحلة ابن فضلان، ٢٠١١.

٣٩ ـ المجتمع النبوي ليس بلا مشاكل، ٢٠١٤.

٤٠ ـ فتوى الجهاد للسيد السيستاني: خلفيتها وظروفها، ٢٠١٤.

٤١ ـ فتاوى المواجهة والتحديات (لعلماء الشيعة)، ٢٠١٦.

٤٢ ـ المركز الثقافي البغدادي: عامان من الإبداع والمثابرة (عبد الكناني)، ٢٠١٤.

٤٣ ـ الأغلبية السياسية: أربع مقالات في الديمقراطية، ٢٠١٧.

٤٤ ـ حوارات مع مفكرين أوروبيين، ٢٠١٧.

٤٥ ـ حزب الدعوة الإسلامية: قراءة في تاريخه وفكره ومواقفه، ٢٠١٧.

٤٦ ـ دور ترجمات ألف ليلة في الأدب والفن الأوروبي، ٢٠١٧.

٤٧ ـ الإمام علي والمعارضة السياسية، ٢٠١٧.

٤٨ ـ شروح عهد الأشتر: كتاب الراعي والرعية نموذجًا، ٢٠١٧.

٤٩ ـ موجز في الوقف الإسلامي، ٢٠١٧.

٥٠ ـ ساطع الحصري والتحول القومي، ٢٠١٧.

٥١ ـ العراق والإسلام السياسي ودور الإسلام الشيعي والسني في العراق المعاصر، ٢٠١٨.

٥٢ ـ الإسلاميون والليبرالية، ٢٠١٩.

المحتويات

مقدمة ٥

توطئة: علماء الشيعة رواد الإصلاح الديمقراطي ٩

إيران: ثورة الدستور وتطور الفقه السياسي ٩

الشيخ النائيني وتأصيل الملكية الدستورية ١٠

تأثير الحركة الدستورية في العراق ١٢

علماء الشيعة وتأسيس الدولة العراقية ١٢

أول برلمان ودستور عراقيَين ١٣

الفصل الأول: دور المراجع في المجتمع الشيعي ١٥

المرجعية والسياسة ١٧

المرجعية والاحتلال البريطاني ١٩

المرجعية وحرب فلسطين ٢١

الكاشاني وتأميم النفط ٢٢

الإمام الحكيم وحرب السويس ٢٦

الإمام الخميني والحصانة القضائية للأمريكان ٣١
الشهيد الصدر وتحريم البعث ٣٣
تأسيس الأحزاب الإسلامية ٣٦
الفصل الثاني: الدولة في فكر السيستاني ٣٩
أولاً: عدم تدخل المرجعية بشؤون الدولة ٤١
ثانياً: شكل نظام الحكم ٤٢
ثالثاً: طبيعة الحكومة ٤٣
رابعاً: علاقة الدين بالدولة ٤٥
خامساً: تدوين دستور دائم ٤٨
سادساً: التعددية والعدالة والمساواة واحترام الرأي الآخر . ٥٠
سابعاً: الأغلبية السياسية ٥١
السيستاني والأغلبية البرلمانية ٥١
مانفيستو النجف الديمقراطي ٥٤
قراءة في بيان السيستاني ٥٨
أهم ما تضمنه مانفيستو الديمقراطية ٦١
الفصل الثالث: المرجعية وأحداث ما بعد سقوط النظام ٦٩
المرجعية صمام أمان العراق ٧١
إنهاء النزاع في كربلاء ٢٠٠٣ ..... ٧١

معركة النجف ٢٠٠٤ ..... ٧٣
استلام الوقف الشيعي للعتبة العلوية ٧٥
الموقف من الفتنة الطائفية ٧٦
منع الحرب الطائفية ٧٩
الفصل الرابع: تأسيس الجمهورية السادسة ٨٥
مجلس الحكم الانتقالي ٨٥
قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ٨٨
السيستاني يخاطب مجلس الأمن الدولي ٩٤
حكومة مجلس الحكم الانتقالي ٩٥
تشكيل الحكومة المؤقتة ٩٦
الفصل الخامس: السيستاني يضع أسس تشكيل الدولة ٩٩
تدوين الدستور العراقي الدائم ٩٩
السيستاني يصر على الانتخابات ١٠١
لجنة صياغة الدستور ١٠٢
أعضاء لجنة صياغة الدستور ١٠٣
إشكالات حول الدستور ١٠٧
التصويت على الدستور ١٠٨
الإسلام في دستور ٢٠٠٥ ..... ١١٠

السيستاني يشكل قائمة انتخابية ١١٢
الحوزة العلمية والانتخابات ١١٣
فتاوى أول انتخابات تشريعية ١١٦
القسم الأول: في الخطوط العامة للانتخابات ١١٨
القسم الثاني: في تفاصيل الانتخابات ١١٩
الانتخابات البرلمانية الثانية ١٢٢
الفصل السادس: أداء المرجعية في المشهد السياسي ١٢٥
الانتخابات البرلمانية الثالثة ١٢٥
تشكيل الحكومة الثانية ١٢٨
السيستاني ينقطع عن السياسيين ١٢٩
السيستاني وتغيير رئيس الوزراء ١٣٣
تكليف العبادي بتشكيل الحكومة ١٣٥
السيستاني يلتقي بالسياسيين مؤقتاً ١٣٦
السيستاني وتظاهرات شباط ٢٠١١ ..... ١٣٧
بيان السيستاني حول التظاهرة ١٤٠
الفصل السابع: السيستاني يتصدى للدفاع عن العراق ١٤٣
الحشد الشعبي ١٤٣
قانون الحشد الشعبي ١٤٥

الأسباب الموجبة ١٤٧
فتوى الجهاد الكفائي ١٤٧
نص الفتوى ـ القسم الأول ١٤٩
القسم الثاني للفتوى ١٥٣
نتائج صدور الفتوى ١٥٥
توجيهات للمقاتلين ١٥٦
حماية المدنيين واحترام المقاتلين ١٦٨
الفصل الثامن: السيستاني وحركة الإصلاح الحكومي ١٧١
خطبة الإصلاح الحكومي ١٧١
الخطوط الرئيسة للخطبة الإصلاحية ١٧٤
الإجراءات الإصلاحية لرئيس الوزراء ١٧٦
حزمة الإصلاحات الأخرى ١٧٨
جدل حول الإصلاحات ١٧٩
المرجعية وحاكمية الدستور ١٨٢
السيستاني يقلل من التدخل في السياسة ١٨٣
الفصل التاسع: السيستاني والقضايا السياسية الهامة ١٨٧
التسوية السياسية ١٨٧
استفتاء الإقليم ١٨٩

أزمة كركوك ١٩٣
خطبة النصر على داعش ١٩٦
الفصل العاشر: المرجعية والشؤون العامة ٢٠٧
منبر الجمعة بين النقد والتقويم ٢٠٧
مشكلة الكهرباء ٢٠٨
البطالة ٢٠٩
معاملة المواطنين ٢٠٩
الانفتاح على السنة ٢٠٩
ملاحقة الفاسدين ٢١٠
التربية والتعليم ٢١١
ازدياد الطلاق ٢١٣
خاتمة ٢١٧
المحتويات ٢٣٣